دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار

سليم الحسني

شبكة الفكر
alfeker.net

دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار

سليم الحسني

موسسة دائرة المعارف الفقه الإسلامي

حقوق الطبع محفوظة للناشر

دائرة معارف الفقه الإسلامي

ص . ب٣٧٩٦/٣٧١٨٥ ـ ☎٧٧٣٩٩٩٩

الكتاب : دور الشيعة في مواجهة الاستعمار

تأليف : سليم الحسني

الناشر : مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامى

الطبعة الثانية : ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م

المطبعة : محمد

الكمية : ٣٠٠٠ نسخة

المحتويات

المقدمة ٩

الفصل الأول ـ ١٣

المشروع الشيعي في الحركة الدستورية الإستقلالية

(المشروطة)

الموقف الشيعي من الدستور ٢٤

إلغاء الحياة الدستورية ٣٢

إعلان الجهاد ٣٧

اللتفاف على الحركة ٤١

الفصل الثاني ـ ٤٥

الموقف الشيعي من النشاط الاستعماري

(١٣٢٩هـ/١٩١١م ـ ١٣٣٠هـ/١٩١٢م)

الموقف الشيعي من الاستعمار البريطاني ٥٠

الموقف الشيعي مع الغزو الروسي ٦٢

الفصل الثالث ـ ٧٣

النشاط الشيعي المسلح خلال الحرب العالمية الأُولى

موقف علماء الشيعة من الاحتلال البريطاني ٧٩

إعلان الجهاد ٨١

موقع الجهاد في مسار الحرب ٩٦

الوثيقة الأُولى ١٠٣

الوثيقة الثانية ١٠٦

الفصل الرابع ـ ١١١
ثورة النجف ١٩١٨م
رؤية جديدة لمواقف السيد اليزدي

موقف السيد اليزدي من ثورة النجف ١١٧
١ ـ السيد اليزدي وزعماء النجف ١٢٢
٢ ـ السيد اليزدي وجمعية النهضة الإسلامية ١٤٣
٣ ـ عملية الحاج نجم البقال ١٥٠
٤ ـ السيد اليزدي وأزمة سعد الحاج راضي ١٥٤
٥ ـ مواقف السيد اليزدي خلال فترة الثورة ١٥٧
خلاصة موقف اليزدي من الثورة ١٨١
اشكالية النص التاريخي ١٨٤
السيد اليزدي في النصوص الإنكليزية ١٨٧
السيد اليزدي في الكتابات الحديثة ٢٠٣
حوادث المشروطة ٢٠٤
حوادث ايران وطرابلس ٢٠٧
حوادث الاحتلال البريطاني ٢٠٩
خلال ثورة النجف ٢١٣

الفصل الخامس ـ ٢٢٣
الحركة الشيعية الاستقلالية من السلم
إلى الثورة ١٩١٨ ـ ١٩٢٠م

الاستفتاء في النجف الأشرف ٢٢٧
الاستفتاء في كربلاء ٢٣١
الاستفتاء في الكاظمية ٢٣٤
الاستفتاء في بغداد ٢٣٥
النشاط الشيعي باتجاه الثورة ٢٣٦

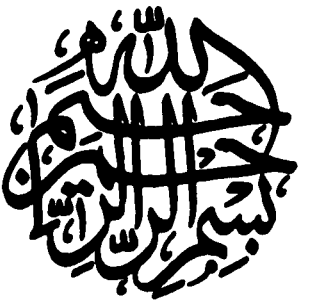
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

تاريخ علماء الدين الجهاديّ تاريخ حافلٌ ومليء بالأحداث الملتهبة، لا يمكن اختصار هذا التاريخ في كتاب أو كتابين، بل يمكن القول: إن تاريخ المسلمين ـ خصوصاً الحديث ـ رهين لتاريخ النضال الدامي الذي قام به وقاده العلماء المجاهدون.

وفي حقبة من هذا النضال، حقبة بالغة الحساسية في تاريخ المسلمين لا سيما في العراق وإيران، كان لعلماء الدين دورهم المميّز، إنها الحقبة الممتدة من ثورة التنباك في نهايات القرن التاسع عشر الميلادي وحتّى ثورة العشرين في آخر العقد الثاني من القرن العشرين، بين الشيرازي الكبير والشيرازي الآخر.

بين هاتين الثورتين تعقيدات ونضال متراكم لا حدّ له، فقضية الحركة الدستورية في إيران كانت مخاضاً غيّر وجه الحياة الإيرانية عموماً، وثورة العشرين في العراق تركت بصماتها على مستقبل الشعب العراقي برمّته.

وثمّة الكثير من المواقف والرؤي والتحليلات حول أدوار علماء الدين في الحياة السياسية والنضالية، كما وهناك الكثير من التشويه والبخس لبعضهم على الأقل.

هذا الكتاب محاولة لاكتشاف أوالية التحوّلات التى عصفت بـإيران وبلاد الرافدين في تلك الفترة الحسّاسة، إنـه يسـلّط الضـوء عـلى الحـركة الدستوريّة ليدرسها بعواملها ومؤثراتها، كما يجلي صورةً غامضة دارت حول شخصية علمائية كبيرة هي شخصية السيد كاظم اليزدي، ليطلّ عـلى ثـورة العشرين فى رؤية أكثر وضوحاً وارتساماً.

المقدمة

رغم صعوبة الأجواء التي أحاطت بالشيعة ، إلّا أنها لم تستطع أن تلغي عامل التأثير الشيعي على حركة الأحداث السياسية والاجتماعية . فلقد كان الحضور الشيعي فاعلاً في محيطه ، ومؤثراً فيما حوله ، حتى شكّل موقف الشيعة (زعاماتهم الدينية وقواعدهم الشعبية) قوة أساسية في الحياة السياسية والاجتماعية ، وهي ظاهرة تاريخية ممتدة على مختلف حقب الماضي ، منذ حياة الرسول (ص) وإلى وقتنا الحاضر . حيث احتفظ الموقف الشيعي بالأصالة الإسلامية المستمدة من مواقف أئمة أهل البيت (ع) وقيادتهم لحركة الأمة ، وتوجيه مساراتها ، رغم قساوة الجهاز السلطوي وسعيه إلى تحجيم دورهم ، وعزلهم عن قواعدهم الجماهيرية . ولجوئه في أكثر الحالات إلى العنف والتصفية الجسدية التي طالت معظم أئمة أهل البيت (ع)، خلال الحكمين الأموي والعباسي .

غير أنّ تلك المحاولات الإرهابية لم تستطع أن تفصل الأئمة عن الأمة، ولم تتمكّن من إلغاء تأثيرهم الفاعل عليها . فلقد كانت أدوار الأئمة تتعدد وتتنوع حسب الظروف ؛ لتعطي في محصلاتها النهائية

موقفاً موحداً يتمثل في حفظ الأصالة الإسلامية ، وتوجيه الأُمة للسير على الخط الصحيح الذي رسمه رسول اللّه (ص) .

ولم يكن بمقدور مدرسة أهل البيت (ع) أن تستمر في خطها الأصيل بعد غيبة الإمام المهدي عام ٣٢٩ هـ ، لولا الإعداد المسبق الذي مارسه الأئمة في تقديم الكوادر العلمية الكفوءة ، التي اضطلعت فيما بعد بمسؤولية ملء الفراغ القيادي للأئمة بعد الغيبة ، واستكمال أدوارهم ضمن الخط العام الذي ثبّتوا معالمه في الحياة الإسلامية عامة ، والشيعية خاصة . وبذلك صارت المرجعية الشيعية هي التي تقف على قمة الهرم الشيعي كوجود شرعي قيادي ، يتمتع بتأييد وطاعة جماهير الشيعة بشكل لا نجد له نظيراً عند غيرهم من المسلمين .

إنّ قوة الرابطة بين مراجع الشيعة وجماهيرهم وفّرت للكيان الشيعي قوة دعم مثالية ، ساهمت في معظم الحالات في إنجاح القرار المرجعي وتحويله إلى موقف ثابت على الأرض ، يتّصف بالصمود ، والإصرار ، والتحدي ؛ لأنه يتقوّم من خلال العلاقة الوثيقة بين المرجع وأبناء الأُمة ، وهي علاقة لا يمكن للشيعي ـ وفقاً لعقيدته ـ أن يتمرد عليها أو يخرج من إطارها أو يتخلف عن مقرراتها الدينية .

وفي الحقيقة ، أنّ معطيات هذه العلاقة كانت متبادلة بين المرجع والأُمة . فالولاء الشيعي لموقع المرجعية ، مكّن المرجع من التصدي في الحالات المطلوبة لاتخاذ موقفه الشرعي التاريخي إزاء الأحداث والمواقف التي شهدتها الساحة الإسلامية بمستوياتها المختلفة ، كما أنّ التصدي المرجعي كان يمثل طموح الشيعة وتطلّعاتهم .

وهكذا استطاع الشيعة في الكثير من الظروف الحرجة والحساسة التي

عاشتها الأمة الإسلامية أن يتخذوا الموقف الحاسم ، ويمارسوا الفعل التاريخي بصورته القاطعة فكانوا هم صنّاع الحدث الأساسيّين ، وموجّهي الحركة التاريخية في مقابل الطرف المناهض للإسلام .

إنّ هذه الحقيقة التي يتميز بها الوجود الشيعي جعلت الدوائر المعادية للإسلام تفكر في إضعاف الترابط بين المرجعية والأمة ، وإيجاد حاجز بينهما يجعل المرجعية تتحجم في نطاقها الخاص ، ويدفع بجماهير الشيعة إلى المسارات البعيدة عنها . ولقد استطاعت تلك الدوائر أن تحقق نجاحات متكررة وخطيرة في بعض الساحات الشيعية لفترة غطّت أواسط القرن الحالي ، ولا تزال نتائجها وآثارها موجودة في الجسم الشيعي .

وقد انطلقت هذه الهجمة في أعقاب الانكسارات المتتالية التي واجهتها الدوائر الاستعمارية خلال ما يقرب من أربعة عقود من الزمن ، بدءاً من أواخر القرن التاسع عشر . وهي مرحلة التحدي الاستعماري الحديث للبلاد الإسلامية ، حيث استطاعت الأجهزة الاستعمارية أن تستقطب أو تسترضي العديد من الكيانات والوجودات السياسية والدينية ، لكنها عجزت تماماً في الحصول على تعاطف مرجع شيعي واحد . بل إنّ مراجع الشيعة حددوا منذ البداية موقفهم المبدئي أي بوجوب التصدي للاستعمار ، ومقاومة تدخّله في بلاد المسلمين ، ورفض أيّ خيار يمس استقلال البلاد الإسلامية .

إنّ مجال البحث في هذا الكتاب تركّز على السنوات الحساسة من حقبة التحدي الاستعماري للبلاد الإسلامية خلال العقدين الأولين من القرن العشرين ، وذلك من أجل دراسة الموقف الشيعي من الظاهرة الاستعمارية ، وهو الموقف الذي أخذ أنماطاً عديدة من المواجهة والفعل

التاريخي ؛ لكنها تتجمع في هدف واحد هو مواجهة الهجمة الاستعمارية ، والسعي لتحقيق استقلال البلاد الإسلامية . وقد كان لمراجع الشيعة وعلمائهم الدور الأكبر في التأثير على حركة الأحداث ، وصناعة المقطع التاريخي البارز في حياة الأمة الإسلامية خلال تاريخها الحديث . . والله من وراء القصد .

سليم الحسني

٢١ صفر ١٤١٥هـ

٣١ تموز ١٩٩٤م

الفصل الأول

المشروع الشيعي في الحركة الدستورية الاستقلالية
(المشروطة)

ليست الحركة الدستورية التي ظهرت في إيران أوائل القرن العشرين، نزعة سياسية متأثرة بالواقعِ السياسي الأوروبي ، إنما انطلقت من ضرورة تحجيم الدور الغربي في بلاد المسلمين ، ووجوب مقاومة النفوذ الأجنبي فيها . فلقد كانت المصالح الاقتصادية والسياسية تشكّل ظاهرة بارزة في الحياة الإيرانية ، بتأثير السياسة التي انتهجها ناصر الدين شاه خلال فترة حكمه التي استوعبت النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وهو جعل الأوضاع العامة في إيران تعيش حالة من التدهور المخيف .

لقد دفعت تلك الأوضاع علماء الشيعة إلى تكثيف جهودهم من أجل إنقاذ الشعب الإيراني من آثار سياسة الحكم الدكتاتوري، والمحافظة على استقلال البلد المسلم. فكان اهتمام علماء الشيعة في هذا الاتجاه، مقدمة أوّلية . . قادت فيما بعد إلى تبلور مشروع النظام الدستوري في شكل الحكم .

إنّ البداية لم تكن طرحاً واضحاً للمشروع الدستوري ، إنما تركزت

حول مسألة العدالة الاجتماعية في الدولة . ففي أواخر عهد ناصر الدين شاه قَدِم من العراق إلى إيران السيد محمد الطباطبائي أحد تلامذة الميرزا محمدَ حسن الشيرازي[١] . وقد باشر نشاطه في الحديث خلال خطبه حول ضرورة تشكيل مجلس شورى شعبي لإقامة العدل في البلاد .

في مايس ١٨٩٦م (١٣١٣هـ) أُغتيل ناصر الدين شاه برصاص أحد مريدي السيد جمال الدين الأفغاني ، فخلّفه على العرش ابنه مظفر الدين شاه .

لم يكن الشاه الجديد يتمتع بقوة إدارة شؤون الدولة ، لقد كان ضعيفاً في سلطته . فكانت شؤون الحكم بيد رئيس الوزراء ذي النزعة الاستبدادية . وهذا ما جعل موروث التردّي السابق يتعاظم في عهد مظفر الدين .

إنّ سوء الأوضاع في إيران ، جعل علماء الدين الشيعة في طهران والنجف الأشرف يبذلون جهودهم لإيقاف مسار التردّي . فبعثوا إلى الشاه عام ١٩٠٢م رسائل عديدة يطالبونه فيها بمعالجة الفساد الإداري الشامل في البلاد ، وتأسيس مجلس لممثلي الشعب[٢] . وقد اقتنع الشاه بهذا الرأي ، إلّا أنّ رئيس وزرائه كان يحول دون تنفيذه لأنه يرى أنّ مثل هذه الخطوات تهدّد نظام الحكم القاجاري . لذلك كان يأخذ على الشاه استجابته لمثل هذه المطاليب ، معتبراً أنّ في استجابة الشاه نهاية حكم الأُسرة القاجارية في إيران[٣] .

---

(١) آغا بزرك الطهراني/ هدية الرازي إلى الإمام المجدد الشيرازي ، ص١٥٣ .

(٢) عبد الهادي حائري/ تشيع ومشروطيت در ايران ونقش ايرانيان مقيم عراق (فارسي) ، ص١٠٣ .

(٣) هاشم محيط يافي/ مقدمات مشروطيت (فارسي) ، ص٧٢ .

واصل علماء الدين معارضتهم للسلطة . وقد التقى مع السيد محمد الطباطبائي في سعيه لإقامة مجلس ممثلي الشعب اثنان من كبار علماء الدين في طهران ، هما الشيخ فضل اللّه النوري والسيد عبد اللّه البهبهاني . وكان لهؤلاء العلماء الثلاثة دورهم الأساس في صناعة الأحداث باتجاه الحياة الدستورية (المشروطة) .

بدأت الحركة الفعليّة ليلة ١٣ تشرين الثاني ١٩٠٥ (١٥ رمضان ١٣٢٣هـ) عندما قرر العلماء الثلاثة الاحتجاج على إجراءات السلطة بحق الأهالي ، وذلك من خلال الاعتصام في مرقد السيد عبد العظيم في بلدة الري جنوبي طهران . وقد انضم اليهم حوالي ألف شخص في اعتصامهم الذي استمر لمدة شهر .

خلال فترة الاعتصام قدّم المعتصمون للسلطة عدة مطاليب اعتبروا تنفيذها شرطاً لإنهاء اعتصامهم . كان أهمها مايلي :

١ ـ *تطبيق قوانين الإسلام في أنحاء البلاد* .

٢ ـ *تأسيس ديوان للعدالة في كافة المدن الإيرانية* .

٣ ـ *عزل حاكم طهران*[1]

أصدر مظفر الدين شاه أوامره بالموافقة على هذه المطاليب . غير أنّ رئيس الوزراء لم ينفّذ أوامر الشاه ، وعمد إلى منع أيّ اتصال مع الشاه لعزله عمّا يجري خارج قصره . وفي الوقت نفسه راح يستخدم القوة ضد المعارضة الإسلامية لتفتيتها وإنهائها من الساحة .

لم يستسلم علماء الدين للإرهاب السلطوي ، بل راحوا يتحدثون في المساجد عن ممارسات السلطة الإرهابية ، ويدفعون بالأمة في خط

(١) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الثاني ، ص٦٨ .

المعارضة المتصاعد . فخرجت نتيجة ذلك عدة تظاهرات جماهيرية ، وحدثت اشتباكات عنف بين رجال السلطة والمعارضة ، قُتل فيها العديد من أفراد المعارضة . وفي أحد الاشتباكات سقط حوالي مائة شخص قتلى برصاص الشرطة .

في ضوء هذه التطورات الدموية قرر علماء الدين القيام باعتصام أكبر من الأول . فهاجروا إلى مدينة قم المقدسة في ١٧ تموز ١٩٠٦ (٢٤ جمادى الأُولى ١٣٢٤هـ) ومعهم حوالي ألف شخص . وكان من بين علماء الدين الشيخ فضل اللّه النوري[١] .

خلال الفترة التي اعتصم فيها علماء الدين في مدينة قم ، نشطت السفارة البريطانية في التحرك على الجماهير ، من أجل استقطابهم اليها ، فرحّبت بدخول الأهالي إلى مبناها ، بحجة حمايتهم من مطاردة السلطة ، حتى بلغ عدد المتحصّنين في السفارة البريطانية حوالي عشرين ألف شخص[٢] . والملفت للانتباه أنّ السفارة كانت قد استعدت قبل ذلك لمثل هذا الظرف ، حيث هيّأت الأماكن اللازمة لإقامة مثل هذه الأعداد الغفيرة[٣] . وأخذت زوجة السفير تتحدث إلى المعتصمين بضرورة المطالبة بالحرية والمساواة والحياة الدستورية[٤] .

إزاء هذا التصاعد في موقف المعارضة أعلن مظفر الدين شاه الموافقة على إقرار النظام الدستوري في البلاد في ١٥ آب ١٩٠٦ (٢٤ جمادى الثانية ١٣٢٤ هـ) فعاد علماء الدين إلى طهران وجرت انتخابات مجلس

---

(١) جلال الدين مدني/ تاريخ سياسي معاصر ايران (فارسي) ، الجزء الأول ، ص٥٦ .
(٢) المصدر السابق/ ص٥٧ .
(٣) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الثاني ، ص٧١ .
(٤) علي الخاقاني/ شعراء الغري ، الجزء العاشر ، ص٨٥ .

الشورى في ١٢أيلول ١٩٠٦ (٢٣ رجب ١٣٢٤هـ) ، وأعلن الدستور في ٣٠ كانون الأول ١٩٠٦ .

رغم أنّ إعلان النظام الدستوري كان يمثّل انتصاراً لجهاد علماء الدين الشيعة ضد دكتاتورية السلطة ، إلّا أنّه الانتصار الذي لم يستطع أن يحوّل نفسه إلى اتجاه ثابت ومستقر في الحياة السياسية الإيرانية . فلقد أُحيط بنشاط مكثّف من قبل الدوائر الاستعمارية بغية احتوائه والتأثير على مساراته الإسلامية الأصيلة . حيث استطاعت تلك الدوائر ولا سيّما بريطانيا أن تدفع بالعلمانيّين إلى المقاعد النيابية ، من أجل التأثير على صياغة مواد الدستور وحرفه عن الشريعة الإسلامية . وقد نجح أصحاب الاتجاه العلماني والتغريبي في تحقيق الرغبة الاستعمارية . حيث جاء الدستور في كثير من نصوصه عبارة عن ترجمة حرفية للدستور البلجيكي الصادر عام ١٨٣٠م ، فهو يقوم على أساس الأفكار الديمقراطية التي كانت شائعة في أوروبا[١] .

بذل الشيخ فضل اللّه النوري جهوداً مضنية حتى تمكّن من الحصول على مصادقة المجلس بإضافة مادة متمّمة للدستور تقضي بأنّ يقوم خمسة من فقهاء كلّ عصر بالإشراف على لوائح وقرارات المجلس ، حتى لا يُصادَق على تلك التي تخالف الإسلام[٢] .

كانت مساعي الشيخ النوري تجري وسط أجواء قلقة ومعقدة تعرّض فيها إلى حملة شديدة من قبل الاتجاه العلماني . وقد أوضح معاناته في رسالة بعثها إلى ابنه في النجف الأشرف خلال أيام تدوين الدستور ،

---

(١) د . علي الوردي/لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثالث، ص١١٢ .
(٢) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الثاني ، ص٧٤ .

يطلب منه أن لا يخبر أحداً بآرائه سوى الشيخ محمد كاظم الخراساني[١]:

(إنّ الأفراد المنحرفين من أصحاب الفرقة الجديدة[٢] والدهريين والطبيعيين وغيرهم ، قد انتهزوا الفرصة لهدم الإسلام واجتثاث جذوره ... وما من صحيفة إلّا وفيها سهم على الإسلام والعلماء ... لا تكثر نقل القول عني . اللّه اللّه في الإسلام . إنّهم منهمكون في تدوين الدستور وسينتهي الأمر ، فمنذ عدة أيام والمجلس منعقد بصورة طارئة . سأعمل من أجل الإصلاح . آمل أن لا يتمكن الخرجيون[٣] من تنفيذ مآربهم . لا تنقل هذا الكلام لأحد سوى حجة الإسلام الآخوند . وللأسف لا يمكن الإفصاح بشيء ، فكيف الحال بكتابته ...)[٤].

بعد المصادقة على الدستور توفّي مظفر الدين شاه في ٤ كانون الثاني ١٩٠٧ (١٩ ذي القعدة ١٣٢٤هـ) فخلّفه ابنه محمد علي شاه . وكان هذا متأثراً بالروس خاضعاً لتأثيرهم ، الأمر الذي أثار مخاوف بريطانيا ، حيث شعرت أنّ نفوذها في إيران سيتعرض إلى الضعف من جراء ميول الشاه الجديد للحكومة الروسية . كما أنها شعرت أنه يريد حل البرلمان وإنهاء الحياة الدستورية ، وفي ذلك إضعاف للنفوذ البريطاني ، باعتبار أنّ رجالها استطاعوا التوغل في البرلمان ومراكز الدولة في ظل الحياة الدستورية .

وهكذا صارت المشروطة نقطة تجاذب بين بريطانيا وروسيا . وقد

---

(١) ويسمى أيضاً الملا والآخوند .

(٢) ربما يقصد الماسونية .

(٣) يقصد بهم أصحاب الاتجاه التغريبي .

(٤) احمد كسروي/ تاريخ مشروطة ايران (فارسي) ، ص٢٩٣ - ٢٩٤ .

حاولت بريطانيا إقناع الشاه بالإبقاء على المشروطة ، وذلك بعد أن تأكد لها نيّته على إنهاء النظام الدستوري وحل المجلس .

كانت ميول الشاه إلى الروس واضحة ، والمعروف عن الروس في تلك الفترة معاداتهم للنظام الدستوري . وهذا ما جعل الآخوند الخراساني يبعث إلى محمد علي شاه برسالة مطوّلة عُرفت باسم (الوصايا العشر) وفيها يحاول تشجيع الشاه على الاتجاه الاستقلالي في السياسة ، ودفعه للمحافظة على المشروطة . كانت الوصايا العشر هي :

١ ـ ينبغي منكم بذل النفس والنفيس في المحافظة على الشريعة المطهّرة وتشييد مباني الإسلام ، مع انتخاب معلّم ديني أمين تتلقون عنه العلوم الشرعية اللازمة لمقام السلطنة . كما أنه يجب عليكم المواظبة التامة على العبادات العملية فإنّ أداء الفرائض الإلهية موجبة لدوام سلطتكم وسيادتكم على الرعية .

٢ ـ اجتنبوا الأساتذة فاسدي العقائد عبدة الدنيا ، لأنّ مخالطتهم جاذبة لذميم الأخلاق ومرذول العادات كما يجذب المغناطيس الحديد .

٣ ـ بذل قصارى الجهد في إعلاء شأن الوطن وتنظيم أُمور المملكة وتربية أفراد الأُمة تربية صحيحة ، وحث الرعيّة على ممارسة الحِرَف والصنائع وترويج المنسوجات الوطنية ، بأن تختاروا لباسكم منها ، فإنكم إذا فعلتم ذلك اقتدى بكم رجال الدولة قاطبة وأفراد الرعية كافة .

ولاشك بأنّ المملكة آنئذ تُطلق من عقال الاحتياج للمنسوجات الخارجية . وهكذا فعل (ميكادو اليابان) فإنه لما علم أنّ مفتاح ترقّي دولته يسير بهذا السبيل ، طرق أبوابه فنال مقعده النبيل . فإذا نهجتم في ابتداء سلطنتكم وعنفوان صباكم هذا المنهاج السديد ، تكونون واسطة لرقي

البلاد ورفع الفقر ودفع الاحتياج الضارب أطنابه في ساحة الرعايا .

وعمّا قريب يحلّقون بمنطاد المساعي المشكورة إلى أجواء النجاح وينالون حينئذ الاستقلال الحقيقي ، فنكون قد سعينا في تعمير بلادنا لنظل أصحاب الشوكة والاقتدار إنّ شاء اللّه .

٤ ـ بذل مساعيكم وصرف همتكم إلى نشر العلوم وترويج الصنائع العصرية التي حلّقت بواسطتها الأُم إلى أوج الترقي . ومن البديهيات المسلّمة أنّ الإيرانيين أكملهم استعداداً وأحسنهم قابلية . وقد كانوا في طليعة أُم العالم ولهم السبق عليهم ، وليس التأخر الحالي الحاصل في المملكة والذي أوصلها إلى هذا الحد من الفقر والبلاء ، عدم اعتناء الأسلاف بتلك الأُمور وميلهم إلى مصنوعات الأجانب حتى أوجب ذلك قهراً سريان الداء في جسم كل فرد من أفراد المملكة ، فإحياء إيران فعلاً يدور على هذه النقطة المهمة .

٥ ـ الحذر كل الحذر من تدخل الأجانب . والعناية كل العناية في قطع دابر فتنتهم ، فإنّ البلاء مخيّم على تلك الأنحاء بسببهم . فلا ينبغي الاعتماد عليهم إلى ما كان من استجلاب قلوب ملوكهم وعظمائهم مع المحافظة التامة على مودّتهم . وليست هذه الديون الخطيرة الملقاة على عاتق الدولة إلّا نتيجة تدخّلهم . ومن اللازم على رجال إيران المحبين لوطنهم انتخاب الرجال الأكفاء لإدارة السلطنة .

٦ ـ بذل الجهد في نشر العدالة الحقّة والمساواة ، وذلك بأن يتساوى شخص السلطان نفسه وأضعف فرد من أفراد الرعية في الحقوق ، وأحكام القانون الشرعي حاكمة على الجميع بلا استثناء . فإذا ثَبَتَ قَدَمُ السلطان في هذا الأمر وقام بأعباء هذا التكليف ، يتمكّن جزماً من رقاب

المعاندين ، ويأتون أذلاء صاغرين ، وعندها يكون أساس العدالة محكماً وليس لفظاً ووهماً .

٧ ـ محبة عموم الرعية والرأفة بهم ، جلباً لقلوبهم وتنشيطاً لهممهم كي يرسخ حبّك في قلوبهم .

٨ ـ ينبغي مراجعة تاريخ مشاهير ملوك العالم والإحاطة بمعرفة الطرق التي نهجوها في نشر العلوم الدينية والمدنية حتى أحكموا استقلال أُممهم وزيّنوا صفحات التاريخ بعظيم أفعالهم ، حتى ضربت الأمثال بهم وأُقيمت التماثيل لهم .

٩ ـ ستنكشف لذاتكم الملوكية عن مراجعة تاريخ إيران ، بأنّ السلاطين الماضين سواء كانوا قبل الإسلام أو بعده ، كانوا ممن انهمكوا في الملذات واتّبعوا الشهوات وصرفوا أعمارهم في اللهو واللعب ، اقتفى رحال دولتهم آثارهم وسلكوا طرقهم فكانت نتيجة ذلك ضعف المملكة وذُلّ الرعية وضياع الأموال وتبلبل الأحوال . أمّا من كان صارفاً نفسه عن الشهوات وكان أكبر همّه المملكة وتربية الرعية ونشر العلوم والصنائع وتنظيم العساكر ، تقدم في زمن قصير على جميع الملوك . فالمأمول إنّ شاء اللّه تعالى من الذات الملكية الإعراض كلياً عن الطريقة الأُولى السيئة ، والاحتراس من سلوك مسالكها المتردّية ، ولا شك بأنكم تختارون الطريقة الثانية وتجعلونها نصب أعينكم ، وعمّا قريب تحصلون على النتائج الحسنة إنّ شاء اللّه .

١٠ ـ حفظ مقام العلم وتكريم حملته من العلماء العاملين والفقهاء المصلحين ، فإذا ـ لا قدّر اللّه ـ حصل التقصير بجزء من هذه الكليات ، نكون قد تعرضنا للمهالك وذهبت الدولة من أيدينا ، فنعض بنان الندم

ولات حين مندم ، والسلام)[١] .

تظاهر محمد علي شاه باحترام نصائح الآخوند الخراساني ، ويقال أنه علّقها في غرفته . لكن توجهاته الحقيقية كانت تسير في الاتجاه المعاكس ، ولا سيما فيما يتعلق بالنظام الدستوري .

الموقف الشيعي من الدستور

بعد إقرار الدستور برز الخلاف واضحاً بين علماء الشيعة . فقد انقسموا إلى فريقين متعارضين . الأول : يتزعمه الآخوند الخراساني والميرزا حسين الميرزا خليل والشيخ محمد حسين النائيني . والثاني : يتزعمه الشيخ فضل اللّه النوري ويدعمه السيد كاظم اليزدي . وقد عرف هذا الفريق باسم (المستبدة) في مقابل (المشروطة) وهي تسمية غير دقيقة رغم شيوعها في المصادر التاريخية . فهم لم يعارضوا مشروع النظام الدستوري ، إنما عارضوا تطبيقاته كما سيأتي بنا في بعض الوثائق التاريخية .

كانت نقطة الخلاف الأساسية هي الموقف من الدستور . فقد كانت كتلة الآخوند الخراساني ترى في الحياة الدستورية تحقيقاً للعدالة التي حرم منها الشعب الإيراني ، وأنّ مواد الدستور لا تخالف الشريعة الإسلامية طالما أنّ هنالك لجنة من الفقهاء تشرف على قراراته ولوائحه .

أمّا كتلة الشيخ النوري ، فقد كانت تنظر إلى الدستور على أنه من صياغة الاتجاه التغريبي الذي استطاع رجاله أن يحرفوا الحركة الدستورية

(١) عبد الحسين مجيد كفائي/ زندگاني آخوند خراساني ، (فارسي) ص١٧٦ ـ ١٧٨ .

عن مسارها الإسلامي . لذا كان الشيخ النوري يدعو إلى شرعية المشروطة ، وهو الطرح الذي أثار العلمانيين فتعرض الشيخ النوري إلى حملة شديدة ومحاولات تشويه مكثفة نتيجة ذلك[١] . وكان للماسونية دورها في تلك الأحداث وفي تعميق الخلاف .

ونظراً لموقع النجف في الحياة الشيعية فقد انتقل الخلاف إليها ، وتوزع علماء الدين بين السيد اليزدي والشيخ الخراساني . والملاحظ على هذا التوزع أنّ العرب انضموا إلى السيد اليزدي ، فيما انضم الإيرانيون إلى الآخوند الخراساني ، وقد نجم عن ذلك تنافس شديد بين الجماعتين وصل إلى الاتهامات والحساسيات المفرطة .

قبل انتصار الحركة الدستورية في تركيا كانت جماعة السيد اليزدي هي الأقوى ، فقد كان يصلّي وراءه الآلاف ، في حين لم يكن يصلّي وراء الآخوند الخراساني سوى عدد قليل لا يزيد على الثلاثين شخصاً[٢] . وكان أنصار المشروطة يتعرضون لمضايقات العشائر العراقية لأنهم يرونهم خصوماً للسيد اليزدي . ويروى أنّ طلبة العلوم الدينية لم يستطيعوا الخروج من النجف الأشرف لمدة سنة كاملة لزيارة كربلاء والكوفة خوفاً من خصوم المشروطة[٣] .

غير أنّ الصورة انعكست بعد الحركة الدستورية في الدولة العثمانية عام ١٩٠٨م[٤] ، حيث تعرض السيد اليزدي إلى مضايقات حكومة الاتحاد والترقي وهدّدوه بالنفي خارج العراق . كما حاول بعض أنصار المشروطة

---

(١) علي دواني/ نهضت روحانيون ايران (فارسي) ، الجزء الأول ، ص ١٢٢ .
(٢) عبد الحسين مجيد كفائي/ زندگاني آخوند خراساني (فارسي) ، ص٢١٣ .
(٣) آغا نجفي قوجاني/ سياحت شرق (فارسي) ، ص ٤٦١ .
(٤) علي الخاقاني/ شعراء الغري ، الجزء العاشر ، ص٨٧ .

الإساءة إليه اجتماعياً عن طريق إرسال برقيات إلى اسطنبول تتهمه بتهم سيئة ، بغية تعريضه لعقوبة قاسية من الحكومة العثمانية[١] .

حاول أحد القادة الأتراك التأثير على موقف السيد اليزدي ، فزاره في النجف الأشرف ، وطلب منه أن يصدر رأياً يؤيد فيه الحركة الدستورية . فأجابه السيد اليزدي : إنّ الشعارات التي ترفعونها هي شعارات غربيّة ، وهؤلاء الذين ينادون بالحرية إنما يريدون إنهاء الإسلام في البلاد من خلال المظاهر الغربية في الحياة[٢] .

كانت نظرة السيد اليزدي إلى المشروطة قائمة على أساس رصد الممارسة الفعلية التي يقوم بها بعض رجال المشروطة ، وتشخيص دوافعهم من ورائها . حيث كان يعتبر أنّ موقفهم الحقيقي معاد للإسلام ، وأنهم يريدون تعطيل أحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع . وقد أبدى هذا الرأي ذات مرة في منزل شيخ الشريعة الأصفهاني[٣] .

استغلّ المغرضون أجواء الخلاف في الإقدام على خطوات خطيرة . فقد تعرض في تلك الفترة السيد اليزدي والآخوند الخراساني والشيخ النوري إلى محاولات اغتيال[٤] . وهي ظاهرة خطيرة ذات دلالات تاريخية هامة ، لا سيما إذا تذكرنا أنّ الماسونية وغيرها من الجمعيات المعادية للإسلام نشطت في تلك الفترة بشكل ملحوظ .

---

(١) مقابلة مع السيد عبد العزيز الطباطبائي بتاريخ١٢ رمضان ١٤١٤هـ (٢٣ شباط ١٩٩٤م) والسيد الطباطبائي أحد أحفاد السيد اليزدي ومن محققي الشيعة المعاصرين .

(٢) مقابلة مع السيد عبد العزيز الطباطبائي بتاريخ ٢٠ رمضان ١٤١٤هـ (٣ آذار ١٩٩٤م).

(٣) المصدر السابق .

(٤) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر، الجزء الثاني، ص٨٣ .

يروي الشيخ محمد حرز الدين ، أنه كان في مسجد السهلة بالكوفة في ٧ شوال ١٣٢٦ هـ (٢ تشرين الثاني ١٩٠٨) فقدم جماعة من ايران يستفتون الميرزا حسين الميرزا خليل حول جزاء المحارب للّه ولرسوله ممن يسعى في الأرض فساداً ، هل يجوز قتله ؟ وقد كتب الميرزا حسين والآخوند الخراساني والشيخ عبد اللّه المازندراني الجواب بالايجاب . فأدرك الشيخ حرز الدين أنّ هؤلاء يستهدفون العلماء الذين يعارضون المشروطة ، فأسرّ للميرزا حسين بحقيقة الأمر ، فطلب اصحاب الاستفتاء فلم يعثروا عليهم . مما اضطر الميرزا إلى كتابة ورقة فيها عدول عما افتى به ، وتوفّي بعد هذه الحادثة بثلاثة أيام[١] .

كانت أمثال هذه الاستفتاءات وغيرها من الممارسات تستغل في إيران لمحاربة معارضي المشروطة ، خصوصاً الشيخ فضل اللّه النوري الذي تصدى بقوة لمواجهة الانحراف الذي حدث في الحركة الدستورية . فقد اعتصم في مرقد السيد عبد العظيم في جمادى الأولى ١٣٢٥ هـ واستمر في اعتصامه حتى ٨ شعبان من تلك السنة (١٦ أيلول ١٩٠٧) . كانت فترة اعتصامه هامّة في مسار الأحداث ، حيث تصدى لمظاهر الانحراف بقوّة ، واستطاع أن يحقق بعض المكاسب ، منها : حصوله على تعهد من المجلس بأن تكون ايران دولة اسلامية ، وأن أحكام الإسلام ثابتة غير متغيرة ، وأنّ المشروطة يجب أن لا تخالف الشريعة الإسلامية[٢] .

خلال تلك الفترة أصدر الشيخ النوري نشرة محلية في بلدة السيد عبدالعظيم (الري) نشر فيها نصوص البرقيات التي وردته من السيد

---

(١) محمد حرز الدين/ معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء ، الجزء الأول ، ص ٢٧٨ .

(٢) محمد تركمان/ شيخ شهيد فضل اللّه نوري (فارسي)، الجزء الأول ، ص١٥ .

اليزدي والشيخ الخراساني وغيرهما من العلماء تُبيّن موقفهم من الدستور والمجلس[١] ، وهي وثائق تاريخية ذات أهمية كبيرة نثبتها بنصّها :

(فيما يلي نص برقية حجتي الإسلام والمسلمين كهفَي الملّة والدين حضرة الآخوند محمد كاظم الخراساني وحضرة الشيخ عبد اللّه المازندراني ، مدّ اللّه ظلالهما ، وقد أبرقت أثناء هجرتي ، عن طريق العراق وأرسلت إلى سيادة رئيس المجلس . وقد طالبنا بالرد عليها ، ولكنّا لم نحصل على الجواب ولم تُبحث في المجلس ، كأن لم يكن شيئاً مذكوراً :

إنّ إضافة شرط الأبدية المقدس[٢] إلى بنود الدستور الذي يقوم المجلس بصياغته ضماناً لطرح لوائح لا تتعارض والشرع المقدس ، يعتبر من أهم الأُمور اللازمة للحفاظ على إسلامية هذا الأساس ، وبما أنّ زنادقة هذا العصر قد انتهزوا فرصة الاستفادة من الحرية لنشر الزندقة والإلحاد ، وشوّهوا سمعة هذا الأساس القويم ، فإنّ إضافة شرط الأبدية سيشكل حائلاً لردع الزنادقة ، وضماناً لتنفيذ الأحكام الإلهية وعدم شيوع المنكرات ، حتى يمكن وبعون اللّه التوصل إلى النتيجة المطلوبة للمجلس ، وتيأس الفرق الضالة ، ولا يترتب إشكال إنّ شاء اللّه تعالى .

محمد كاظم الخراساني عبد اللّه المازندراني

في السابع من جمادى الأُولى (١٣٢٥هـ)

وهكذا فقد رأى هذان العالمان أطال اللّه تعالى أيام إفاضاتهما ، بأنّ

---

(١) كان من المقرر أن يكون الاسم الرسمي للمجلس : مجلس الشورى الإسلامي ، غير أنّ الاتجاه العلماني نجح في جعل اسمه : مجلس الشورى الوطني .

(٢) المقصود بهذا الشرط : إشراف لجنة من فقهاء كل عصر على لوائح المجلس .

البند الداعي إلى إشراف هيئة من عدول المجتهدين في كل عصر قد أُدرج بنفس النهج المطبوع في الصفحة الخاصة في الدستور المقترح للمجلس ، وهما بالاستناد إلى هذا الأساس أرسلا برقية التأييد المتضمنة طلب إضافة قيد آخر للوقوف بوجه المنحرفين عن جادة الصواب إلى يوم القيامة . وهو أمر يُظهر بُعْدَ نظرهما ووعيهما واهتمامهما ، وهو أمر يدعو إلى الاعتزاز وجدير بالتقدير . وينبغي على عامة المسلمين قراءة نص البرقية لهذين المحترمين ليتعرفوا على مدى استعدادهما للدفاع عن الشريعة النبويّة وصيانة مجلس الشورى ، وهو ذات السبب الذي دعاني للهجرة مع الهيئة المقدسة . ورغم وجود نص البرقية مطابقة لتأريخ وإمضاء دائرة التلغراف ، ولكن ولحسن الحظ ورغماً على من ينكر ذلك فقد وصلتني اليوم وهو العاشر من جمادى الثانية وعن طريق البريد نص تلك البرقية وبخط هذين الحجّتين الآيتين . ويمكن لمن أراد الاطلاع رؤية النص ، وستنشر نسخة منه تباعاً .

حررها الداعي فضل اللّه النوري)[1]

كما أصدر الشيخ النوري في نشرته المحلية بياناً آخر كشف فيه أنّ السيد كاظم اليزدي لا يعارض المشروطة ، ويستند في ذلك على برقية أرسلها السيد اليزدي إلى أحد علماء الدين في إيران ، جاء في البيان :

(فيما يلي مسودة برقية حضرة حجة الإسلام والمسلمين آية اللّه في العالمين سماحة السيد محمد كاظم الطباطبائي دامت بركاته العالية ، أرسلها إلى حضرة ثقة الإسلام والمسلمين كهف العلماء المجتهدين سماحة الآخوند الآملي دام ظله العالي :

---

(١) محمد تركمان/ شيخ شهيد فضل اللّه نوري ، ص٢٣٧ـ ٢٣٨ .

من النجف/ رقم ٦٧٦

حضرت ثقة الإسلام الآملي دامت بركاته .

لقد تملّكنا القلق من تجرؤ المبتدعين ، وإشاعة كفر الملحدين ، نتيجة الحرية الزائفة ، وسوف لن يتمكنوا من تنفيذ مآربهم بعون اللّه . وبالطبع فإنّ الوقوف بوجه الكفر وصيانة العقيدة وتطبيق القوانين القرآنية القويمة والشريعة المحمّديّة الأبدية ، يعتبر من أهم فرائض العلماء الربانيين ، مع الأخذ بعين الاعتبار الأسباب الموجبة لصلاح وصون الدين ودماء المسلمين . لا بُدّ من بذل الجهود في هذا الصدد .

محمد كاظم الطباطبائي

٢٣ جمادى الأولى (١٣٢٥هـ)

ليتأمل إخواننا في الدين في هذه البرقيات الواردة من النجف والتي طبعت ونشرت من قبلنا تباعاً ، وليفكروا ملياً ويتعمقوا في أقوال هؤلاء الأفراد ، عظماء الإسلام الذين يعتبرون مراجع التقليد لكافة الأنام لتتضح لهم نقطتان :

الأولى : أن لا أحد من القادة العظام ـ يقصد العلماء ـ ينكر مبدأ وجود مجلس شورى وطني إسلامي .

والثانية : أنّ اهتمام حجج الإسلام منصبّ على ردع المرتدّين وأعداء الدين ، سواء أكانوا من أنصار الميرزا علي محمد الشيرازي المعروف بالباب ، أو الدهريين ذوي الميول الغربية التي ألمسُ وتلمسون أنتم مدى النشاط والحرية التي حصلوا عليها خلال هذا العام في ظل مجلس الشورى ، وقد تسلّلوا وبمختلف الأساليب والحيل إلى المجلس ، حاملين آمالهم ونواياهم الخبيثة وذلك بالتعاون مع المجلس ، بل ويدّعون أنّهم

الذين أسسوا المجلس ، ويسعون ليل نهار في بذر الفرقة بين زعماء الشعب ... ، لتعلم جميع هذه الفئات المفسدة بأنّ أيّاً من مكائدها ودسائسها لن يجدي نفعاً ، ولن يتمكن أيّ فرد من القضاء على الشريعة المحمديّة المقدسة . إنّ المجلس موقع إسلامي كبير للشورى ، وقد أُسس بمساعي حجج الإسلام ونواب الإمام (ع) ، وهو في خدمة بلاط الدولة الشيعية الاثنا عشرية ، ولحفظ حقوق أتباع المذهب الجعفري ، ولا يمكن أن تنعكس عليه آثار برلماني باريس وبريطانيا أو تصدر عنه قوانين حرية العقيدة والتعبير[1] وتغيير الشرائع والأحكام ، وفتح الخمارات وإشاعة الفواحش وهتك ستر المخدرات وإباحة المنكرات ...

طبعت في حاضرة سيدنا عبد العظيم (ع)
فضل اللّه النوري)[2]

وفي تلك الأيام أيضاً أصدر الشيخ النوري بياناً وجهه إلى علماء الدين في المدن الإيرانية ، هاجم فيه محمد علي شاه والوزراء بشدة ، وانتقد الأوضاع السائدة آنذاك والتي يحاول فيها العلمانيون تحجيم الدور الإسلامي ، جاء في البيان :

(... إنّ أنصار الحرية يغرون إخواننا من خلال كلمتي العدالة والشورى المعسولتين ويقودونهم نحو نبذ الدين ... إنكم تعلمون أنّ الإسلام هو أكمل الأديان وأتم الشرائع ، وقد ساد الدنيا بعدله وبالشورى ، فما الذي يدعونا هذه الأيام إلى الأخذ بقوانين القضاء من باريس وقوانين الشورى من بريطانيا ، وإذا ما عثرتم على سرّ ذلك من دار

---

(١) المقصود بحرية التعبير ، ما كانت تثيره الصحافة من أفكار معادية للإسلام مستغلة هذه الحرية .

(٢) محمد تركمان/ شيخ شهيد فضل اللّه نوري ، ص٢٤٠ ـ ٢٤١ .

الخلافة وغيرها ، فستعرفون بأنّ الإسلام كله برز إلى الكفر في هذه الفتنة العظمى ... .

وبالنسبة إلى الحكومة فإنّ الأمر الغريب الذي لا بُدّ من أخذ العبرة منه ، هو أنّ المسؤول الأول في الدولة وهو جلالة الشاه يؤيد هذه الفئة . كما أنّ أعمامه تنحّوا مع ما لديهم من الأموال الطائلة جانباً ... هل أنّ الشاه (حامي الإسلام) غافل أم متغافل ؟ لا أدري . ربما يكون ذلك بسبب إيحاءات الخونة من الوزراء ومؤامرات الدول المجاورة ومكر الصحف المتباكية . . أثّرت على ضمير جلالته (اليقظ) وجعلته يسلّم الإسلام ويغيّر الشرائع والأحكام ...)[1] .

كان هجوم الشيخ فضل اللّه النوري شديداً على الأوضاع السائدة آنذاك والتي تتجه نحو علمانية الدولة . وقد كان يؤكد في بياناته أنه لا يعارض المشروطة وكذلك بقية علماء الدين ، إنما المسألة الأساسية هي مدى إسلامية المجلس ، ومطابقة مواد الدستور للشريعة الإسلامية .

إلغاء الحياة الدستورية

خطط محمد علي شاه منذ بداية حكمه لإنهاء النظام الدستوري في إيران . وقد كان علماء الدين الشيعة في النجف الأشرف بزعامة الشيخ الخراساني يرون أنّ حل البرلمان يمثل ضربة للشعب الإيراني الذي عانى طويلاً من الدكتاتورية . لذلك أكدت آراؤهم على ضرورة المحافظة على

(١) د . مهدي ملك زاده / تاريخ انقلاب مشروطيت ايران (فارسي) ، الجزء الثالث، ص٨٩-٩١ .

الشكل الدستوري للدولة ، والوقوف بوجه أيّ محاولة لتعطيل الحياة النيابية . وقد اكتشف علماء الشيعة أنّ محمد علي شاه يحاول استغلال ظروف الخلاف بين مواقف علماء الدين ، لتبرير مشروعه الدكتاتوري الذي سيعزز بطبيعة الحال النفوذ الاستعماري في إيران ، ويمكّن روسيا بالدرجة الأُولى من زيادة سيطرتها على البلاد .

في ضوء هذه الرؤية للواقع السياسي أعلن علماء الشيعة من كتلة الشيخ الخراساني ضرورة دعم المجلس ، وذلك من خلال الالتزام بقوانينه .

كتب جمع من علماء الدين في إيران يستفتون علماء النجف الأشرف، حول رأيهم في قوانين المجلس بما نصه :

(إلى حضرات المجتهدين حفظة الحكمة الإلهية .

لا بُدّ وأنكم سمعتم بمجلس الشورى الشعبي ، وأنتم تعرفون جيداً أنّ هذا المجلس الذي يعمل على حفظ القوانين المستمدة من الطريقة الاثني عشرية المقدسة ، لمحو الظالمين والخائنين ونشر العدل على جميع البلاد وإعلاء شأن الراية الإيرانية ، ويؤسفنا أنّ عدداً من الأنانيين المفسدين الذين أخذوا ينشرون الافتراءات من أجل محو هذا المجلس . فنحن ننتظر فتواكم في بيان تكليف المسلمين في هذا الشأن) .

فأجابهم الشيخ الخراساني بما يلي :

(هذا ما قرره المجتهدون الأعلام :

إنّ قوانين المجلس المذكور على الشكل الذي ذكرتموه هي قوانين مقدسة ومحترمة وهي فرض على جميع المسلمين أن يقبلوا هذه القوانين وينفذوها . وعليه نكرر قولنا : إنّ الإقدام على مقاومة المجلس العالي

بمنزلة الاقدام على مقاومة أحكام الدين الحنيف ، فواجب المسلمين أن يقفوا دون أيّ حركة ضد المجلس)[١] .

كما بعث الآخوند الخراساني رسالة إلى أهالي تبريز بيّن فيها موقفه من المجلس ، وتحدث عن مخططات السلطة الرامية إلى إعادة الدكتاتورية ، وطالب في رسالته بضرورة إبعاد العناصر المنحرفة عن جهاز الحكم ، فكتب يقول :

(وصلتنا برقيتكم تشكون فيها من الخائنين وأعداء الحرية ، وقد تأسفنا من هذا الخبر بالغ الأسف ، وأننا على يقين أنّ هؤلاء الأشخاص غير مأذونين من الشاه على عملهم ؛ لأنّ الأُمة اليوم متحدة الكلمة على افتتاح مجلس الأُمة ، وأنّ هذا المجلس يساعد على محو الاستبداد وإزالة العادات الرذيلة ونشر القانون في البلاد . وهكذا فإنّ المجلس إنما هو سند المذهب الجعفري الشريف ، ويحافظ على أخبار الأئمة . والخلاصة المسلمون ملزمون أن يتّبعوا الأُصول الجديدة ، وعلى الملك أن يبادر لإتمام هذا الأمر بطرد الخائنين وأعداء المجلس المحترم ؛ لأنّ ذلك من وظائفه الخاصة)[٢] .

كان محمد علي شاه مصمماً على إنهاء الحياة الدستورية بدعم من روسيا ، وقد شهد النصف الأول من عام ١٩٠٨م تصعيداً محلوظاً في إجراءاته ضد المشروطة . وفي حزيران ١٩٠٨ عيّن الكولونيل الروسي «لياخوف» قائداً للجيش . وأعقب ذلك إعلان الأحكام العرفية . ثم

---

(١) عبد الرحيم محمد علي / المصلح المجاهد الشيخ محمد كاظم الخراساني ، ص٨٤ - ٨٥.

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٥ .

أقدم الشاه على خطوة جريئة في ٢٣ حزيران (٢٣ جمادى الأُولى ١٣٢٦هـ) ، حيث توجهت قوة من الجيش الروسي بقيادة «لياخوف» إلى مبنى المجلس وقصفته بالمدفعية[١] .

وقد أعقب ذلك حملة مطاردة شديدة ضد رجال المشروطة ، فأُلقي القبض على السيد محمد الطباطبائي والسيد عبد اللّه البهبهاني ، وبعد تعرضهما للتعذيب الجسدي ، نفيا خارج طهران . كما تعرض رجال المشروطة الآخرون إلى إجراءات مماثلة ، وبذلك تعطل المجلس عن الانعقاد ، وتمكّن محمد علي شاه من فرض سلطته الاستبدادية على إيران[٢] .

أثار هذا الحادث سخط علماء الشيعة في النجف الأشرف ، ووجدوا فيه انقلاباً بدعم دولة استعمارية على إرادة الشعب الإيراني مما جعلهم يطلبون من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني التدخل لصالح الشعب الإيراني وممارسة ضغطه على محمد علي شاه[٣] . غير أنّ هذا المسعى لم يؤد إلى نتيجة تذكر ، نظراً لسلبية السلطان عبد الحميد آنذاك من الحياة الدستورية في دولته .

يبدو أنّ محمد علي شاه اطمأن إلى قوة الحسم الروسي في ضرب المشروطة ، وقدرة القوات الروسية الموجودة في إيران على مواجهة ردود الفعل المحتملة ، مما شجعه على إلغاء الحياة الدستورية بصورة رسمية ، فأصدر في تشرين الأول ١٩٠٨م بياناً أعلن فيه موقف نظامه من

---

(١) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الثاني ، ص٨٩ .
(٢) علي دواني/ نهضت روحانيون ايران ، ص١٧٣ .
(٣) حسن معاصر/ تاريخ استقرار مشروطيت در ايران (فارسي) ، ص٨١١ - ٨١٢ .

الدستور، جاء فيه :

(إني وإنّ كنت قد وعدت بأن يفتتح مجلسكم في ١٤ تشرين الثاني ١٩٠٨م ، إلّا أنّ الأكثرية من أعضاء المجلس يصرون على صرف النظر عن افتتاحه ، لذلك صممت على تحقيق رغبة الناس ؛ لأنّ افتتاح المجلس وتحقير الإسلام شيء واحد)[١] .

إنّ قرار محمد علي شاه واضح في أنه لا يريد عودة النظام الدستوري ثانية إلى إيران . وهذا يعني مصادرة الجهود التي بذلها علماء الدين من أجل إقرار الحياة الدستورية ، وتحقيق الاستقلال الحقيقي للبلاد التي خضعت طويلاً لإرادة الدول الاستعمارية ؛ لذلك جاءت الاستجابة المضادة لعلماء الشيعة في النجف الأشرف سريعة قوية . فقد أرسل الشيخ محمد كاظم الخراساني رسالة شديدة اللهجة إلى الشاه ، يهاجمه بعنف على خطوته في إنهاء النظام الدستوري ، ويكشف بعض ممارسات الشاه السريّة ، كتب إليه يقول :

(يا منكر الدين ، ويا أيّها الضال ، والذي لا نستطيع أن نخاطبك بلقب شاه . كان المرحوم أبوك قد أعطى الدستور ليرفع الظلم والتصرفات غير القانونية عن الشعب الذي كان في ظلام دامس قرون عديدة . حيث إنه لا يوجد في المشروطة شيء يخالف الدين . وكنا ننتظر من شجرة الدستور أن تثمر السعادة للشعب المظلوم ، وأن يُحفظ هذا الدستور بعد جلوسك على العرش . وعلى هذا الإساس اعترفنا لك بولاية العهد الدستورية . ولكنك منذ اليوم الأول الذي تبوّأت فيه عرش السلطة ، وضعت تحت أقدامك جميع الوعود والأيمان ، وعملت

---

(١) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الثاني ، ص٩٢ .

بجميع الحيل ضد المشروطة ، وقد تجلّى لنا خطؤنا فيك . حيث سعيت أن تجعلنا آلة بيدك ضد المجلس ، وحاولت أن ترشونا بقانون أساسي تافه نظمته أنت ، والذي كان فيه ضرر الناس ، وأردت أن نصادق عليه ، وأرسلت إلينا أحد رجالك المقربين لشراء ذممنا بالذهب ، ولستَ عالماً بأنّ سعادة الشعب أثمن كثيراً من ذهبك ...)[1] .

إعلان الجهاد

إنّ قرار محمد علي شاه في إلغاء الحياة الدستورية ، كان في نظر علماء الشيعة ليس عودة إلى الدكتاتورية فحسب ، إنما هو مشروع استعماري يهدف إلى تحكيم الإرادة الأجنبية على بلد إسلامي . خصوصاً وأنّ خلفيات المشروع وتنفيذه جاء بدعم عسكري من روسيا ، الدولة التي تمتلك مصالح استعمارية قديمة في إيران .

في ضوء هذه النظرة قرر علماء الشيعة مواجهة الشاه ، وإحباط المشروع الاستعماري في إيران . فأصدر كل من الآخوند الخراساني والميرزا حسين الخليلي والشيخ عبد اللّه المازندراني الفتوى التالية ضد سلطة محمد علي شاه :

(نعلن لعموم الشعب الايراني حكم اللّه . . إنّ السعي في دفع هذا السفاك الجبار والدفاع عن نفوس المسلمين وأعراضهم ، يعتبر اليوم من أهم الواجبات ، وإنّ دفع الضرائب للمسؤولين من أعظم المحرمات ، وبذل الجهد في تقوية وتدعيم المشروطة يعد بمنزلة الجهاد في سبيل إمام الزمان أرواحنا فداه ، وإنّ أدنى مخالفة حتى لو كانت بقدر رأس

(١) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص٧٠ ـ ٧٢ .

الشعرة، أو التهاون في ذلك ، يعتبر بمنزلة خذلانه ومحاربته صلوات الله وسلامه عليه ، أعاذنا الله والمسلمين من ذلك إنّ شاء الله)[١] .

حاول محمد علي شاه مواجهة التطورات المحتملة ، باستدعاء الجيش الروسي في بداية عام ١٩٠٩ لدخول الأراضي الايرانية ، معتبراً أنّ الوجود العسكري الروسي سيحبط محاولات علماء الشيعة التي تستهدف سلطته ، وأنّ دخول هذه القوات عملية ضرورية لتثبيت سلطته ، حتى لو استدعى ذلك إعطاء آذربيجان لروسيا[٢] .

لم يكن الشاه يقدّر بدقة درجة تحسس علماء الشيعة من المظاهر الاستعمارية ، وأنهم لا يمكن أن يتقبلوا وجوداً عسكرياً استعمارياً في بلاد المسلمين . فلقد أثارت خطوته علماء الشيعة كافة ، حتى أُولئك الذين لم يدعموا المشروطة مثل السيد كاظم اليزدي الذي أبرق إلى محمد علي شاه يشجب دخول القوات الروسية إلى إيران ، معتبراً ذلك احتلالاً عسكرياً . وهذا ما أثار مخاوف الحكومة الروسية ، فقد كتب السفير البريطاني في بغداد يقول :

(أبلغني المسيو ماسجكوف ـ موظف الحكومة الروسية ـ أنّ الملا محمد كاظم الخراساني له نفوذ عظيم في باكو ، بشكل جعل من باكو أعظم مراكز نفوذه الفتّاكة التي تجري فيها التبليغات الثورية ، ويضيف : بأنّ أكثر الشخصيات (الروحانية) نفوذاً خارج باكو وسط المسلمين القفقاز هو السيد كاظم اليزدي ؛ لهذا يقول : أنا اعتقد بأنّ من الضروري الالتفات إلى نقطة هامة هي أنّ السيد كاظم اليزدي لم يبتعد عن السياسة . إنّه الآن

(١) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الثاني ، ص٩٠ ـ ٩١ .
(٢) عبد الهادي حائري/ تشيع ومشروطيت در ايران ، ص١١٢ .

يريد أن يستخدم نفوذه حتى يدفع الروس ، وأنّ السيد كاظم اليزدي يُحترم كثيراً هناك ... بناءً على ذلك إذا كان يفكر بوجوب الاشتراك في الأُمور السياسية، فمن الممكن أن يحرك الثورات في القفقاز وايجاد مشاكل واضطرابات واضحة للدولة الروسية)[1] .

إثر اهتمام علماء الشيعة بدخول القوات الروسية إلى إيران ، وتصاعد احتمال قيادتهم لحركة الجهاد ضد الوجود العسكري الروسي ، شعرت الحكومتان الروسية والبريطانية بالخطر الجاد الذي يهدد مصالحهما في إيران . مما دفعهما إلى تحاشي الصدام مع علماء الشيعة عن الطريق الضغط على الشاه لحمله على إعادة الحياة الدستورية . فعقد سفيرا الدولتين اجتماعاً مشتركاً مع محمد علي شاه في ٢٢ نيسان ١٩٠٩ (١ربيع الثاني ١٣٢٧هـ) قدّما له بياناً مشتركاً يطلبان فيه إعادة النظام الدستوري إلى إيران ، ووعداه بتقديم مساعدة مالية لحكومته فيما لو نفّذ ذلك[2] .

إنّ موقف روسيا وبريطانيا يعكس حجم مخاوفهما من علماء الشيعة . فرغم معاداة روسيا للنظام الدستوري ، ووقوفها وراء موقف الشاه في تعطيل الدستور ، إلّا أنّ تقديرها لخطورة المستقبل على مصالحها جعلها تضطر إلى قبول المشروطة في إيران . أمّا بريطانيا فهي رغم سعيها لإضعاف النفوذ الروسي في إيران ، إلّا أنّ طبيعة المصالح السياسية والخوف من تطورات المستقبل يومذاك ، جعلها تتفق مع روسيا في الموقف ، من أجل امتصاص معارضة علماء الشيعة ، والحيلولة دون مضيّهم في حركة الجهاد .

---

(١) عبد الهادي حائري/ تشيع ومشروطيت در ايران ، ص١١٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص١١٤ .

في سياق الجهود المكثفة لإرضاء علماء الشيعة ، أعلن محمد علي شاه أنه سيعيد الحياة الدستورية ، وأرسل برقياته إلى علماء الدين في العراق يخبرهم أنّ النظام الدستوري قد عاد إلى إيران ، غير أنهم ظلّوا على مواقفهم السابقة بضرورة التصدي لسلطة الشاه وإجلاء القوات الروسية عن الأراضي الإيرانية . حيث اعتبروا أنّ وجود القوات الأجنبية يتعارض مع استقلال بلد إسلامي ، وأن هذه القوات ما لم تنسحب من أراضي المسلمين ، فإنّ على المسلمين إخراجها بالقوة .

أثار تشدد المرجعية الشيعية قلق روسيا وبريطانيا ، فحاولتا الاتصال برجال المشروطة في إيران لإقناعهم بأن الشاه سيعيد الحياة الدستورية ، كما بذلت الدولتان جهودهما مع علماء الدين في العراق بالاتجاه نفسه . وقدّم سفيرا روسيا وبريطانيا بياناً إليهم يؤكدان فيه إعادة الدستور إلى إيران ، ويدعوهم إلى التعاون مع الشاه في هذا الخصوص . لكن علماء الشيعة واصلوا شجبهم للوجود الروسي في إيران[١] . لقد كان موقفهم بضرورة جلاء القوات الروسية مسألة لا تقبل المساومة والتراجع ، كما أنهم اعتبروا إسقاط الشاه هدفاً آخر لا بُدّ من تحقيقه .

أعلن علماء الدين في النجف الأشرف الجهاد ضد روسيا ، وأنهم سيتوجهون إلى الكاظمية على رأس المجاهدين في طريقهم إلى ايران . وكان من بينهم السيد كاظم اليزدي[٢] وقد وجّه الآخوند الخراساني دعوته إلى العشائر العراقية ، فاستجابت بآلاف المقاتلين[٣] .

---

(١) عبد الهادي حائري/ تشيع ومشروطيت در ايران ، ص١١٦ .

(٢) آغا نجفي قوجاني/ سياحت شرق ، ص٤٦٨ . ويجب أن نتذكر موقف السيد اليزدي هنا ، عند الحديث عنه في الفصل الثالث .

(٣) عبد الحسين مجيد كفائي/ زندگاني آخوند خراساني ، ص١٨٤ - ١٨٥ .

في الكاظمية كانت الاستعدادات واسعة لحركة الجهاد . فقد نصبت الخيام في ظاهر البلدة لمسافة طويلة ، وخرجت العشائر العراقية في عشرة آلاف مقاتل إلى منطقة المحمودية لاستقبال علماء الدين وكتائب المجاهدين القادمين من النجف[١] .

قبل وصول العلماء والمجاهدين إلى الكاظمية ، وصلت إلى العراق أخبار انسحاب القوات الروسية من الأراضي الإيرانية وسقوط محمد علي شاه في تموز ١٩٠٩ ، وتنصيب ابنه أحمد البالغ من العمر ١٢ عاماً ملكاً على إيران[٢] .

الالتفاف على الحركة

إنّ هذا التطور السريع الذي يشير شكله الظاهري إلى انتصار حركة الجهاد ، وأنصار الدستور على سلطة محمد علي شاه والقوات الروسية ، كان يخفي في ثناياه واحدة من محاولات الاحتواء الاستعماري للمشاريع الثورية الإسلامية . فلقد أدركت كل من روسيا وبريطانيا ، وبعد فشل محاولاتهما في الحيلولة دون قيام علماء الشيعة بإعلان الجهاد ، أنّ مصالحهما في إيران ستنتهي سريعاً ، وأن علماء الدين من خلال مشروعهم الثوري سيقيمون حكومة دستورية على أساس إسلامي صحيح ، وفي ذلك نهاية للوجود الاستعماري في البلاد .

كانت مؤشرات نجاح علماء الدين في دعوة الجهاد واضحة في تطبيقها العملي . فلقد استجابت العشائر العراقية والمدن الشيعية للفتوى

---

(١) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الثاني ، ص٩٨ .

(٢) يار شاطر/ دانشنامه ايران واسلام (فارسي) ، ص١٢٨١ .

وتشكّلت كتائب المجاهدين بأعداد غفيرة ، كما أنّ المدن الإيرانية التزمت بالفتوى أيضاً ، لاسيما في كيلان وأصفهان ، حيث أُعلنت فيهما الثورة ضد حكومة الشاه ، واتجه الثوار منهما نحو طهران .

إنّ هذه المؤشرات أظهرت بوضوح أنّ محمد علي شاه لا يمكن أن يحتفظ بعرشه ، وأنّ الثورة لو استمرت ووصل علماء الشيعة إلى إيران فإنّ روسيا وبريطانيا لا يمكن لهما الاحتفاظ بوجودهما في إيران ، لذلك اتفقت الدولتان على استيعاب التحرك الجماهيري من خلال فرض قيادات موالية لهما ، إلى جانب التخلي عن محمد علي شاه ، بل ضرورة إقناعه بعدم المقاومة ، والاستسلام أمام الثورة .

استطاعت بريطانيا أن تفرض أحد رجالها على قيادة التحرك الجماهيري في أصفهان ، وهو علي قلي خان (سردار أسعد البختياري) أحد أفراد عائلة الخان البختياري ذي النفوذ الإقطاعي الواسع جنوب إيران ، وكانت له علاقات وثيقة مع بريطانيا ومصالح تجارية مشتركة . أما روسيا فإنها تمكّنت من فرض عميلها محمد ولي خان التنكابني (سبهدار أعظم) على الثوار في كيلان . وكان التنكابني من كبار الإقطاعيين ، ومعادياً للحركة الدستورية ، لكنه استغل نفوذه الحالي في الوصول إلى زعامة الثوار[1] . وكانت قوتا أصفهان وكيلان هما اللتان حسمتا الوضع السياسي في ١٦ تموز ١٩٠٩ (٢٧ جمادى الثانية ١٣٢٧هـ) .

في ١٧ تموز ١٩٠٩ (٢٨ جمادى الثانية) لجأ محمد علي شاه إلى السفارة الروسية ، وفي اليوم التالي نودي بابنه أحمد شاه ملكاً على إيران . ثم عُيّن سردار أسعد البختياري وزيراً للداخلية ، وسبهدار أعظم

(١) عبد الهادي حائري/ تشيع ومشروطيت در ايران ، ص١١٩ - ١٢٠ .

التنكابني وزيراً للدفاع[١] .

كما تمت تعيينات أُخرى سيطر فيها العلمانيون على المراكز الهامة في السلطة ، وبذلك تم الالتفاف على الثورة ، واستفراغ محتواها الإسلامي في ساعات الحسم والانتصار .

بدأت السلطة الجديدة في القضاء على الشخصيات الإسلامية المعارضة ، فألقت القبض على الشيخ فضل اللّه النوري ، وقُدّم لمحاكمة صورية ، أصدر فيها حكم الإعدام بحقه مدير الشرطة وهو رجل أرمني ، كما أنّ المدعي العام إبراهيم الزنجاني كان من الماسونيين البارزين في إيران والمعروف بعدائه للإسلام[٢] . وقد تم تنفيذ حكم الإعدام في ساحة المدفعية بطهران يوم ٣١ تموز ١٩٠٩ (١٣رجب ١٣٢٧هـ)[٣] . وبذلك تخلصت السلطة الجديدة من الشخصية الإسلامية الأُولى في معارضة الانحراف الدستوري .

شكّل إعدام الشيخ النوري صدمة قاسية لعلماء الدين الشيعة ، حتى أُولئك الذين اختلفوا معه في الموقف . فلقد كشفت حادثة إعدامه حقيقة السلطة الجديدة ، وبيّنت أنّ المشروطة هذه ليست تلك التي أرادوها ، لذلك تخلّى عنها العلماء . ويروى أنّ الشيخ محمد حسين النائيني سحب كتابه (تنبيه الأُمّة وتنزيه الملّة في وجوب المشروطة) من الأسواق ، وهو الكتاب الذي أثار ضجة في تلك الفترة .

أخذت السلطة الجديدة تلاحق بعض الشخصيات التي تخلّت عن دعمها للمشروطة الجديدة . فعندما غيّر السيد عبد اللّه البهبهاني موقفه

---

(١) محمد تركمان/ شيخ شهيد فضل اللّه نوري، الجزء الأول ، ص١٨ .

(٢) المصدر السابق ، ص١٩ .

(٣) علي دواني/ نهضت روحانيون ايران ، الجزء الأول ، ص١٦٠ .

بعد انقلاب عام ١٩٠٩م ، أُغتيل في منزله في ليلة من ليالي شعبان ١٣٢٨هـ (١٩١٠م)[١] مع أنه كان من أبرز قادة المشروطة .

إنّ تخلّي علماء الشيعة في النجف الأشرف عن المشروطة ، وكما أثبتت الحوادث اللاحقة ، كان فترة انتظار مؤقتة ، لحين توفر فرصة مناسبة لتصحيح مسار الحركة الدستورية . وهذا ما حاوله علماء الشيعة عندما تعرضت إيران عام ١٩١١م لغزو روسيا ، حيث قرر الشيخ محمد كاظم الخراساني وبقية العلماء إعلان الجهاد والتوجه إلى إيران . وكان الشيخ الخراساني يحاول من وراء ذلك ، الدخول إلى إيران على رأس كتائب المجاهدين لمحاربة القوات الروسية وتحرير إيران من الاستعمار الروسي ، وأيضاً تصحيح الانحراف الذي حدث في المشروطة وإعادتها إلى المسار المطلوب وفق المنهج الإسلامي ، غير أنه توفي فجأة قبل يوم واحد من سفره ، كما سيأتي بنا في الفصل القادم إن شاء اللّه .

(١) عقيقي بخشايشي/ يك صد سال مبارزه روحانيت مترقي (فارسي) ، ص١٠٣ .

الفصل الثاني

الموقف الشيعي من النشاط الاستعماري

(١٣٢٩ - ١٣٣٠هـ / ١٩١١ - ١٩١٢م)

كان القرن التاسع عشر يشير بوضوح إلى أنّ الدولة العثمانية لم تعد قادرة على البقاء . فلقد استفرغ الانهيار الداخلي مقوماتها الأساسية كدولة تستطيع مواجهة التحديات الطموحة للدول الأُوروبية ، والتي كانت رغم اختلافاتها في المصالح السياسية ، تتفق في عدائها التقليدي لدولة إسلامية شاسعة الجغرافيا بضمنها أجزاء مسيحيّة . ولقد كان لهذا العامل أهميته في تقريب وجهات النظر الأُوروبية فيما بعد ، بحيث دفعها إلى البحث عن سبل تجزئة الأقاليم العثمانية على أساس مبدأ الضم الحضاري ، واستيعاب العالم الإسلامي كله بمحاولات مفردة لكنها متكررة .

غير أنّ المصالح الاستعمارية المعقدة وتقاطعها الحادّ ، أدى في فترات عديدة إلى بروز الاختلاف الأُوروبي بأشكال عنيفة ، بحيث كانت بعض الدول الأُوروبية تلجأ إلى مساندة العثمانيين ، لئلا يستأثر بالمكسب أحد الأطراف الأُوروبية وحده دون سواه ، فتختل بذلك معادلة التوازن الحذرة القائمة آنذاك بين مجتمع الدول الغربية . فمثلاً كان لبريطانيا

نشاطها الملموس في عرقلة البقاء الفرنسي في مصر أواخر القرن الثامن عشر ، وقد دفعها التنافس إلى القيام بهجوم بحري سريع على الأسطول الفرنسي المرابط على الشواطىء المصرية ، ثم شجعت الدولة العثمانية على مواصلة الدفاع ، وقدمت لها مساعداتها في هذا الاتجاه حتى اضطر الفرنسيون إلى الجلاء عن مصر بصورة نهائية[١] .

وكادت التجربة نفسها تتكرر عندما احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠م، حيث واجهت بريطانيا الخطوة الفرنسية بالاعتراض ، وأعربت عن موقفها بأنها تنظر إلى احتلال الجزائر على أنه أمر مؤقت . ولم تقرر الاعتراف به إلّا عام ١٨٣٧م[٢] ، حين حصلت على مكاسب مرضية .

وعندما نشبت حرب القرم بين روسيا والدولة العثمانية عام ١٨٥٣م، وكانت روسيا تطمع في تحقيق نصر حاسم على العثمانيين ، عمدت بريطانيا وفرنسا إلى دخول الحرب في السنة التالية إلى جانب الدولة العثمانية . وبعد ثلاث سنوات من بداية الحرب تم تحقيق النصر على روسيا ، لكنه كان باهظ الثمن ، جعل الكثير من البريطانيين والفرنسيين يتساءلون بندم : ماذا جنينا من هذه الحرب ؟[٣] .

لم يكن الاندفاع الغربي في مساندة الدولة العثمانية في حالات كهذه، يقتصر على الوسط السياسي الأوروبي ، إنما كان يمثل مبدأ سياسياً سائداً خلال تلك الفترة ، طالما أنّ الاتفاق النهائي لم يحصل

---

(١) ساطع الحصري/ البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص١٥١ .

(٢) لويس دوللو/ التاريخ الدبلوماسي ، ص٢١ .

(٣) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الثاني ، ص٦٢ .

بشأن مستقبل البلاد العثمانية . فعندما حدثت الأزمة بين محمد علي باشا والي مصر والسلطان العثماني ، أعلن محمد علي حربه في عام ١٨٣٢م و تقدمت جيوشه فاحتلت الشام ، ثم واصلت زحفها باتجاه الشمال مقتربة من اسطنبول . وقد أثار هذا التطور العسكري الدول الأُوروبية التي سارعت إلى التدخل فمارست نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً أسفر عن توقيع الصلح بين الطرفين المتحاربين .

لقد تصورت الدول الأُوروبية أنّ الجيش المصري سيدخل اسطنبول ، وفي هذه الحالة ستتحول السلطنة إلى محمد علي باشا ، وتنتهي بذلك مشاريعها الاستعمارية في تقسيم البلاد العثمانية . وهذا ما أوضحه صراحة وزير الخارجية البريطاني ، إذ كتب يقول :

(إنّ هدف محمد علي الحقيقي هو إقامة مملكة عربية تضم جميع البلاد يتحدث أهلها باللغة العربية . وقد يكون هذا الأمر في ذاته لا ضرر منه ، ولكنه يرمي إلى تقطيع أوصال تركيا ، وهو ما لا نرضى عنه أبداً)[1] .

أدركت الدول الغربية أنّ من الممكن الخروج من مأزق التنافس الحاد فيما بينها ، عن طريق المعاهدات التي تمكّنها من قضم أطراف الدولة العثمانية من قبل الجماعة الاستعمارية . وقد تمّ الاتفاق على هذه الصيغة الاستعمارية في (مؤتمر برلين) الذي اختتم أعماله في ٢٠ تموز ١٨٧٨ (٢٠ رجب ١٢٩٥هـ) وفيه وقّعت الدول الأُوروبية على اتفاقية تقرر فيها تمزيق الامبراطورية العثمانية ، وتطبيق (مبدأ القوميات) .

باشرت الدول الاستعمارية في إنجاز مقررات المؤتمر . فاستولت روسيا على مقاطعات هامة في شرق الأناضول وقفقاسيا ، وفرضت

(١) جورج انطونيوس/ يقظة العرب ، ص٩٣ .

نفوذها على جزء من بلغاريا التي تجزأت إلى ثلاثة أقسام . واحتلت النمسا البوسنة والهرسك . واستولت بريطانيا على جزيرة قبرص . وسيطرت فرنسا على تونس عام ١٨٨١ م . أما إيطاليا فقد اعترضت على المؤتمر لأنها لم تحصل على أيّ حصة من تقسيم الامبراطورية العثمانية[١] .

إنّ هذه التطورات السريعة في المشروع الاستعماري ، كانت بمثابة الحل المؤقت لاقتطاع ما يمكن اقتطاعه من العالم الإسلامي ، في ظل معاهدات عاجلة اتفق عليها المستعمرون لحفظ توازن المصالح فيما بينهم . وكان مؤتمر برلين في حقيقته إعلان الحرب الحضارية على الإسلام وبلاد المسلمين ، حيث اعتبرت الدول الأوروبية أنّ الأرض الإسلامية جزء من مشروعها السياسي الكبير الرامي إلى فرض مصالحها على أوسع نطاق ممكن من العالم .

الموقف الشيعي من الاستعمار الإيطالي

إنّ التطبيقات العملية لمؤتمر برلين لم تكن كافية لإرضاء طموحات المجموعة الاستعمارية ، إذ سرعان ما برزت الاختلافات فيما بينهم من أجل المزيد من عمليات القضم في البلاد الإسلامية .

كانت إيطاليا الناقمة على مؤتمر برلين قد استعدت لاقتطاع جزء من البلاد العثمانية ، فاعلنت الحرب على الدولة العثمانية في ٢٩ أيلول ١٩١١م (١٨ شوال ١٣٢٩هـ) بهدف الاستيلاء على طرابلس الغرب

(١) لويس دوللو/ التاريخ الدبلوماسي ، ص٢٩ ـ ٤٠ .

وبنغازي[١] .

مهدت إيطاليا لمشروع الاحتلال بسلسلة من الاتفاقيات مع الدول الاستعمارية ؛ لتضمن عدم منافستها . فعقدت في شباط ١٨٨٧م اتفاقية سرية مع بريطانيا جاء فيها :

(ستؤيد إيطاليا أعمال بريطانيا في مصر ، ومقابل ذلك ستدعم بريطانيا الأعمال التي تقوم بها إيطاليا في أية ناحية من سواحل شمال إفريقية . ولا سيما في طرابلس الغرب وبنغازي ، وذلك في حالة استيلاء دولة ثالثة على أيّ جزء من أجزاء تلك السواحل . وفي كل الأحوال سيساعد الطرفان بعضهما البعض في جميع الأُمور التي تتعلق بالبحر المتوسط) .

كما عقدت إيطاليا معاهدة سرية مع فرنسا في كانون الأول ١٩٠٠م ضمنت من خلالها عدم منافسة الأخيرة لها في طرابلس الغرب، جاء فيها :

(إنّ إيطاليا تعترف لفرنسا بالأولوية في مراكش ، كما أنّ فرنسا تعترف لإيطاليا بالأولوية في طرابلس وبنغازي . فإذا أقدمت فرنسا على استحصال منافع جديدة في مراكش ، فسيحق لإيطاليا أن تقوم بما تراه من إجراءات في طرابلس وبنغازي)[٢] .

وأجرت إيطاليا اتصالات مكثفة مع بريطانيا ، إثر اتفاق فرنسا وبريطانيا عام ١٩٠٤م الذي اعترفت فيه الأخيرة بحق إيطاليا في طرابلس الغرب ، وأنها حصتها من الغنائم الإفريقية[٣] .

---

(١) عباس العزاوي/ تاريخ العراق بين احتلالين ، الجزء الثامن ، ص٢١٩ .

(٢) ساطع الحصري/ البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٧٥ ـ ١٧٦ .

(٣) د . توفيق برو/ العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ، ص ٢٧٨ .

وفي تشرين الأول ١٩٠٩م عقدت إيطاليا اتفاقية سرية مع روسيا ورد فيها :

(يعمل الطرفان على حل مسائل البلقان وفق مبدأ القوميات . . وتتعهد روسيا أن تنظر بعين العطف إلى مصالح إيطاليا في طرابلس ، كما تتعهد إيطاليا أن تنظر بعين العطف إلى مصالح روسيا في المضايق)[1] .

عندما استكملت إيطاليا تحركاتها الدبلوماسية ، وأتمت اتفاقياتها مع المجموعة الاستعمارية ، تحركت لاحتلال الأراضي الليبية ، وأنزلت قواتها العسكرية في طرابلس وبنغازي .

كانت ليبيا تختلف من الناحية الادارية عن مصر وتونس والجزائر ، فهذه الأقاليم كانت تمتلك إدارة مستقلة ، لها جيوشها الخاصة ، وحكوماتها التي تتمتع بحكم ذاتي في نطاق الدولة العثمانية . أمّا ليبيا فكانت تابعة مباشرة للحكومة المركزية باسطنبول ؛ لذا تعاملت الحكومة العثمانية مع احتلالها على أنه حرب مباشرة تستهدف ولاياتها ، خلافاً لحالات مصر وتونس والجزائر .

وعلى هذا فقد كان الاحتلال الإيطالي يمثل تحدياً مباشراً لكيان الدولة ، الأمر الذي ولّد ردود فعل قوية داخل الولايات العثمانية .

كانت الاستجابة الشيعية نشطة إزاء الحدث ، إذ ما كادت الدولة تتبنى إعلان الجهاد ، حتى بادر علماء الشيعة إلى إصدار فتاواهم في وجوب الجهاد ومحاربة الاستعمار الإيطالي .

كما ساهم الشيعة إلى جانب السُنّة في تشكيل لجان الدفاع عن

---

(١) ساطع الحصري/البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٧٥ ـ ١٧٦ .

طرابلس الغرب ، وجمع التبرعات ، حتى إنّ الشيخ مبدر الفرعون رئيس آل فتلة تبرّع بمبلغ خمسمائة ليرة ، وأعرب عن استعداده للاشتراك في الجهاد رغم أنه كان معتقلاً ، وقد أطلقت الحكومة العثمانية سراحه تثميناً لموقفه[١] .

في كربلاء عقد الأهالي اجتماعاً عاماً عند ضريح الإمام الحسين(ع) أُلقيت فيه الخطب الحماسية ، ثم جرى جمع التبرعات . وفي ١٢ تشرين الأول ١٩١١ م (١٨ شوال ١٣٢٩هـ) تظاهر ما يقرب من الألفين من أهالي المدينة[٢] . وشهدت مدينتا النجف الأشرف وسامراء تظاهرات جماهيرية أُلقيت فيها الخطب الحماسية ، ودعا الخطباء إلى نبذ الخلافات الطائفية وتوحيد الجهود[٣] .

كما اهتم الشعر الشيعي بالاحتلال الإيطالي ، ونظم علماء الشيعة القصائد السياسية التي تبيّن أبعاد التحدي الاستعماري وواجب المسلمين إزاء المشاريع الاستعمارية . كان من هؤلاء العلماء الشيخ محمد باقر الشبيبي والشيخ علي الشرقي والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وغيرهم من علماء وشعراء الشيعة[٤] . وأرسلت الهيئة العلمية في النجف السيد مسلم زوين وعزيز بك قائمقام النجف إلى ليبيا لدراسة

(١) د . علي الوردي/لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثالث، ص١٨٨ .
(٢) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الثاني ، ص١١١ .
(٣) د . وميض جمال عمر نظمي/ شيعة العراق وقضية القومية العربية ، مجلة المستقبل العربي آب ـ تشرين الأول ١٩٨٢ .
(٤) يراجع في هذا الخصوص : علي الخاقاني/ شعراء الغري ، الجزء الأول ، ص٤٣٠ ، والجزء السابع، ص٣٤، والجزء الثامن، ص١٧٩. وكذلك: د. إبراهيم الوائلي /الشعر العراقي وحرب طرابلس .

إمكانية الاشتراك في الجهاد[١] .

تزامن الاحتلال الإيطالي لطرابلس ، مع هجوم روسيا على إيران ، مما جعل علماءالشيعة يصعّدون من مواجهتهم للسياسات الاستعمارية ، التي تحولت تطبيقاتها إلى موجة عسكرية خطرة تهدد البلاد الإسلامية .

أصدر الشيخ محمد كاظم الخراساني والشيخ عبد اللّه المازندراني وشيخ الشريعة الأصفهاني والشيخ علي رفيش والسيد محمد سعيد الحبوبي والسيد مصطفى الكاشاني والشيخ حسن صاحب الجواهر وغيرهم من العلماء ، أصدروا الفتوى التالية :

(من علماء النجف الأشرف إلى كافة المسلمين الموجودين ومن جمعتنا وإياهم جامعة الدين والإقرار لمحمد (ص) سيد المرسلين .

السلام عليكم أيّها المحامون عن التوحيد والمدافعون عن الدين والحافظون لبيضة الإسلام .

لا يخفى عليكم أنّ الجهاد لدفع الكفار عن بلاد الإسلام وثغوره مما قام إجماع المسلمين وضرورة الدين على وجوبه . قال اللّه سبحانه : (**ٱنْفِرُواْ خِفَافاً وَثِقَالاً وَجَاهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ**) هذه جنود إيطاليا قد هجموا على طرابلس الغرب التي هي من أعظم الممالك الإسلامية وأهمها ، وخرّبوا عامرها وأبادوا أبنيتها وقتلوا رجالها ونساءها وأطفالها . مالكم تبلغكم دعوة الإسلام فلا تجيبون ، وتوافيكم صرخة المسلمين فلا تغيثون ؟ أتنتظرون أن يزحف العدو إلى بيت اللّه الحرام وحرم النبيّ (ص) والأئمة (ع) ويمحوا الديانة الإسلامية والدولة العثمانية عن شرق الأرض وغربها . وتكونوا معشر المسلمين أذلّ

(١) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الثاني ، ص١١٢ .

من قوم سبأ .

فاللّه اللّه في التوحيد . اللّه اللّه في الرسالة . اللّه اللّه في أحكام الدين وقواعد الشرع المبين . فبادروا إلى ما افترض اللّه عليكم من الجهاد في سبيله ، واتفقوا ولا تفرقوا ، وأجمعوا كلمتكم ، وابذلوا أموالكم ، وخذوا حذركم ، وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو اللّه وعدوكم ، لئلا يفوت وقت الدفاع وأنتم غافلون ، وينقضي زمن الجهاد وأنتم متثاقلون .

فليحذر الذين يخالفون أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم)[1] .

وأصدر السيد كاظم اليزدي فتواه بوجوب الدفاع عن طرابلس الغرب ضد الاحتلال الإيطالي ومواجهة التحدي الاستعماري الذي تتعرض له بلاد المسلمين .

وقد حاول علماء الشيعة نشر الوعي السياسي على أكبر قاعدة من الأُمة الإسلامية . وذلك من خلال عرض مواقفهم في صحافة الدولة العثمانية . ولهذا المشروع الإعلامي أهميته السياسية آنذاك ، نظراً لعدم اهتمام الدولة بالشيعة ، واتباعها سياسة طائفية جعلت الشيعة بعيدين عن دورهم الحقيقي في كيان الدولة . وعلى هذا فإنّ علماء الشيعة أرادوا كشف حقيقة موقفهم الإسلامي من أجل حث المسلمين كافة على التفاعل مع الدولة في مواجهة النشاط الاستعماري الذي يستهدف المسلمين بلا تمييز . وضمن هذا الاتجاه أرسل الشيخ الخراساني والسيد

---

(١) عبد الرحيم محمد علي/ المصلح المجاهد الشيخ محمد كاظم الخراساني ، ص١٨٤ - ١٨٥ .

إسماعيل الصدر والشيخ عبد اللّه المازندراني والشيخ محمد حسين المازندراني وشيخ الشريعة الاصفهاني ، البرقية التالية إلى الصحف التركيّة في اسطنبول :

(ظهرت منذ سنوات فكرة استيلاء إيطاليا وروسيا على طرابلس وإيران ، واستعباد المسلمين من أهلها وإذلالهم ، وعملت الدولتان على فتح تلك الأراضي الإسلامية المقدسة .

نقول : إنه بعد أن أصحبت نوايا الدولتين معلومة للجميع في الوقت الحاضر ، إذا اضمحلت كرامة إيران وقوميتها ، وقضي على استقلالها وأُذل شعبها لاسمح اللّه ، فإنّ ذلك سيكون ضربة مهلكة للعالم الإسلامي ، ومهما أمعنت الدولتان اللئيمتان في تقطيع الممالك الإسلامية إرباً إرباً ، فإنّ تمسك المسلمين بدينهم الحنيف كفيل بارجاعهما خائبتين خاسرتين .

ونحن بصفتنا علماء المسلمين نؤكد ضرورة تخليص إيران ، ونطلب منكم إعلان حكمنا المتضمن وجوب الدفاع ، بصحفكم إلى جميع المسلمين في شتى أنحاء العالم ، ونعلمكم بأننا ملزمون ومستعدون لإراقة آخر قطرة من دمائنا في سبيل حفظ الإسلام والوطن الإسلامي)[1] .

كما أرسل كل من الشيخ الخراساني ، والشيخ عبد اللّه المازندراني ، والسيد إسماعيل الصدر ، والشيخ محمد حسين المازندراني برقيةً إلى

---

(١) د . عبد اللّه فياض/ الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، ص٢٧ ـ ٢٨ وقد نشرت هذه البرقية في جريدة (النجف الأشرف) في عددها رقم (٣٠) الصادر بتاريخ ٢٣ ذي الحجة ١٣٢٩هـ .

السلطان العثماني محمد رشاد في ١٧ ذي الحجة ١٣٢٩ هـ تدعوه إلى التصدي لمواجهة المشاريع الاستعمارية والتخلي عن سياسة المهادنة معها. وهذه البرقية تعكس قوة موقف علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار، وحجم تفاعلهم مع مشاكل البلاد الإسلامية؛ لأنهم يشخّصون أبعاد المشروع الاستعماري بدقة، للدرجة التي يأخذون فيها على السلطان العثماني عدم اهتمامه المطلوب بالمخاطر التي يتعرض لها العالم الإسلامي، نصت البرقية على مايلي:

(إلى المقام المقدس ملك المسلمين السلطان محمد الخامس خلّد اللّه ملكه.

بسم اللّه الرحمن الرحيم

رُوِّعَ العالم الإسلامي نتيجة لتعرض بلادهم للغزو من جميع الأطراف. نحن بصفتنا رؤساء المذهب الجعفري الذي ينتمي إليه ثمانون مليوناً من المسلمين من سكان إيران والهند وسائر المناطق الأُخرى، وقد اتفقنا وحكمنا بوجوب الجهاد لغرض الدفاع والهجوم، ونرى أنّ عموم المسلمين مكلفون بإراقة الدماء لصيانة دين محمد (ص)، وأنّ ذلك العمل فرض عين. ونعرض على أعتاب الملك حامل الأمانات المقدسة، وخادم الحرمين الشريفين، وخليفة الإسلام، ونطلب منه ألّا يتضايق من إعطاء لواء النبيّ (ص) إلى المسلمين الذين سيتقاطرون من أنحاءالعالم للدفاع عن بلادهم. وأنّ محافظة السياسة الأوروبية قد ولّى، ونسترحم بمقتضى الشريعة وشأن الخلافة إعطاء الأمر)[1]

(١) د. عبد اللّه فياض/ الثورة العراقيةالكبرى سنة١٩٢٠، ص٢٨ - ٢٩، كما نشرت البرقية في جريدة (النجف الأشرف) العدد (٣٠).

لقد اهتم علماء الشيعة خلال تلك الفترة بنشر الوعي السياسي ، وتركيزه في أذهان الأُمة ، من أجل توجيه أنظارهم إلى خطورة الواقع السياسي الذي يحيط بهم ، ومدى ضخامة التحديات الاستعمارية التي تتعرض لها الأُمة الإسلامية .

وفي هذا السياق ، أصدر الشيخ حسن علي آل بدر القطيفي كراساً تحت عنوان (دعوة الموحدين إلى حماية الدين) طبع في النجف الأشرف عام ١٣٢٩هـ (١٩١١م) ، وقد تحدّث فيه المؤلف عن النشاط الاستعماري المكثف الذي تتعرض له أقاليم العالم الإسلامي في ليبيا وإيران ، وأشار إلى حلقات السياسة الاستعمارية التي سيطرت فيها الدول الأُوروبية على الهند والسند والأندلس وتونس ومصر والبحرين وعُمان وغيرها من بلاد المسلمين . ووجّه الشيخ القطيفي أنظار المسلمين إلى أنّ المشروع الاستعماري لم يتوقف بعد ، وأنه يستهدف أقاليم إسلامية أُخرى[١] .

وكذلك أصدر شيخ الشريعة (فتح اللّه) الأصفهاني كراساً باللغة الفارسية ، دعا فيه المسلمين إلى ترك الخلاف والنفاق ، والتمسك بالاتحاد والوفاق من أجل حفظ استقلال البلاد الإسلامية ، والتصدي للنشاط الاستعماري الذي استهدف طرابلس الغرب وإيران وغيرهما من بلاد المسلمين[٢] . كما نشر شيخ الشريعة الأصفهاني بياناً عاماً اشتمل على عشر نقاط تحليلية للتحدي الاستعماري ، بيّن فيها أساليب الاستعمار في التوغل إلى بلاد المسلمين ، وسيطرتهم على الحياة الاقتصادية فيها ، بحيث اصبح المسلمون بحاجة إلى السلع الأجنبية ،

(١) د .عبد اللّه فياض/ الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، ص٢٦ ــ ٢٧ .
(٢) المصدر السابق ، ص٢٦ .

وقد أخذت ثروات المسلمين ترحل إلى الدول الاستعمارية لقاء سلعهم الكمالية. وتحدّث شيخ الشريعة في نقاطه العشر عن أساليب الاستعمار في الغزو الثقافي لبلاد المسلمين وسيطرتهم على أذهان أبناء الأُمة من خلال قوة النشاط الثقافي المغرض. ودعا الشيخ الأصفهاني في بيانه إلى وحدة المسلمين لمواجهة المخطط الاستعماري الهادف إلى السيطرة على العالم الإسلامي[1].

لقد سعى علماء الشيعة إلى تصعيد حالة التصدي للاستعمار الغربي، فعقدوا مؤتمراً ضخماً في الصحن الكاظمي الشريف لتعبئة الجماهير ضد التحديات العسكرية الاستعمارية في ليبيا وإيران. ووجهت لجنة المؤتمر عدة بيانات إلى الكثير من الشخصيات والهيئات الإسلامية تستنهض فيها المسلمين لمواجهة التحدي الاستعماري، وتدعوهم إلى العمل المكثف من أجل حفظ البلاد الإسلامية. وفي بيان أصدره الميرزا محمد تقي الشيرازي وشيخ الشريعة الأصفهاني والسيد اسماعيل الصدر والشيخ عبد اللّه المازندراني والشيخ محمد حسين المازندراني، وذلك في صفر ١٣٣٠هـ (شباط ١٩١٢م) جاء فيه:

(نلفت أنظار جميع أهل التوحيد وكافة المسلمين بأنّ الإسلام والمسلمين لم يصلوا في أية فترة من الفترات، مثلما وصلوا إليه في هذه الفترة من الزمن. إنّ المصائب التي يمر بها الإسلام اليوم تعتبر من أشد المصائب.. وإنّ الضربات التي يتلقاها العالم الإسلامي اليوم هي من أشد الضربات.. وإنّ أساس الدين المبين في خطر، وآثار شريعة الرسول(ص) مهددة بالزوال، ولم تبق في هذه الفترة سوى دولتين

(١) تراجع النقاط العشر في: مجلة العلم النجفية العدد الثاني لسنة ١٩١١م.

إسلاميتين مستقلتين ، هما الدولتين العليّتين العثمانية والإيرانية اللتين تحملان اللواء المحمدي وتحميان حوزة الإسلام والحرمين الشريفين والمشاهد المقدسة .

إنّ بقاء حرمة القرآن الكريم وإعلاء كلمتي الشهادة وإقامة دعائم الدين المبين ، يتوقف على بقاء هاتين الدولتين الإسلاميتين ... وإذا ما اضمحلّت هاتان الدولتان ـ لاسمح الله ـ فلن يبقى هناك للإسلام جامعة أو حوزة ، وستلحق بالإسلام والمسلمين وصمة عار أبدية وخذلان دائم، لا أرانا الله ذلك اليوم أبداً .

واليوم يقوم بعض الأجانب بحملات مسعورة ضد هاتين الدولتين اللتين باتتا تعانيان كافة اشكال المضايقات والابتلاء ات . فمن جهة امتدت يد الظلم الإيطالية نحو مسلمي طرابلس الغرب ، حيث تسلب أموال الأهالي ويتعرض النساء والأطفال إلى القتل . ومن جهة أُخرى تقوم القوات الروسية بتصويب نيران مدفعيتها ضد الضعفاء والعجزة في تبريز وتقوم بإعدام كبار الشخصيات هناك ، وفي قزوين ورشت تدخل أجنبي ظالم ... .

واستناداً إلى ذلك وبالنظر إلى هجوم الكفار، فقد قررنا نحن خدمة الشرع المنير مع جميع العلماء الأعلام من كربلاء والنجف وسامراء، وحسب مسؤوليتنا الشرعية التجمع في الكاظمية عسى أن نجد حلاً لإنقاذ المسلمين من ظلم الأجانب وعدوانهم، وإذا لم يتمكن المسلمون في أقطار العالم الذين يعيشون في ظل حكم الأجانب بذل النفس لمساعدة إخوتهم فبإمكانهم تقديم المساعدة عن طريق إبداء التضامن معهم ...)[1] .

(١) نظام الدين زاده/هجوم روس بايران واقدامات رؤساء دين درحفظ ايران،ص٢٢١ .

كان الاهتمام بالمخاطر التي تواجهها البلاد الإسلامية حديث الأوساط الشيعية عموماً ، حيث استنفرت الحوزات العلمية في النجف و كربلاء وسامراء والكاظمية طلبة العلوم الدينية وكبار العلماء ، وقاموا بنشاطات واسعة عبّأت خلالها الأوساط الجماهيرية بشكل ملحوظ .

وفيما كان علماء الشيعة يمارسون نشاطاتهم المكثفة في تعبئة الرأي العام ضد الغزو الاستعماري للبلاد الإسلامية ، كانت الدولة العثمانية تواجه أزمة جديدة . فقد بدأت الدول البلقانية تتفق سراً لإعلان حرب جديدة ضد العثمانيين .

مما اضطر الحكومة العثمانية إلى عقد صلح مع إيطاليا تنازلت فيه عن طرابلس وبنغازي لإيطاليا ، على أن يحتفظ السلطان العثماني بحق تعيين الموظفين الدينيين وبعض الصلاحيات الدينية البسيطة الأُخرى[١] .

لكن هذا الإجراء لم ينفع الدولة العثمانية . فقبل يوم واحد من توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا ، شرعت جيوش بلغاريا واليونان وصربيا والجبل الأسود في ١٧ تشرين الأول ١٩١٢ (٦ ذي القعدة ١٣٣٠ هـ) بالهجوم على العثمانيين ، وبذا بدأت حرب ضروس تعد من أبشع الحروب في ضراوتها وفي المآسي التي نتجت عنها[٢] .

وقد كشفت الدول الغربية عن موقفها الحقيقي في هذا التخطيط الاستعماري ، إذ صرح رئيس الوزراء البريطاني بأنّ دولته صديقة جميع الدول على اختلافها . وقال رئيس وزراء فرنسا : (إنّ البلقان هي للصرب والبلغار والجبليين واليونان ، هذا حل عادل للمسألة

---

(١) ساطع الحصري/ البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص١٩١ ـ ١٩٢ .

(٢) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الثالث ، ص١٥١ .

البلقانية)[١] .

لم تنته متابعات علماء الشيعة للغزو الاستعماري بنتائج الحوادث والتطورات السياسية ، إنما واصلوا جهودهم من أجل حث الرأي العام الإسلامي على وعي وتفهم أبعاد التحدي الاستعماري ، ورصد ملامح السياسة الاستعمارية في البلاد الإسلامية بأشكالها وأنماطها المختلفة .

فلقد نظر علماء الشيعة إلى المشاريع الاستعمارية على أنها معركة حضارية طويلة يراد من ورائها السيطرة الشاملة على العالم الإسلامي ، وليست مجرد وقائع حربية محدودة بالجغرافيا والزمن .

ومن هنا واصل علماء الشيعة عملية التوعية العامة لأبناء الأمة تجاه المخططات الاستعمارية ، حيث استمرت الاحتفالات والمظاهرات الاحتجاجية في النجف الأشرف ضد الغزو الإيطالي لطرابلس إلى ما بعد عام ١٩٢٠م[٢] .

الموقف الشيعي مع الغزو الروسي

بعد خلع محمد علي شاه في تموز ١٩٠٩م وإعادة الحياة الدستورية إلى إيران ، وجدت روسيا أنّ نفوذها لم يعد كالسابق ، أيام كان محمد علي شاه يحكم إيران ، لذلك لجأت إلى تقديم دعمها له في نشاطه الرامي إلى استعادة عرشه ، عن طريق استغلال الأوضاع الداخلية الإيرانية .

حدث في عام ١٩١١م أن أصدر مسؤول الخزينة المركزية الإيرانية وهو رجل أميركي يدعى « مورغان شوستر » قراراً بمصادرة أموال أحد أفراد

---

(١) د . توفيق برو/ العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ، ص٣٤٩ .

(٢) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص١٢٤ .

عائلة الشاه المخلوع . وقد استغلت روسيا هذا الحادث ، فأعلنت أنّ قرار المصادرة يجب أن يلغى ، بدعوى أنّ الأمير يتمتع بالحماية الروسية . وتشددت روسيا في موقفها ، فقدمت إنذاراً إلى الحكومة الايرانية بأنها ستتدخل عسكرياً في إيران إذا لم يُقال المستر شوستر من منصبه ويبعد خارج إيران . وبالفعل نفّذت تهديدها وزحفت الجيوش الروسية باتجاه المناطق الشمالية من إيران[1] ، وذلك أواخر تشرين الثاني ١٩١١م (أوائل ذي الحجة ١٣٢٩هـ) .

مثّل الهجوم الروسي على إيران تحدياً جديداً للعالم الإسلامي ، فقد جاء بعد عدة أسابيع من الاحتلال الإيطالي للأراضي الليبية ؛ لذلك كانت استجابة علماء الشيعة سريعة وقوية ، فقد أعلنوا فتاواهم بوجوب الدفاع عن إيران ضد الاحتلال الروسي .

أصدر السيد كاظم اليزدي بياناً أفتى فيه بالجهاد ، وتحدث عن الهجمة الاستعمارية التي تقوم بها كل من إيطاليا وروسيا وبريطانيا على البلاد الإسلامية ، ودعا المسلمين إلى التصدي للاستعمار ، والدفاع عن كيان الدولتين الإيرانية والعثمانية . جاء في البيان الذي صدر في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١١ (٥ ذي الحجة ١٣٢٩هـ) :

(اليوم هجمت الدول الأُوروبية على الممالك الإسلامية من كل جهة ، فمن جهة هجمت إيطاليا على طرابلس الغرب ، ومن جهة أُخرى روسيا بتوسط عساكرها احتلت شمال إيران ، وبريطانيا تدخلت في جنوبها . وهذا موجب لاضمحلال الإسلام ، فلهذا يجب على عموم المسلمين من العرب والعجم أن يهيئوا أنفسهم إلى دفع الكفر عن الممالك الإسلامية ،

(١) جوزف. أم. آبتون/نگرشي برتاريخ ايران نوين(فارسى)،ص٥٢ ـ ٥٣.

وأن لا يقصّروا ولا يبخلوا في بذل أنفسهم وأموالهم في جلب الأسباب التي يكون بها إخراج عساكر إيطاليا عن طرابلس الغرب وإخراج عساكر روسيا والإنجليز من شمال وجنوب إيران ، التي هي من أهم الفرائض الإسلامية حتى تبقى المملكتان العثمانية والإيرانية مصونتين محفوظتين بعون اللّه من هجوم الصليبيّين)[1] .

أصدر السيد اليزدي هذا البيان رغم سوء علاقته بالحكومتين الإيرانية والعثمانية . إلّا أنّ رؤيته للخطر الذي تتعرض له البلاد الإسلامية وتشخيصه لأبعاد التحدي الاستعماري جعلته يتخذ هذا الموقف الحاسم ، ويصدر فتواه بالجهاد .

كما أنّ الشيخ كاظم الخراساني وشيخ الشريعة الأصفهاني والسيد اسماعيل الصدر والشيخ عبد اللّه المازندراني أصدروا البيان المشترك التالي :

(إلى الإيرانيّين ومسلمي الهند عامة .

إنّ هجوم روسيا على إيران ، وإيطاليا على طرابلس الغرب موجب لذهاب الإسلام ، واضمحلال الشريعة الطاهرة والقرآن . فيجب على كافة المسلمين أن يجتمعوا ويطالبوا من دولهم المتبوعة رفع هذه التعديات غير القانونية من روسيا وإيطاليا . وليحرّموا السكون والراحة على أنفسهم مالم تكشف هذه الغمّة والغائلة العظمى ، وليعدّوا هذه النهضة منهم تجاه المعتدين على البلاد الإسلامية جهاداً في سبيل اللّه ، كالجهاد في بدر وحنين)[2] .

---

(١) د . عبد اللّه فياض/ الثورة العراقية الكبرى ، ص١١٧ ــ ١١٨ .

(٢) مجلة لغة العرب/ العدد السابع ، كانون الثاني ١٩١٢ .

وكتب الشيخ الخراساني إلى علماء الدين في مدينة تبريز يأمرهم بوجوب التدرب على السلاح ، وأصدر فتواه بحرمة شراء البضائع الروسية .

حاولت الحكومة الروسية تهدئة الموقف الشيعي ، فبعث القنصل الروسي في بغداد رسالة إلى الشيخ الخراساني ، شرح فيها الأسباب التي دفعت حكومته للتدخل العسكري ، وأكد أنّ بلاده ستنسحب من الأراضي الإيرانية عند قبول شروطها ؛ لكن الشيخ الخراساني أجاب برسالة شديدة اللهجة ، أعرب فيها عن أسفه لنقض روسيا التزاماتها مع إيران ، واعتمادها الأسلوب العسكري بدلاً من الإجراءات الدبلوماسية ، وهدد الخراساني الحكومة الروسية بأنها ما لم تنسحب من الأراضي الإيرانية وتتخلى عن شروطها ، فإنّ تراب إيران سيتلون بدماء الملايين ، وقال في رسالته :

(لقد نفد صبر المسلمين ، ومادامت بينهم ورقة واحدة من القرآن الكريم ، فإنهم لا يمكن أن يهزموا . إننا نحن المجتهدون مستعدون لبذل آخر قطرة من دمائنا في سبيل حفظ الدولة والشعب الإيراني)[1] .

لقد نظر علماء الشيعة إلى التحدي الاستعماري نظرة شاملة ، فحاولوا تصعيد العمل السياسي كموقف إسلامي عام في مواجهة الهجوم الاستعماري الذي يتعرض له العالم الإسلامي .

في ٥ كانون الأول ١٩١١ م (١٣ ذي الحجة ١٣٢٩ هـ) أرسل رئيس مجلس الشورى الإيراني برقية إلى علماء الدين في النجف الأشرف ،

(١) عبد الحسين مجيد كفائي/ زندگاني آخوند خراساني ، ص٢٥٧ .

يخبرهم فيها دخول القوات الروسية مدينة قزوين[١] . فأثار هذا الخبر ردود فعل متزايدة في الأوساط الشيعية ، وشهدت مدينة النجف الأشرف تظاهرات جماهيرية شارك فيها العلماء وطلبة الحوزة العلمية .

إنّ هذا التطور الجديد جعل علماء الشيعة يفكرون بعمل سريع ، لمواجهة التحدي الاستعماري المتزايد والذي يهدد استقلال إيران . وقد وجد علماء الشيعة أنّ عدم مواجهة التحدي الاستعماري الروسي ، سيمكّن الدول الاستعمارية من الاندفاع أكثر في تحقيق مشاريعها العسكرية في بلدان العالم الإسلامي ؛ لذلك عقدوا اجتماعاً طارئاً تقرر فيه التحرك إلى الكاظمية في ١٢ كانون الأول ١٩١١ م (٢٠ ذي الحجة ١٣٢٩هـ) ومن ثم قيادة التحرك العسكري ضد الاستعمار الروسي[٢] . إلّا أنه فجر يوم التحرك توفي الشيخ محمد كاظم الخراساني فجأة . وقد أُثيرت حول وفاته المفاجئة الكثير من الشبهات ، فهو كان يمثل القيادة السياسية للعلماء ، وانضوت تحت لوائه حركة الجهاد الشيعي ضد الاستعمار .

توجهت الاتهامات إلى الروس والإنكليز في وقوفهم وراء وفاة الشيخ الخراساني المفاجئة . وفي الحقيقة أنّ وفاة الخراساني كانت تمثل هدفاً مشتركاً لكل من روسيا وبريطانيا وحتى الحكومة الإيرانية نفسها ، والذي يقودنا إلى إشراكها ضمن المتهمين ـ فيما لو كانت الوفاة غير طبيعية ـ أنّ الشيخ الخراساني كان يحاول من وراء دخول إيران ، إضافة إلى إجلاء الروس ، إعادة المشروطة إلى اتجاهها الصحيح بعد أن انحرفت عنه

(١) مجلة لغة العرب/ العدد السابع ، كانون الثاني ١٩١٢ .
(٢) عبد الرحيم محمد علي/ المصلح المجاهد ، ص١٠٦ .

بمسافات بعيدة .

وعلى هذا فإنّ مشروع الخراساني كان يمثل تهديداً لروسيا وبريطانيا والحكومة الإيرانية على السواء ، وإن اختلفت دوافع الفرقاء الثلاثة . غير أنّ تصحيح مسار المشروطة والعودة بها إلى المنهج الإسلامي الذي أراده الشيخ الخراساني وغيره من علماء الشيعة ، كان يمثل مشروعاً مضاداً لمصالح الثلاثة . وسيأتي بنا أنّ الحكومة الإيرانية أخذت تسعى لثني علماء الشيعة عن حركة الجهاد والزحف نحو إيران .

على أنّ من الضروري القول أنّ وفاة الخراساني المفاجئة ، لم تؤكد الوثائق التاريخية المعلنة مدى كونها حادثة اغتيال أو وفاة طبيعية .

كانت وفاة الشيخ الخراساني صدمة عنيفة لحركة الجهاد ، مما جعل تحرك العلماء والمجاهدين يتأخر لبعض الوقت . إلّا أنّ الاهتمام بالتحدي الاستعماري ظل يستوعب نشاط الوسط الشيعي . فخلال مراسيم التأبين والفاتحة التي أُقيمت للشيخ الخراساني ، كانت الخطب والقصائد الشعرية تتركز حول الأخطار التي يتعرض لها العالم الإسلامي من قِبَل الدوائر الاستعمارية ، وتؤكد على ضرورة التصدي للهجمة الاستعمارية على بلاد المسلمين .

خلال شهر محرم ١٣٣٠هـ (كانون الثاني ١٩١٢م) قرر علماء الدين التوجه إلى الكاظمية لإكمال مشروعهم الجهادي . فتم تشكيل لجنة من ثلاثة عشر عالماً لإدارة التحرك ضد الاحتلال الروسي لإيران .

فيما كانت لجنة العلماء تعقد اجتماعاتها في مدينة الكاظمية المقدسة ، أقدمت القوات الروسية على اجتياح مدينة تبريز وقامت بمجازر بشعة كان من ضمنها إعدام مجموعة من علماء الشيعة . وقد أثار هذا الحدث

مشاعر علماء الدين في العراق ، فأعلن السيد كاظم اليزدي أنه سيتوجه إلى الكاظمية للمشاركة في تجمع العلماء[١] .

أثار عزم علماء الدين على التحرك إلى إيران على رأس كتائب المجاهدين ، اهتمام الحكومة الإيرانية ، فأرسلت البرقية التالية في ٩ كانون الثاني ١٩١٢م (١٩ محرم ١٣٣٠هـ) تطلب فيها من العلماء عدم التوجه إلى إيران :

(بغداد ـ من طهران ـ الجنرال القنصل الإيراني ـ ليد سماحة نجل الشيخ الخراساني وإلى حضرات المراجع أدام ظلالهم .

يبدو مما وصل القنصل في الكاظمية من أنباء ، فإنّ خطواتكم المباركة رغم ما ينتج عنها من سعادة وبركة ، إلا أنّ الدولة تمرّ حالياً بمرحلة سياسية معقدة جداً ، ومن المحتمل أن تترتب على تحرككم آثار سيئة قد يعتبرها الأجانب خطوة عدائية ، الأمر الذي قد تنتج عنه عواقب غير محمودة للدولة التي تتبع حالياً سياسة أهون الشرين ، وتتجنب كل خطوة تتعارض مع حفظ بيضة الإسلام . وتدعو الحكومة الإيرانية وبكل إصرار إلغاء موضوع المسير ، آملين بدعائكم ووجودكم وتوجيهاتكم المباركة أن تدفع الشدائد ويتم التوصل إلى الهدف المنشود .

مجلس الوزراء ـ وثوق الدولة)[٢]

بناء على هذا ، قرر علماء الدين عدم التحرك إلى إيران والبقاء في الكاظمية لمتابعة التطورات ، كما أنّ السيد اليزدي قرر أيضاً عدم التوجه إلى الكاظمية ، غير أنّ لجنة علماء الدين أرسلت برقية إلى الحكومة

---

(١) نظام الدين زاده/ هجوم روس بايران واقدامات رؤساء دين درحفظ ايران، ص١٢٩ .
(٢) المصدر السابق/ ص١٣٦ ـ ١٣٧ .

الإيرانية تطلب فيها إحاطتهم بالمستجدات بصورة عاجلة .

كانت الحكومة الإيرانية تعاني من أزمات داخلية حادة نتيجة اضطراب الأمن وخروج العديد من رؤساء العشائر على طاعة الدولة . وقد حاولت الحكومة الإيرانية تهدئة الأزمة الداخلية من استكمال مفاوضاتها مع روسيا ؛ لذلك سعت إلى الاستعانة بالعلماء في هذا الخصوص ، إضافة إلى تأكيداتها المتتالية بعدم تحرك العلماء إلى إيران ، معلّلة ذلك بأنّ تحركهم تترتب عليه نتائج خطيرة تهدد استقلال إيران ، وأنّ سير المفاوضات سيؤدي إلى انسحاب القوات الروسية من الأراضي الإيرانية .

كانت متابعة العلماء دقيقة لأحداث إيران ، وقد أرسلوا برقياتهم إلى الشعب الإيراني يطلبون فيها الوحدة ونبذ الاختلاف . وفي الوقت نفسه كانوا يؤكدون على الشعب الايراني ضرورة رصده للأحداث ، وعدم سماحه للحكومة أن تعقد أيّ اتفاقية تمس استقلال إيران[1] .

خلال تلك الفترة نشطت الأجهزة البريطانية التي كانت قواتها تسيطر على المناطق الجنوبية من إيران في تأزيم الأوضاع الأمنية ، عن طريق دفع مراكز القوى وزعماء العشائر إلى الاقتتال ، مما دفع علماء الشيعة إلى توجيه رسالة إلى الشعب الإيراني تدعوهم إلى الاتحاد لمواجهة المخططات الاستعمارية الروسية والبريطانية التي تستهدف استقلال البلاد ، جاء في الرسالة التي كتبها في ٢٠ آذار ١٩١٢م (١ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ) كل من شيخ الشريعة والسيد إسماعيل الصدر والشيخ عبد اللّه المازندراني والشيخ محمد حسين الحائري :

(إنّ وضع المسلمين عامة وفي إيران خاصة ، وهجوم الدول المجاورة

---

(١) عبد الهادي حائري/ تشيع ومشروطيت در ايران ، ص١٦٢ .

وتشبثها بأنواع الحيل والمكائد من أجل القضاء على استقلال المسلمين واستعبادهم ومحو شعائرهم ، أمر بديهي لا يحتاج إلى توضيح ، وأنّ أهم وسيلة تجعلهم يتوصلون إلى هدفهم تكمن في زرعهم الخلاف والنفاق وقطع أواصر الاتحاد بين المسلمين . وبعد أن تمكنوا من زرع الخلاف والنفاق بين رؤساء العشائر وغيرهم ، تمكنوا وبكل قوة وبدون أيّ رادع من إدخال قواتهم إلى إيران وفعلوا ما فعلوا ، ولم يكن أحد يتمكن من منعهم وطردهم لانعدام الوحدة .

وبما أنّ أول فريضة للمسلمين عامة والعلماء الأعلام خاصة هي حفظ بيضة الإسلام ، لذلك فقد أوعزنا . . إلى السيد صدر الإسلام . . والحاج محمد باقر . . بالتهيؤ للسفر وانتخاب نقطة خارج مدينة بوشهر لتجمع كافة الخانات والزعماء وأخذ المواثيق والعهود المؤكدة منهم للاتحاد فيما بينهم ونبذ العداوات الشخصية والمنازعات القديمة ، وأخذهم بعين الاعتبار رضى اللّه والرسول (ص) والأئمة الأطهار (ع) ، وأن لا يقبلوا أن تمحى الشعائر الإسلامية ويتسلط الأجانب على التراب الإسلامي المقدس . . وأن لا يسكتوا وهم الذين تربوا في مهد الإسلام تجاه هذه الهجمات المدمرة للدين والدولة . .)[1] .

---

(١) نظام الدين زاده/ هجوم روس بايران ، ص٢٢٢ ويراجع هذا الكتاب للاطلاع على البرقيات المتبادلة بين علماء الدين في العراق وبين رجال الدولة في إيران، وهي تمثل وثائق تاريخية هامة ونادرة . كما أنّ كتاب (نظام الدين زاده) يعتبر مصدراً تاريخياً هاماً لأنّ مؤلفه كان معاصراً للأحداث. وقد طبع الكتاب في بغداد عام ١٩١٣م (١٣٣١هـ) . مع ملاحظة أنّ المؤلف يتحامل كثيراً على السيد كاظم اليزدي ، ويهمل ذكر نشاطاته آنذاك . ومنها على سبيل المثال ، أنه يعتبر أنّ السيد اليزدي رفض بشدة التدخل في مسألة الاحتلال الروسي لإيران حتى وفاة الشيخ الخراساني . مع أنّ السيد اليزدي أصدر فتواه بوجوب الجهاد ومواجهة الاستعمار الروسي في بداية الحدث، =

إنّ هذه الرسالة تعكس اهتمام علماء الشيعة بقضية الاستقلال السياسي للبلاد الإسلامية ، وتبيّن تشخيصهم الدقيق لأساليب الاستعمار في تفتيت الوحدة الاجتماعية للمسلمين من أجل استنزاف قواهم الداخلية ، حتى تسهل السيطرة عليهم .

ولقد كان لاهتمام علماء الشيعة بالوحدة الاجتماعية للشعب الإيراني ، أثره الكبير في إحباط المخططات الاستعمارية الروسية والبريطانية على السواء . فلقد أرادت روسيا وبريطانيا تفاقم الأزمة الداخلية في إيران ؛ لإيصالها إلى مستوى الحرب الأهلية ؛ لتتمكنا من وراء ذلك تغطية مشروعهما في فرض وجودهما العسكري على شمال وجنوب إيران . وقد تنبه علماء الشيعة إلى هذه الحقيقة ، فبذلوا جهودهم المكثفة لإنهاء الأزمة الداخلية ، وبالفعل استطاعوا أن يحققوا في هذا الاتجاه نجاحاً ملموساً ، أحبط المشروع الاستعماري لكل من روسيا وبريطانيا .

إلى جانب اهتمام الشيعة بالأوضاع الداخلية الإيرانية ، فأنهم ظلّوا على أُهبة الاستعداد للتوجه إلى إيران ، فيما لو تعثّر سير المفاوضات بين إيران وروسيا ، وأصرت الأخيرة على عدم الانسحاب . وكانت الحكومة الإيرانية حذرة في مفاوضاتها مع روسيا في مسألة تقديم تنازلات تثير علماء الدين .

في ٢٦ آذار ١٩١٢م (٧ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ) وصلت إلى الكاظمية برقية من وزير الخارجية الإيراني ، قال فيها : إنّ القوات الروسية

= وكان مع أوائل علماء الشيعة الذين أفتوا بالجهاد. وقد نشرنا نص فتواه في الصفحات السابقة .

انسحبت من بعض المناطق ، وسيتم انسحاب جميع القوات الأجنبية من الأراضي الإيرانية . وفي ضوء هذا التطور عقدت لجنة العلماء اجتماعاً لها تدارست فيه الموقف السياسي الجديد ، وقررت أنّ مهمة التجمع في الكاظمية قد أدت أغراضها ، فتم الاتفاق على عودة علماء الدين إلى إماكن إقامتهم في المدن المقدسة ، بعد توجيه رسالة إلى الشعب الإيراني يؤكدون فيها ضرورة الحفاظ على الوحدة الاجتماعية ، والتماسك فيما بينهم من أجل الوقوف أمام التحديات الاستعمارية ، التي تستهدف المسلمين بشكل عام ، وتحاول السيطرة على مقدراتهم السياسية والاقتصادية .

إنّ موقف علماء الشيعة في التصدي للمشاريع الاستعمارية يكشف عن دقة الفعل السياسي عندهم ، وبُعد النظرة التي يحيطون بها الواقع السياسي العام ، كما أنّ الأحداث بيّنت حجم التفاعل الجماهيري مع علماء الشيعة في مواقفهم المتصدية للاستعمار ، وبذلك امتلك علماء الدين الشيعة عناصر الفعل السياسي المؤثر ، وفرضوا موقفهم التاريخي على مسار الأحداث .

الفصل الثالث

النشاط الشيعي المسلح خلال الحرب العالمية الأولى

مثّلت الحرب العالمية الأولى بداية مرحلة جديدة في النشاط السياسي لعلماء الدين الشيعة ضد المشاريع الاستعمارية ، ولقد كانت هذه المرحلة تحولاً حضارياً كبيراً في كلّ الواقع الإسلامي . حيث أفرزت نتائج خطيرة على مختلف الجوانب والمجالات في حياة المسلمين ، بدءاً من السلطة السياسية وانتهاءً بالشؤون الفردية للإنسان المسلم . فكانت بذلك البداية الفعلية للسيطرة الحضارية الغربية على العالم الإسلامي ، وتوجيه القرار الغربي لمسارات الحياة في البلاد الإسلامية ، في تحولات ثقافية وسياسية واجتماعية كانت تتكون بسرعة مذهلة وتعطي نتائج مؤثرة ومتلاحقة .

رغم هذه الأهمية الاستثنائية لتحديات الحرب العالمية ، وبروز التطبيق العملي الأكبر للمشاريع الاستعمارية ، إلّا أنّ الاستجابات الجماهيرية المضادة كانت تتحرك ببطء ثقيل ، فهي لم تقدّر خطورة الهجمة القادمة ، ولذلك لم يتحول رد الفعل إلى حالة جماهيرية عامة تستوعب كل الأُمة .

لا شك أنّ التردّي العام الذي كانت تعيشه البلاد العثمانية ، والذي شمل كل جزء من الحياة في الدولة ، ترك آثاره المتعبة على المجتمعات

الإسلامية، فنشأت الفاصلة بين السلطة والأُمة . ثم جاءت الثورة على السلطة ، والتي سيطرت فيها جمعية الاتحاد والترقي على الحكم ، لتزيد من اتساع هذه الفاصلة ، نتيجة انتهاج الاتحاديين نهجاً قومياً متطرفاً ، جعل ردود الفعل تتزايد حدة إزاء السلطة المركزية .

كان هذا المقطع الزمني ذا أهمية عالية في تحديد أشكال المستقبل فيما بعد . إذ أنّ المواقف السياسية أخذت تبلور نفسها في اتجاهات مشخصة ، وهو ما تحوّل عند اندلاع الحرب العالمية إلى مواقف مؤثرة في مسار الأحداث . حيث وقفت الاتجاهات البارزة في البلاد العربية العثمانية ، مواقف متقاطعة ومتعاكسة . فكان الاتجاه القومي قد حدد مساره العام بالانحياز إلى جانب الإنكليز ضد الدولة العثمانية . بينما وقف الاتجاه الإسلامي الشيعي إلى جانب الدولة ضد الاستعمار البريطاني .

لقد كان تحديد المواقف قراراً تاريخياً أيامذاك ، باعتبار أنّ النتائج القريبة التي ستترتب بعد ذلك ، سيكون لها الأثر البالغ في التأثير على المشروع السياسي في الحكم ، وطبيعة الاستقلال الرسمي للدولة .

إنّ تلك المرحلة كانت حاسمة في توجيه مستقبل البلاد الإسلامية ، وخصوصاً الجزيرة العربية والعراق والشام ؛ لأنها كانت ساحات الصراع بين الأطراف المختلفة ، وميدان التطبيق الحقيقي للمبادئ والاتجاهات الفكرية والسياسية .

لقد خضعت هذه المرحلة لتغطية واسعة من الدراسات والأبحاث التاريخية ، لكن الموقف الشيعي لم يأخذ حجمه الحقيقي في معظمها ، وأصرّ عدد غير قليل على إهماله وتجاوزه .

وفي الحقيقة أنّ موقف الشيعة في مرحلة ما قبل الحرب العالمية

الأولى، كان يعكس مستوى وعي علمائهم واستيعابهم الشمولي لأبعاد الظرف الذي يعيشه العالم الإسلامي ؛ لذلك أكدوا مواقفهم بضرورة مساندة الدولة العثمانية رغم العلاقة المتوترة على طول الخط التاريخي بين الطرفين . وكانت مواقفهم تنطلق من تشخيصهم بأنّ الدولة العثمانية رغم عدم امتلاك سلطانها شرعية الحكم ، إلّا أنها تمثل الإطار الإسلامي الذي يجمع الشعوب الإسلامية . فلا بدّ من مساندتها لمنع الزحف الاستعماري المتعاظم ، الذي يريد السيطرة على الساحات الإسلامية ويحاول تحكيم إرادته وقيَمه على واقع المسلمين وحياتهم العامة ، وهذا ما تحدّثنا عنه في الفصل السابق .

إنّ تاريخ العلاقة بين الدولة العثمانية والشيعة يشير في أرقامه السريعة إلى الاضطهاد الذي عاناه الشيعة من قبل السلاطين العثمانيين ، فقد كانت أول ردة فعل طائفية لهم عندما أعلن الصفويون في إيران أنّ التشيع هو المذهب الرسمي لدولتهم ، فبادر العثمانيون إلى اضطهاد الشيعة[١] . ومارس السلطان سليم الأوّل سياسة اضطهاد قاسية ضدهم ، فقد اعتبر الشيعة غير مسلمين ، وأعلن ضدهم الحرب المذهبية[٢] ، واستصدر من رجال الدين في دولته فتوى بكفر الشيعة وجواز قتلهم . وبناء على تلك الفتوى أقدم على قتل أربعين ألف شيعي[٣] .

كما أنّ وقوع العراق تحت الاحتلال المتناوب بين الصفويين والعثمانيين، عرّض الشيعة والسُّنة إلى اضطهاد متبادل . وقد استمرت هذه الحالة المأساوية حتى الاحتلال العثماني الأخير للعراق عام ١٦٣٨م

(١) صادق نشأت ومصطفى حجازي/ صفحات من ايران ، ص٧٩ .
(٢) محيط طباطبائي/ تطور حكومت در ايران بعد از اسلام (فارسي)، ص١٩٢ .
(٣) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الأول ، ص٤٦ .

(١٠٤٨هـ) على يد السلطان مراد الرابع ، الذي كان احتلاله للعراق بدافع طائفي بحت، مما جعله يشن حرباً قاسية على الشيعة، فكانت واحدة من النكبات الفظيعة في تاريخ التشيع[١] ، حيث قُتل خمسون ألف شيعي .

وخلال حكم المماليك حاول داود باشا عام ١٨٢٥ م (١٢٤١هـ) أن يستقل بالعراق عن الحكومة المركزية ، فعارضته في ذلك مدينتي كربلاء والحلّة ، مما جعله ينتقم منهما بقسوة لا سيما مدينة كربلاء المقدسة التي قاومت جيشه ، فحاصرها من عام ١٢٤١ هـ إلى عام ١٢٤٥هـ حتى تمكّن من احتلالها . وقد تعرضت المدينة لانتقامه ، فقد قطع أشجار النخيل ، وأغار المياه ، وقتل عدداً كبيراً من سكانها[٢] .

وتعرضت كربلاء المقدسة أيضاً إلى انتقام نجيب باشا في عام ١٨٤٢ م (ذي القعدة ١٢٥٨هـ) عندما أبت المدينة الخضوع لسلطة الأتراك ، فوجهت الحكومة نجيب باشا على رأس جيش كبير اقتحم المدينة واستباحها ، وقد زاد عدد القتلى على عشرين ألفاً من سكان المدينة .

إنّ مثل هذه الوقفات الدموية لا يمكن أن تكون عابرة ، إنها في الوجدان الشعبي جرح عميق متوارث عبر الأجيال يتعذّر إخضاعه للنسيان ، بل كان التمييز الطائفي يجعل من المأساة حقيقة متجددة بكل آلامها وأحزانها ، خصوصاً عندما يكون التعامل حالة سلطوية عامة ، ومنهجاً متداولاً في الحكم رغم تبدل السلاطين والولاة . وحتى بعد مجيء الاتحاديين إلى السلطة فإنّ هذه الصورة لم تتغير ، فلقد ظل الشيعة محاصرين في دائرتهم يتعرضون للمضايقة والتمييز الطائفي .

---

(١) محمد حسين المظفر/ تاريخ الشيعة ، ص١١٦ .

(٢) سلمان هادي الطعمة/ تراث كربلاء ، ص٣٧٦ .

في ضوء هذه الحقائق التاريخية ، كان المفترض أن يصبح الشيعة أقل شعوب الدولة العثمانية تفاعلاً مع التحديات التي تتعرض لها . غير أنّ النتيجة جاءت معاكسة لذلك تماماً . فلقد كان علماء الشيعة سباقين إلى الفعل السياسي المؤثر الذي يدعم الدولة ضد التحديات الاستعمارية . إنّهم يتناسون مآسي الأمس ؛ لأنهم يجدون في تحديات اليوم خطراً يستهدف الإسلام والمسلمين ، وهذا ما شكّل مفاجأة مذهلة للحكومة العثمانية عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى .

موقف علماء الشيعة من الاحتلال البريطاني

في بداية آب ١٩١٤م اندلعت الحرب العالمية الأولى ، وقد سارعت تركيا إلى إعلان حيادها ، غير أنّ هذا الموقف خضع لضغوط عديدة من أجل زجّها في الحرب ، لا سيما وأنّ الدوافع الحقيقية كانت تتطلب فرض الحرب عليها لتنفيذ المشروع الاستعماري في تقاسم أقاليمها . وقد التقت تلك الدوافع مع الرغبة الجامحة للزعماء الاتحاديين في دخول الحرب إلى جانب ألمانيا ، حيث كانوا يتصورون أنّ انتصار ألمانيا في الحرب مسألة حتمية ، وأنّ الضمان الوحيد لسلامة تركيا من الأطماع الروسية هو تحالفها مع ألمانيا[١] . وتصورت حكومة الاتحاديين أنّ هذا لو تمّ ودخلت تركيا الحرب ، فإنها ستعيد أمجادها وتخرج من الحرب منتصرة قوية[٢] .

أمّا ألمانيا فإنها لم ترغب في البداية بإشراك الدولة العثمانية معها في الحرب ؛ لأنها كانت ترى أنّ نهاية الحرب لصالحها ، فلا مبرر لأن

(١) د . توفيق برو/ العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ، ص ٤٩٨ .
(٢) محمد طاهر العمري/ تاريخ مقدرات العراق السياسية ، الجزء الأول ، ص٦٨ .

يشاركها العثمانيون في مكاسب النصر ، يقول السفير الألماني فون ونغنهايم :

(إنّ ألمانيا كانت ترمي إلى إثارة العالم الإسلامي على المسيحيين ، أي أنها كانت تنوي تسعير حرب دينية للقضاء على سلطة إنكلترا وفرنسا في مستعمراتها الإسلامية كالهند ومصر والجزائر وغيرها . إنّ تركيا بحد ذاتها ليست شيئاً مهماً ، جيشها ضعيف ولا ننتظر منه أعمالاً مجيدة في ساحات القتال ، ولكننا نحن لا نرى في تركيا إلّا العالم الإسلامي ، فإذا تمكنّا من إثارة الرأي الإسلامي العام ضد إنكلترا وفرنسا وروسيا ، نكون قد أرغمناهم على طلب الصلح في وقت قريب)[١] .

في أواخر تشرين الأول ١٩١٤م أعلنت كل من روسيا وفرنسا وبريطانيا الحرب على الدولة العثمانية[٢] وبذلك بدأت مرحلة الحسم الاستعماري في السيطرة على البلاد الإسلامية .

قبل إعلان الحرب كانت بريطانيا قد استكملت إجراءاتها في ترتيب مقدمات غزوها للمنطقة الخليجية من خلال عقد عدّة اتفاقيات مع الشيخ مبارك والشيخ خزعل وعبد العزيز بن سعود[٣] . لكن المشكلة التي واجهتها ، هي موقف علماء الشيعة من احتلال العراق ، حيث كانت بريطانيا تدرك أنّ علماء الشيعة لا يمكن أن يتقبلوا الاحتلال البريطاني ،

---

(١) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الرابع، ص ٢٠ .
(٢) عباس العزاوي/ تاريخ العراق بين احتلالين ، الجزء الثامن ، ص ٢٥٤ .
(٣) يراجع في هذا الخصوص :
- تاريخ الكويت السياسي/ حسين خلف الشيخ خزعل .
- جواسيس العرب/ رياض نجيب الريس .
- العراق الحديث/ ستيفن لونكريك .

وذلك من خلال المواقف التي تبنوها إزاء الاحتلال الاستعماري للأقاليم الإسلامية ، وتصديهم لأيّ محاولة استعمارية تستهدف كيان المسلمين السياسي ، وهذا ما عبّر عنه السفير البريطاني في اسطنبول في رسالة له بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩١٤م إلى وزير الخارجية البريطاني قال فيها :

(إنّ على نائب القنصل البريطاني في المدن الشيعة المقدسة أن يؤثّر عليهم - على المجتهدين - بشكل كيّس بجلبهم إلى جانبنا)[١] .

لكن هذا المسعى لم يؤثّر على الموقف الشيعي شيئاً ، فلقد سارع علماء الدين الشيعة إلى إعلان الجهاد فور تعرض العراق لهجوم القوات البريطانية .

إعلان الجهاد

قبل أن تعلن بريطانيا الحرب على الدولة العثمانية ، صدرت الأوامر إلى القوات البريطانية في بومبي بالتحرك نحو المياه الخليجية والمرابطة في البحرين . وبعد إعلان الحرب تقدمت القوات البريطانية نحو العراق في ١٤ تشرين الثاني ١٩١٤ م (٢٥ ذي الحجة ١٣٣٢ هـ) فاحتلت الفاو[٢] .

كانت الدولة العثمانية قد أعلنت الجهاد في ٧ تشرين الثاني ، لكن هذا الإعلان لم يحقق النتائج المطلوبة في أقاليم الدولة . وكانت المفاجأة الكبيرة للحكومة العثمانية أن يبادر علماء الدين الشيعة إلى إصدار فتاواهم بالجهاد ووجوب محاربة الإنكليز .

---

(١) د . غسان العطية/ العراق .. نشأة الدولة ، ص١١٦ .

(٢) تشارلس طونزند/ مذكرات الفريق طونزند ، ص٥١ . والمؤلف يروي تفصيلات الحملة العسكرية البريطانية وسيرها في العراق .

في ٩ تشرين الثاني ١٩١٤م وصلت برقية من البصرة إلى علماء الدين في المدن المقدسة ومختلف المدن العراقية تخبرهم بالخطر الذي يهدد المدينة جاء فيها :

(ثغر البصرة الكفار محيطون به ، الجميع تحت السلاح ، نخشى على باقي بلاد الإسلام ، ساعدونا بأمر العشائر بالدفاع)[١] .

استجاب مراجع الدين الشيعة بشكل سريع ومكثف لهذا الخبر، فأصدروا فتاواهم بوجوب الدفاع عن البلاد ضد الغزو البريطاني ، وعقدوا اجتماعاً كبيراً في مسجد الهندي في مدينة النجف الأشرف ، خطب فيه السيد محمد سعيد الحبوبي والشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ جواد الجواهري ، وأكدوا وجوب مشاركة الحكومة المسلمة في دفع الكفار عن بلاد الإسلام[٢] .

وفي الصحن العلوي الشريف ارتقى السيد كاظم اليزدي المنبر وخطب في الناس يدعوهم إلى الدفاع عن البلاد الإسلامية ، وأوجب على الغني العاجز بدناً أن يجهز من ماله الفقير القوي [٣] .

وفي الكاظمية تصدى الشيخ مهدي الخالصي لحركة الجهاد[٤] وأصدر فتواه بوجوب الدفاع عن بلاد الإسلام ، وكتب رسالة بعنوان (الحسام البتّار فى جهاد الكفّار) كما أصدر حكماً أوجب فيه على المسلمين صرف جميع أموالهم في الجهاد حتى تزول غائلة الكفار ، ومن امتنع عن بذل ماله وجب أخذه كرهاً . كذلك أفتى السيد مهدي الحيدري بوجوب

---

(١) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق ، الجزء الرابع ، ص ١٢٧ .

(٢) المصدر السابق/ص١٢٨ .

(٣) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الثاني ، ص ١٤٩ .

(٤) محسن الأمين/ أعيان الشيعة ، المجلد العاشر ، ص١٥٧ .

الجهاد ، وعقد اجتماعاً كبيراً في الصحن الكاظمي الشريف ، دعا فيه الناس إلى الجهاد .

وفي سامراء أصدر الميرزا محمد تقي الشيرازي فتواه بوجوب محاربة الإنكليز ، وأرسل ابنه الشيخ محمد رضا للالتحاق بالسيد الحيدري[١] .

إنّ دعوة علماء الشيعة للجهاد كشفت عن رؤيتهم الواعية لطبيعة المرحلة التي تعيشها البلاد الإسلامية ، فقد وجدوا فى الغزو البريطاني جزءاً من المشروع الاستعماري الكبير الذي بدأ قبل ذلك بسنوات ، والذي يستهدف السيطرة على البلاد الإسلامية وتجزئتها إلى مناطق نفوذ متعددة بين القوى الاستعمارية .

وإذا كانت فتاوى علماء الشيعة في وجوب الجهاد شكّلت مفاجأة للحكومة العثمانية ، فإنّ مبادرتهم في قيادة كتائب المجاهدين وسرعة الاستجابة الشيعية لهذه المبادرة ، شكّل مفاجأة للأتراك والإنكليز على حد سواء .

توجّه علماء الدين إلى جبهات القتال على رأس كتائب المجاهدين الذين زاد عددهم على أربعين ألف مجاهد .

فقد انطلق السيد محمد سعيد الحبوبي من النجف في ١٥ تشرين الثاني ١٩١٤م (٢٥ ذي الحجة ١٣٣٢ هـ) عن طريق السماوة والناصرية .

وفى ١٧ تشرين الثاني تحرّك موكب السيد عبد الرزاق الحلو . وتلا ذلك تحرّك المجاهدين عن طريق بغداد بقيادة كل من شيخ الشريعة الأصفهاني والسيد علي الداماد والسيد مصطفى الكاشاني وموفدوا السيد كاظم اليزدي وهم ابنه السيد محمد والشيخ محمد حسين كاشف

(١) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الثاني ، ص١٤٩ ـ ١٥٠ .

الغطاء ، وذلك في ٢٨ تشرين الثاني ١٩١٤م (٧ محرم١٣٣٣هـ) .

وفي ٢٢ كانون الأول ١٩١٤م (٤ صفر١٣٣٣هـ) غادر النجف الشيخ جعفر الشيخ عبد الحسين والشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ حسين الحلّي والشيخ حسين الواسطي والشيخ منصور المحتصر وكثير من العلماء وطلبة الحوزة العلمية[١] .

توزع المجاهدون على ثلاث فرق . الأُولى في القرنة برئاسة السيد مهدي الحيدري وشيخ الشريعة الأصفهاني والسيد مصطفى الكاشاني والسيد علي الداماد . والثانية في الحويزة برئاسة الشيخ مهدي الخالصي وابنه الشيخ محمد والسيد محمّد اليزدي والشيخ جعفر راضي والسيد كمال الحلّي . والثالثة في الشعيبة برئاسة السيد محمد سعيد الحبوبي والشيخ باقر حيدر والسيد محسن الحكيم .

بذل علماء الشيعة جهودهم لتوسيع دائرة حركة الجهاد ، وكانت إمارة عربستان تمثل منطقة هامة من الناحية العسكرية آنذاك ؛ لذا أرسل علماء النجف الأشرف إلى حاكمها الشيخ خزعل البرقية التالية في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤م (١ محرم١٣٣٣هـ) :

(باسم الشريعة المحمدية يجب عليك النهوض والقيام واتفاقكم مع المسلمين في مدافعة الكفار عن ثغر البصرة بالمال والنفس وبكل ما تقدرون عليه ، وهذا حكم ديني لا يفرق بين الإيراني والعثماني . جاهدوا بأموالكم وانفسكم لينصركم اللّه بحوله) .

وقع على هذه البرقية كل من شيخ الشريعة (فتح اللّه) الأصفهاني والسيد مصطفى الكاشاني والميرزا مهدي الخراساني والسيد علي التبريزي

---

(١) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص٩١ .

والشيخ محمد حسين المهدي[١] .

وفي نفس اليوم أرسل السيد كاظم اليزدي البرقية التالية إلى الشيخ خزعل :

(لا يخفى أنّ من أهم الواجبات المحافظة على بيضة الإسلام والدفاع بالنفس والنفيس عن ثغور المسلمين ضد مهاجمة الكفار . وأنت في ثغرمهم من تلك الثغور ، فالواجب حفظ ذلك الثغر عن هجوم الكفار بكل ما تتمكن . كما يجب ذلك على سائر العشائر القاطنين في تلك الجهات ، واللازم عليك تبليغ ذلك إليهم .

كما أنه يحرم على كل مسلم معاونة الكفار ومعاضدتهم على محاربة المسلمين ، والأمل بهمّتك وغيرتك أن تبذل تمام جهدك في دفع الكافرين .

واللّه مؤيدك بالنصرعلى أعدائه إن شاء اللّه تعالى)[٢] .

كان الشيخ خزعل يرتبط مع الإنكليز باتفاقية تحالف ، تعهّد فيها الإنكليز بالحفاظ على إمارته والاعتراف باستقلالها إذا ما ظلّ حليفاً لهم يعمل بمشورتهم[٣] وهذا ما جعله يتمسك بحياده .

وقد حاول الشيخ عبد الكريم الجزائري بحكم العلاقة الوثيقة مع الشيخ خزعل أن يحمله على المشاركة في الجهاد ، فكتب إليه يأمره أن يقف إلى جانب الدولة العثمانية ، وأن يعبّئ العشائر لمحاربة الإنكليز . غير أنّ خزعل أجابه بالاعتذار شارحاً موقفه من الإنكليز . فقطع الشيخ

(١) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الثاني ، ص ١٥٢ .
(٢) المصدر السابق/ ص ١٥٣ .
(٣) حسين خلف الشيخ خزعل/ تاريخ الكويت السياسي ، الجزء الثالث ، ص ١٠١ .

الجزائري علاقته به ، ومع أنّ الشيخ خزعل حاول إعادة العلاقة بعد انتهاء الحرب ، إلّا أنّ الشيخ الجزائري أجابه بمبدئية : (فرّق ما بيني وبينك الإسلام)[١] .

لكن الشيخ خزعل سمح لقوات المجاهدين بالمرور عبر أراضيه وذلك استجابة لطلب السيد اليزدي[٢] .

وفي أواخر كانون الثاني ١٩١٥ وصلت من العمارة قوة تركية بقيادة توفيق بك الخالدي فعسكرت على ضفاف نهر الكرخة على بعد عشرين ميلاً من بلدة الأهواز .

ثم جاءت على أثرها قوات المجاهدين بقيادة الشيخ مهدي الخالصي وابنه الشيخ محمد والسيد محمد اليزدي والشيخ عبد الكريم الجزائري والسيد عيسى كمال الدين . وأعقب ذلك عمليات عسكرية نفذتها العشائر ضد المنشآت النفطية البريطانية[٣] .

اهتم علماء الدين الشيعة بتعبئة العشائر العراقية ومتابعة شؤون حركة الجهاد . فمثلاً امتنع الشيخ خيون العبيد في الشطرة عن المشاركة في الجهاد ، فكتب إليه السيد كاظم اليزدي عدة رسائل يأمره بالمشاركة ، فقد بعث برسالة إلى عشائر الشطرة يحثهم على الجهاد ، قال فيها :

---

(١) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق ، الجزء الرابع ، ص١٤١ .

(٢) مقابلة مع السيد عبد العزيز الطباطبائي في ١٤ رمضان ١٤١٤هـ ، (٢٤ شباط ١٩٩٤) .

(٣) د . علي الوردي/ المصدر السابق ، ص ١٤١ - ١٤٢ .

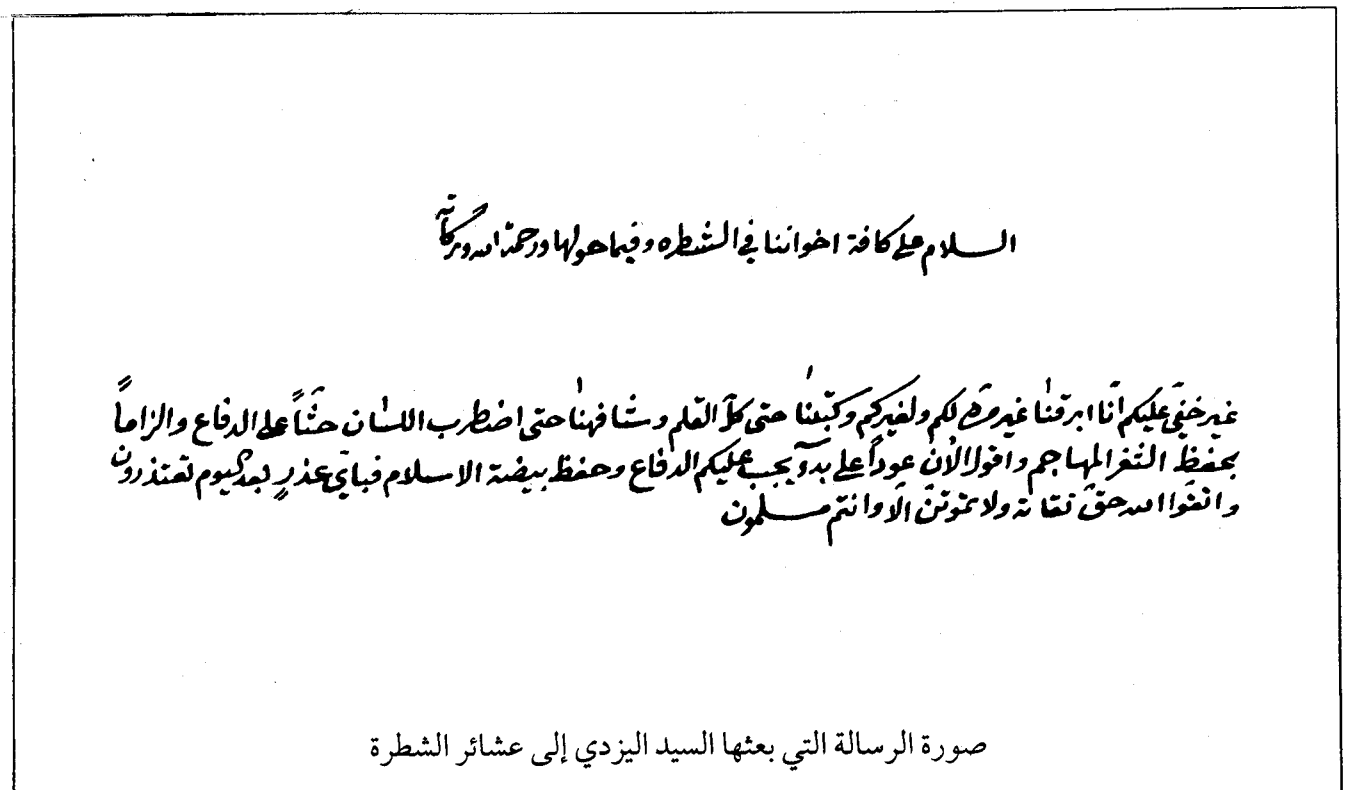
السلام على كافة اخواننا في الشطره وفيما حولها ورحمة الله وبركاته

غير خفي عليكم انا ابرقنا غير مرة لكم ولغيركم وكتبنا حتى كل العلم وشافهنا حتى اضطرب اللسان حثاً على الدفاع والزاماً بحفظ الثغر المهاجم وافوا الان عوداً على بدء ويجب عليكم الدفاع وحفظ بيضة الاسلام فبأي عذر بعد كيوم تعتذرون واتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون

صورة الرسالة التي بعثها السيد اليزدي إلى عشائر الشطرة

(السلام على كافة إخواننا في الشطرة وفيما حولها ورحمة اللّه وبركاته .

غير خفي عليكم أنّا أبرقنا غير مرة لكم ولغيركم وكتبنا حتى كلّ القلم وشافهنا حتى اضطرب اللسان حثاً على الدفاع وإلزاماً بحفظ الثغر المهاجم ، وأقول الآن عوداً على بدء : يجب عليكم الدفاع وحفظ بيضة الإسلام ، فبأي عذر بعد اليوم تعتذرون ، واتقوا اللّه حق تقاته ولا تموتن إلّا وأنتم مسلمون)[1] .

وفي رسالة شخصية بعثها السيد اليزدي إلى الشيخ خيون العبيد ، كتب فيها يقول :

(ذو الرشد المتكاثر والعقل الوافر ولدنا الأعز خيون أدام اللّه عزته وأجزل توفيقه وكرامته .

وبعد ، فقد بلغك كما بلغنا هجوم الكفار على بلاد المسلمين وإحاطتهم بالبصرة يريدون ليطفئوا نور اللّه بأفواههم ويأبى اللّه إلّا أن يتمّ نوره . وحيث كان الأمر كذلك فإني أُلزمك وأُوجب عليك أن تتوجه أنت مع جمع المسلمين الذين هم طوع أمرك إلى البصرة لسدّ ثغرها ودفع الكفرة الحافين بها ، فإنّ ذلك واجب عليك من اللّه تعالى ، وعلى كل من بلغه كلامي ممن يتمكن من شدّ الرحال إلى البصرة بماله ونفسه وخيله وسلاحه ورجاله ، وليس لمسلم متمكن من ذلك عذر . والحكومة وساير المسلمين في هذا اليوم سواء في وجوب الدفاع وحفظ بيضة الإسلام . وفقكم اللّه وساير المسلمين لذلك ، وبلوغ الأجر فيما هنالك . والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته)[2] .

---

(١) و(٢) وثيقة خطية يحتفظ بها السيد عبد العزيز الطباطبائي ضمن مجموعة الوثائق الخطية للسيد اليزدي .

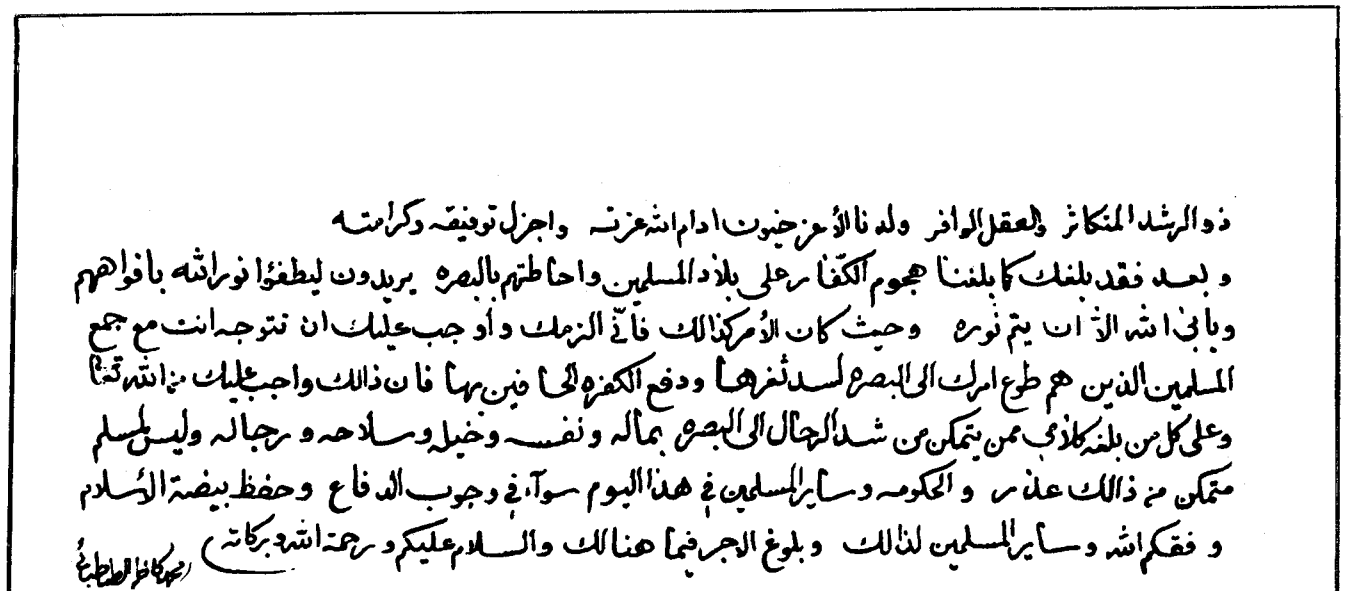

ذو الرشد المنكاثر والعقل الوافر ولد نا الأعز خيون ادام الله عزته واجزل توفيقه وكرامته
و بعد فقد بلغك كما بلغنا هجوم الكفار على بلاد المسلمين واحاطتهم بالبصره يريدون ليطفئوا نور الله بافواههم
وبابى الله الا ان يتم نوره وحيث كان الأمر كذالك فانى الزمك واوجب عليك ان تتوجه انت مع جمع
المسلمين الذين هم طوع امرك الى البصره لسد ثغرها ودفع الكفره الخا فين بها فان ذالك واجب عليك من الله تعالى
وعلى كل من بلغه كلامى ممن يتمكن من شد الرحال الى البصره بماله ونفسه وخيله وسلاحه ورجاله وليس لمسلم
متمكن من ذالك عذر والحكومه وسائر المسلمين فى هذا اليوم سواء فى وجوب الدفاع وحفظ بيضة الاسلام
و فقكم الله وسائر المسلمين لذالك وبلوغ الاجر فيما هنالك والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد كاظم الطباطبائى

صورة الرسالة التي بعثها السيد اليزدي إلى الشيخ خيون العبيد

وأرسل السيد اليزدي رسالة أُخرى إلى الشيخ خيون يقول فيها :

(جناب الأفخم خيون آل عبيد حرسه اللّه تعالى

بعد السلام عليك ورحمة اللّه وبركاته

يقيناً بلغك كما بلغنا هجوم الكفار على بلاد المسلمين وإحاطتهم البصرة يريدون ليطفئوا نور اللّه بأفواههم ويأبى اللّه إلّا أن يتمّ نوره ولو كره المشركون . وحيث إنّ الأمر كذلك فلا يجوز لك أن تشغل نفسك بغير مدافعة الكافرين ، فإنّ الواجب عليك ـ وعلى كل من بلغه فتوانا من وجوب الدفاع على المتمكّنين من المسلمين عند مهاجمتهم الكفار على بلاد الإسلام ـ أن تشد رحلك إلى حفظ ذلك الثغر ، ولا يسوغ التقاعد عن نصرة الإسلام والمسلمين)[1] .

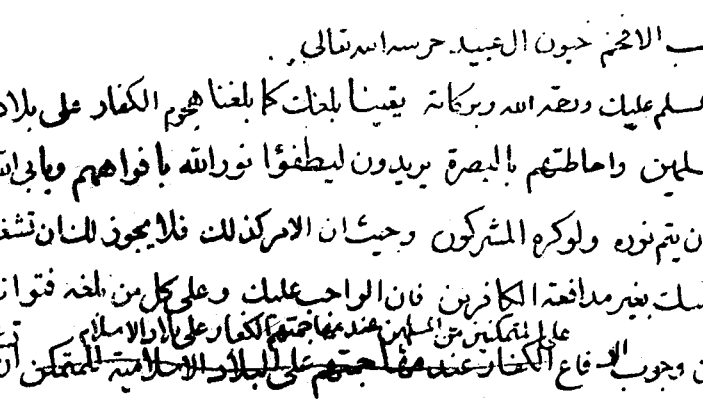
جناب الافخم خيون آل عبيد حرسه الله تعالى .
بعد السلم عليك ورحمة الله وبركاته يقينا بلغك كما بلغنا هجوم الكفار على بلاد المسلمين واحاطتهم بالبصرة يريدون ليطفؤا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره ولو كره المشركون وحيث ان الامر كذلك فلا يجوز لك ان تشغل نفسك بغير مدافعة الكافرين فان الواجب عليك وعلى كل من بلغه فتوانا من وجوب الدفاع الكفار عند مهاجمتهم على البلاد الاسلامية للمتمكن ان تشد رحلك الى حفظ ذلك الثغر ولا يسوغ التقاعد عن نصرة الاسلام والمسلمين

صورة الرسالة الثانية التي بعثها السيد اليزدي إلى الشيخ خيون

(١) السيد عبد العزيز الطباطبائي / مجموعة وثائق السيد اليزدي المخطوطة .

لم يكتف السيد كاظم اليزدي بمخاطبة خيون العبيد ، إنما طلب من بعض رؤساء العشائر بذل جهودهم في الضغط عليه من أجل مشاركته في الجهاد .

فقد كتب السيد اليزدي إلى رئيس عشيرة الزيرج في الناصرية الرسالة التالية :

(ذو العز المنيع والمجد الرفيع والفضل الجلي قاطع آل بطي أدام اللّه عزته وأجزل توفيقه وكرامته .

وبعد ، فقد بلغنا أنّ خيون غير موافق للحكومة ، والحكومة في هذا اليوم وساير المسلمين سواء في وجوب دفاع الكفار ؛ لأنه يجب على كل مسلم متمكن حفظ بيضة الإسلام ودفاع الكفار الهاجمين على المسلمين . فاللازم عليك من قبلنا أن تمنعه من مخالفة الحكومة ، وتلزمه مع أصحابه والجمع الذي تحت يده أن يتوجه إلى البصرة لحماية ثغرها ، ودفع الكفرة المحيطين بها ، فإني أُوجب عليهم ذلك . كما إني أُوجب عليك أن تتوجه مع جمعك وأصحابك إلى البصرة لسدّ ثغرها ورد الكفرة عنها ، فإنّ لكم بذلك الأجر الجزيل والثواب الجميل من اللّه العزيز الجليل . وليس لكم ولا لكل مسلم متمكن من ذلك عذر عند اللّه تعالى .

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته)[1] .

(١) السيد عبد العزيز الطباطبائي/ مجموعة وثائق السيد اليزدي المخطوطة .

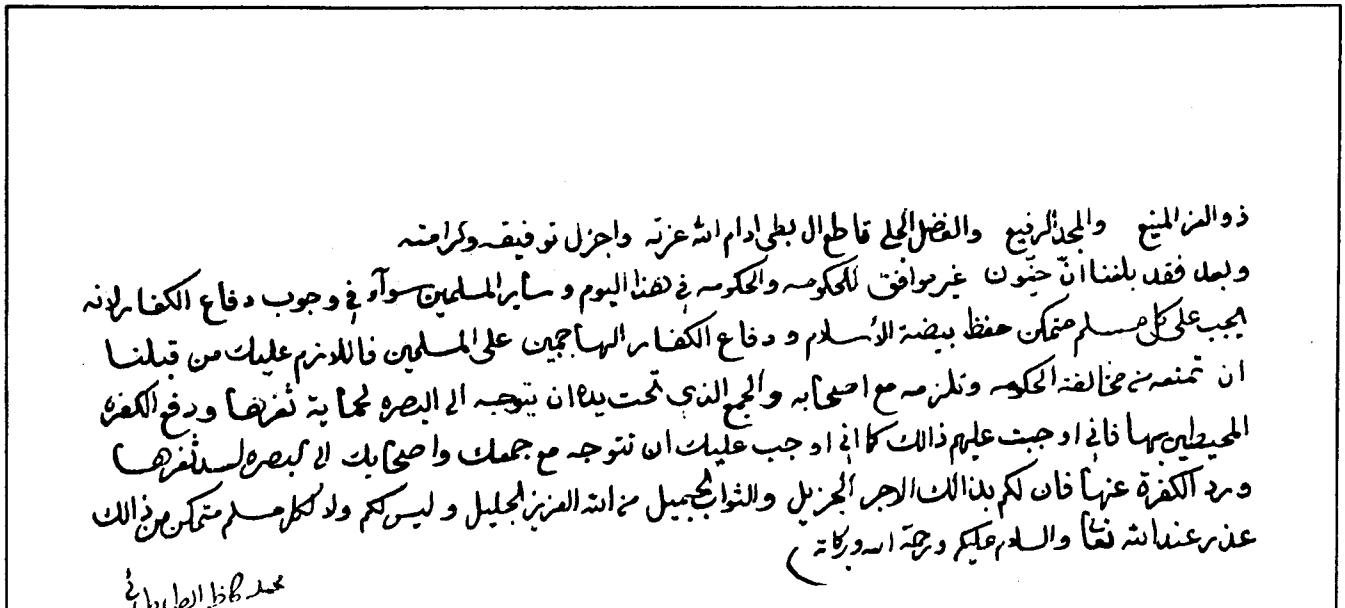

ذو العز المنيع والمجد الرفيع والفضل الجلي قاطع آل بطي ادام الله عزته واجزل توفيقه وكرامته
وبعد فقد بلغنا ان حيون غير موافق للحكومه والحكومه في هذا اليوم و سائر المسلمين سواء في وجوب دفاع الكفار لانه
يجب على كل مسلم متمكن حفظ بيضة الاسلام و دفاع الكفار المهاجمين على المسلمين فالذي لازم عليك من قبلنا
ان تمنعه من مخالفة الحكومه وتلزمه مع اصحابه والجمع الذي تحت يدك ان يتوجه الى البصره لحمايتها ثغرها ودفع الكفره
المحيطين بها فاني اوجبت عليهم ذالك كما اني اوجب عليك ان تتوجه مع جمعك واصحابك الى البصره لسد ثغرها
ورد الكفرة عنها فان لكم بذالك الاجر الجزيل والثواب الجميل من الله العزيز الجليل وليس لكم ولا لكل مسلم متمكن من ذالك
عذر عند الله تعالى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد كاظم الطباطبائي

صورة الرسالة التي بعثها السيد اليزدي إلى رئيس عشيرة الزيرج

كما بعث السيد اليزدي رسائل أُخرى بهذا الخصوص إلى رؤساء الناصرية ، وظل يتابع بدقة موقف الشيخ خيون العبيد من أجل إشراكه في الحرب دفاعاً عن بلاد الإسلام . وقد برّر خيون قعوده بأنه كان قد استولى على مجموعة من الأسلحة من الأتراك ، وهو لا يريد المشاركة في الحرب لأنّ الأتراك لو امتلكوا القوة فإنهم سينتقمون منه ، فكتب إليه السيد اليزدي بأنه يضمن عدم تعرضه لسخط الأتراك[١] .

إلى جانب ذلك أرسل السيد محمد سعيد الحبوبي إلى خيون يطلب حضوره إلى الناصرية ، وهناك استحصل له من الحكومة عفواً عنه وعن أتباعه ، وبذلك أعلن انضمامه إلى حركة الجهاد[٢] .

عندما أعلن خيون العبيد مشاركته في الدفاع عن الدولة ضد الهجوم البريطاني ، أرسل إليه السيد اليزدي رسالة يثمّن فيها موقفه فكتب يقول :

(ذي العزة والمنعة والإباء والرفعة الأمجد الأكرم جناب الشيخ خيون المكرم زيد توفيقه .

لازلت مؤيداً منصور ، وقلب الشرع بك فرحاً مسرور بما أنت فيه من حياطة الإسلام وصيانة أعراض المسلمين ، والمحافظة على الذمام ، وحماية شريعة سيد المرسلين ، تعطي السيف حقه جهاداً في سبيل اللّه ، باذلاً نفسك طلباً لرضاه ، مخلّداً لك الذكر الجميل في كل جيل وكل قبيل آمين بمحمد صلى اللّه عليه وآله الطاهرين .

وبعد ، فقد بلغني عنك ما هو المأمول فيك من الشيمة العربية والنهضة الإسلامية ، شكر اللّه تعالى مساعيك ، وشدد صولتك على الكافرين ،

---

(١) السيد عبد العزيز الطباطبائي/ المقابلة السابقة في ١٤ رمضان ١٤١٤هـ .

(٢) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الرابع، ص٢٤٧ .

وجعل من طلائعك الرعب ، والنصر لك قرين . فلعمري لقد نشطتني على المداومة لك بالدعوات راجياً من اللّه تعالى أن يزهق بسيفك أرواح المشركين ويطهر تلك الصفحات . وها أنا بما أعد اللّه تعالى للمجاهدين من الخير أُهنيك ، وبرسم التعزية بالأكرمَين عسكر ومطر أُعزّيك ، فلك البقاء ولهما البشرى بالسعادة الأبدية ، والحياة السرمدية ، والأمل أن تكون المبلّغ كافة العشائر المشتركين في هذا الوجه الحسن عني التشكر لتلك المساعي المشكورة ، والوثبات المأثورة ، وأن تخصّهم ونفسك بالتحية والسلام)[1] .

(١) السيد عبد العزيز الطباطبائي / مجموعة وثائق السيد اليزدي المخطوطة .

بسم الله الرحمن الرحيم

ذي العزة والمنعة والوقار والوقعة والجد الوكوم جناب الشيخ خيون الكرم زيد فضله

لازلت مؤيداً منصوراً وقلب الشرع بك فرحاً مسروراً بما انت فيه من حياطة الاسلام وصيانة اعراض المسلمين والمحافظة على الذمام وحماية شريعة سيد المرسلين تصلي السيف حقه جهاداً في سبيل الله باذلاً نفسك طلباً لرضاه مخلداً لك الذكر الجميل في كل جيل وكل قبيل امين بحرمة آله الطاهرين وبعد فقد بلغني عنك ما هو المأمول فيك من الشيمة العربية والنهضة الاسلامية شكر الله تعالى مساعيك وشد وصولك على الكافرين وجعل من طلائعك الرعب والذعر لك ترى فلوري لقد شغفني على المداومة لك بالدعوات راجياً من الله تعالى ان يزهق بسيفك ارواح المشركين ويطهر تلك الصفحات وها انا بما اعدتم لجاهدين من الخيل هيئت وبرسم المعونة بالاكوم من عكر ومطر اعربت فلك البقاء ولها البشرى بالسعادة الابدية والحياة السرمدية والامل ان تكون المبلغ كافة العشائر المشركين في هذا الوجه الحسن عني الشكر لمساعي المشكور والوشيات المأثور وان شخصهم ونفسك بالتحية والسلام

محمد كاظم كطيفجا

صورة الرسالة التي بعثها السيد اليزدي إلى الشيخ خيون

موقع الجهاد في مسار الحرب

حاولت بعض الدراسات التاريخية الحديثة التقليل من شأن المجاهدين الذين اشتركوا في الدفاع ضد الاحتلال البريطاني ، وذلك عن طريق وصفهم بأنهم اندفعوا في المعركة من أجل الحصول على المغانم . وحاولت كتابات أُخرى أن تصوّر اشتراك علماء الدين الشيعة والمجاهدين في الحرب ضد الهجوم الاستعماري ، على أنه مشاركة هامشية لا تمتلك قيمة عسكرية مؤثرة . وقد ذهب إلى ذلك ذوو الاتجاه القومي في كتابة التاريخ المعاصر .

وحاول بعض هؤلاء الباحثين إغفال دور مراجع وعلماء الدين من غير العرب ، الذين أفتوا بالجهاد وشاركوا في القتال ، أمّا بصورة مباشرة أو عن طريق ممثليهم كالسيد كاظم اليزدي والميرزا محمد تقي الشيرازي ، وذلك من أجل سعيهم لتوظيف حركة الجهاد بالاتجاه القومي .

إنّ حركة الجهاد استطاعت أن تعبّئ وبسرعة ملحوظة عدداً كبيراً من المجاهدين بلغ أكثر من أربعين ألف مقاتل ، وهو رقم كبير قياساً بعدد أفراد الجيش العثماني النظامي ، كما أنّ المواقف البطولية والأداء العسكري كان ناجحاً في أكثر من معركة ، إنما الخلل كان في طريقة الإدارة العسكرية التركية وعدم قدرتها على توظيف طاقات المجاهدين وإخلاصهم في الدفاع عن بلاد الإسلام .

ننقل هنا نص وثيقة تاريخية وهي رسالة بعثها الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء إلى السيد محمود اليزدي من جبهات القتال ، وكان معه السيد محمد ابن السيد كاظم اليزدي ، وفيها يتحدث عن الموقف

العسكري والانتصارات التي حققها المجاهدون على القوات البريطانية ، قال فيها :

(بسم اللّه الرحمن الرحيم وسلام اللّه على نبيه وأهل بيته

إلى الأخ الأعز الأمجد ثقة الإسلام سيدنا الأجل السيد محمود أطال اللّه عمره وشدّ أزره .

بعد تقديم عرائض الشوق والتحية والتسليم . نبدي لكم أنه وصلنا كتابكم مؤرخ ٢٤ صفر وحمدنا اللّه سبحانه على سلامتكم وسلامة آية اللّه أدام اللّه على الإسلام ظلّه ، أمّا نحن وحضرة المولى السيد محمد أدام اللّه علاه وجميع متعلقيه ففي خير وعافيه ، وأمّا بشائر الجيش الإسلامي نصره اللّه فمن أول أمس إلى اليوم صباحاً ومساءً تردنا البشائر بالتقدم والظفر واندحار العدو خذله اللّه .

أما القوى والعساكر والمدافع فهي أيضاً كل يوم ترد منها كثرة لا تُعدّ ، وتنحدر في المراكب إلى الأوردي . وأولياء الأمور يحثون العلماء وخاصة المولى السيد محمد علي التوجه إلى إيران لأنها في غاية الاغتشاش ، وربما يلزمهم ذلك ويتعين عليهم ولا مندوحة لهم عنه ، ونسأله تعالى أن يقضي لهم بما فيه الخير والصلاح إنّ شاء اللّه ...)[1] .

(١) السيد عبد العزيز الطباطبائي/ مجموعة وثائق السيد اليزدي المخطوطة .

بسم الله الرحمن الرحيم وسلام الله على نبيه واهل بيته

الى الاخ الأعز الامجد فخر الاسلام سيدنا الاجل السيد محمود اطال الله عمره وشد ازره

بعد تقديم عوارض الشوق والتحية والتسليم نبديء لكم انه وصلنا كتابكم مورخ ٤ صفر وحمدنا الله سبحانه على سلامتكم وسلامة ابيه ادام الله على الاسلام ظله اما نحن وحضرة المولى السيد المجدد ادام الله علاه وجميع متعلقيه ففي خير وعافيه واما بشائر الجيش الاسلامي نصره الله فمن اول امس الى اليوم صباحاً ومساء ترد بالبشائر بالتقدم والظفر وانهزام العدو خذله الله اما القوي والعساكر والمدافع فهي ايضا كل يوم ترد منها كثرة لا تعد وتحصر في المراكب الى الاردبيل واولياء الامور يحثون العساكر وخاصة المولى السيد محمد على التوجه الى ابران لانها في غاية الاغتشاش وربما يلزمهم ذلك ويتعين عليهم ولا سيما وحيث لهم عنه ونسلم تعالى ان يقضي لهم بما فيه الخير والصلاح ان شاء الله

نقبل ايادي حضرة الابوة المجدي ادام الله ظله الظليل ونرجو صالح دعواته المباركة والسلام على الاخ الامجد السيد علي والسيد النبيل السيد اسمعيل ومولانا الافخم الحاج ميرزا محمد حفظه الله الجميع ومن طرفنا ميرزه هدى لحضرتكم وافر السلام والخدوص والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صورة الرسالة التي بعثها الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء إلى السيد محمود اليزدي

لقد كان دفاع المجاهدين وصمودهم له أثره في بعض المعارك التي دارت بين الإنكليز والجيش العثماني .

ففي ٢٠ كانون الثاني ١٩١٥م (٤ربيع الأول ١٣٣٣هـ) شنّت القوات البريطانية هجوماً مكثفاً على موقع الروطة الواقع على بعد خمسة عشر كيلومتراً شمال القرنة ، وكان المجاهدون بقيادة السيد مهدي الحيدري الذي نصب خيامه في مقدمة الجيش قريباً من مواقع الإنكليز . وقد بدأ الإنكليز هجومهم بقصف مدفعي مكثف على مواقع الجيش الإسلامي ، وكانت القذائف تسقط حول خيام السيد الحيدري . فعرض عليه أصحابه تقويض الخيام والانسحاب إلى الخلف ، لكنه رفض ذلك وأصرّ على البقاء قائلاً :

(إنّ معنويات الجيش كله ستنكسر إذا قوضتم خيامنا ، وربما ظنوا بأننا قد انسحبنا عن مراكزنا ، فتضعف عزيمتهم وتنهار قوتهم ، بل يجب أن تبقى هذه الخيام قوة للجيش وراية للإسلام وهيبة للمسلمين ورهبة للكافرين)[1] .

ولم يكتف السيد الحيدري بذلك ، بل خرج يحث المجاهدين على الثبات والصمود .

كان الإنكليز يرمون بثقلهم في المعركة مستخدمين كثافة نارية في هجومهم ، حتى إنّ القائد العثماني سليمان العسكري جرح خلال المعركة ، وأخذ الضباط الأتراك يفكّرون بالانسحاب ، غير أنّ صمود

---

(١) أحمد الحسيني/ الإمام الثائر السيد مهدي الحيدري ، ص٤٠ ـ ٤١ . والمؤلف يتحدّث عن تفصيلات الواقعة وإعجاب القادة الاتراك بالسيد الحيدري الذي تجاوز الثمانين من العمر .

السيد مهدي الحيدري وكتائب المجاهدين ، فرض عليهم مواصلة الدفاع حتى انتهت المعركة بانتصار الجيش الإسلامي ، وتقهقر القوات البريطانية[١] .

وفي معركة الشعيبة التي وقعت في ١٢ نيسان ١٩١٥ م (٢٧ جمادى الأُولى ١٣٣٣هـ) كان حضور علماء الدين وكتائب المجاهدين بقيادة السيد محمد سعيد الحبوبي فاعلاً قبل المعركة وخلالها .

تقع الشعيبة على بعد تسعة أميال من الجنوب الشرقي للبصرة ، وفيها تحصنت القوات البريطانية ونظمت دفاعات مستحكمة حولها . كانت الخطة التي وضعها القائد العثماني سليمان العسكري تقضي بقيام الجيش النظامي بالهجوم على موقع الشعيبة من القلب ، فيما يشن المجاهدون هجومهم من الجانبين الأيمن والأيسر . وقد اقترح عليه قادة المجاهدين أنّ الهجوم على الشعيبة لا يحقق النتائج المطلوبة نظراً لقوة التحصينات التي أقامها الإنكليز ، كما أنّ الضباط الألمان أبدوا لسليمان العسكري وجهة النظر نفسها[٢] . لكن العسكري لم يهتم بهذه الآراء ، وأصر على الهجوم .

دارت المعركة بشدة بين الطرفين ، وكان القتال ضارياً اضطر فيه الجانبان إلى الاقتتال بالسلاح الأبيض ، وأبدى المجاهدون بسالة مشهودة وكذلك الجيش العثماني .

وفي اليوم الثالث من القتال قرر الإنكليز الانسحاب إلى الوراء ، فأمر القائد البريطاني نقل الجرحى إلى الخطوط الخلفية تمهيداً للانسحاب ،

---

(١) أحمد الحسيني/ الإمام الثائر السيد مهدي الحيدري ، ص٤٢ .

(٢) محمد طاهر العمري/ تاريخ مقدرات العراق السياسية ، الجزء الأول ، ص١٠٦ .

وفي هذه اللحظة قرر الأتراك الانسحاب[١] . وبذلك تغيرت نتائج المعركة تماماً، فبدل أن تلحق الهزيمة بالإنكليز ، فإنهم تحولوا إلى منتصرين لسوء تقدير قيادة الجيش العثماني .

ورغم إخلاص المجاهدين ومواقفهم البطولية ، فإنّ القادة الأتراك لم يحسنوا التعامل معهم في معظم الحالات . فمثلاً قال أحمد بك أوراق أحد قادة الأتراك أمام المجاهدين : (إننا لو فتحنا الشعيبة والبصرة يبقى علينا واجب ثان وهو فتح العراق وخاصة الفرات أولاً وعشائر شط دجلة ثانياً لأنهم خونة) ، فأجابه الشيخ بدر الرميض رئيس بني مالك : (أنتم الخونة للإسلام وتحزبكم ضد العرب كاف لمصداق قولي ، وأنتم بعد هذا أولى بالحرب والقتال ممن نحارب . ولولا فتوى علمائنا لما وجدتمونا في هذه الساحات التي نقاتل فيها)[٢] .

لقد كان لنتائج معركة الشعيبة أثرها العميق في نفوس المجاهدين . وقد تسببت في وفاة السيد محمد سعيد الحبوبي كمداً لما شاهده من هزيمة في الوقت الذي كان بالإمكان فيه تحقيق النصر على الإنكليز لولا سوء تقدير وإدارة القيادة العثمانية للعمليات الحربية .

لم تكن معاملة الأتراك لقوات المجاهدين ولجهود علماء الدين الشيعة تتمتع باللياقات المطلوبة في ظروف صعبة مثل ظروف الحرب . ورغم ذلك فقد كان اندفاع العلماء قوياً لمواجهة الاستعمار البريطاني باعتباره تحدياً عسكرياً يستهدف بلاد المسلمين .

---

(١) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق ، الجزء الرابع ، ص١٤٩ .

(٢) فريق المزهر الفرعون/ الحقائق الناصعة في الثورة العراقية لسنة ١٩٢٠ ونتائجها ، الجزء الأول ، ص٤٠ .

كان علماء الدين والمجاهدون يعتمدون على امكاناتهم الخاصة في تغطية نفقات الجهاد ، وفي ذلك شاهد كبير على مدى تفاعلهم مع حركة الجهاد وإيمانهم العميق بضرورة التصدي للاستعمار البريطاني . فمثلاً قدمت القيادة العثمانية للسيد الحبوبي ألف ليرة لصرفها على شؤونه وشؤون المجاهدين ، فرفض ذلك بإصرار قائلاً : (إني مكلف بالتضحية في مالي ونفسي ، فإذا نفد المال بقيت نوبة النفس ، اعتبروني جندياً من الجند آكل مما يأكلون وأشرب مما يشربون ، وجهاد النفس أفضل ، لا ، لا أقبل درهماً واحداً وقائد الجيش أعرف بمواقع الصرف ، ولا أسمح لكل أحد أن يفاتحني في هذا الشأن)[١] .

وقدمت له الحكومة العثمانية خمسة آلاف ليرة ذهبية كمساعدة له على مواصلة الجهاد ، لكنه رفضها وقال : (مازلت أملك المال فلا حاجة لي به ، وإذا ما نفد فشأني شأن الناس آكل مما يأكلون وأشرب مما يشربون)[٢] .

والمعروف أنّ السيد مهدي الحيدري أيضاً لم يأخذ من العثمانيين مساعدات مالية ، وهو الذي كان يتزعم المجاهدين في الخطوط الأمامية[٣] ، ويصرف عليهم من ماله الخاص .

إنّ حضور المجاهدين العراقيين من أبناء العشائر وغيرهم في ساحات القتال تحت قيادة علماء الدين ، يكشف عن الوعي العام للشيعة في تشخيص الخطر الذي يتعرض له العالم الإسلامي من القوى

---

(١) فريق المزهر الفرعون / الحقائق الناصعة في الثورةالعراقية لسنة ١٩٢٠ ونتائجها ، الجزء الأول ، ص٣٩ .

(٢) علي الخاقاني/ شعراء الغري ، الجزء التاسع ، ص١٥٠ .

(٣) أحمد الحسيني/ الإمام الثائر السيد مهدي الحيدري ، ص٤٤ .

الاستعمارية، وهو الموقف الذي سبقته مواقف مماثلة عام ١٩١١م وعام ١٩١٢م عندما احتلت روسيا شمال إيران واحتلت إيطاليا ليبيا . فلقد كان علماء الدين وأبناء الشيعة يتعاملون مع الحدث من بُعده الإسلامي دون سواه . وهذا ما يتضح من خلال تصدي مراجع الدين من غير العرب لقضايا عربية ، وكذلك استجابة العشائر العربية لفتاوى المراجع الإيرانيين وانضوائهم تحت قيادتهم المباشرة ، ونثبت هنا وثيقتين تاريخيتين تؤكدان ذلك :

الوثيقة الأولى

رسالة كتبها متصرف لواء المنتفك محمد حمزة إلى السيد كاظم اليزدي، يعرب فيها عن استجابته لأوامره السابقة حول تسهيل شؤون المجاهدين ، ويخبره بحركة التطوع لمحاربة الإنكليز بتأثير فتواه ، كتب يقول :

(إلى جناب الأجل الأمجد حضرة مولانا ومقتدانا خادم الشرع الشريف فخر العلماء صاحب الفضيلة السيد كاظم اليزدي المحترم وفقه اللّه وحرسه وحماه بجاه البيت ومن بناه .

بعد عرض واجبات الاحترام لدى اعتابكم الشريفة نالت أيدي التكريم والتعظيم كتابكم وأسرّنا خطابكم وللغاية صرنا ممنونين من عباراته الفائقة التي أثارت عواطف المحبة والاشتياق لمشاهدة حضرتكم ، نسأله عزّ وجلّ أن يمن علينا بشرف ملاقاتكم التي هيه (كذا) اخص آمالنا تذكرو منطرف (كذا) ذخائر التي وضعت عليها اليد بصورة تكاليف الحربية (كذا) فأمركم مطاع وانفاذه من الواجبات . إلّا أنه ذخائر (كذا) المذكورة بزمان أسلافنا وضع عليها اليد ، نرجو من فضيلتكم المسامحة ،

ومع ما فيه نسعى على عدم أخذها . وأما منطرف مسائل الجهادية (كذا) فالحمد للّه قبل كم يوم تحركو (كذا) مقدار تسعة آلاف مجاهد من مركز اللواء وألفين خيّال إلى مناطق الحربية . والعشائر بكمال الشوق والسرور لا زالو يتواردو (كذا) علينا من كل فج عميق وسنلحقهم إلى محال اللازمة (كذا) وذلك من ثمرة أنفاسكم الطاهرة ومن تأثيرات فتاويكم الشريفة التي انشرت وتبلغة (كذا) لعالم الإسلامي وافتهمنا (كذا) من أنباء البرقية الواردة أنّ قضاء القورنة سيرد من قبل عساكرنا المنصورة والمجاهدين . فنرجو دوام دعائكم المستجاب ونسئله (كذا) عزّ وجلّ أن يكثر أمثالكم ويطيل عمركم ويجعلكم حجةً للإسلام ورحمةً وبركة وعمركم باقي (كذا) سيدي ومولاي .

٣ ربيع الأول ١٣٣٣

متصرف لواء المنتفك)[1] .

(١) السيد عبد العزيز الطباطبائي/ مجموعة الوثائق الخطية للسيد اليزدي .

الى جناب الامجد حضرت مولانا ومقتدانا خادم الشرع الشريف فخر العلماء صاحب الفضيلة السيد كاظم اليزدي المحترم وفقه الله وحرسه وحماه بجاه النبي ومن يناه

بعد عرض واجبات الاحترام لدى جنابكم الشريف نالت ايده التشريف والتعظيم كتابكم واسرنا حظ بكم وللعناية عرفنا مخزونين من عبارة الفائقة التي اثارت عواطف المحبة والاشتياق فشاهدة حضرتكم نسئل عرفوهان يمن علينا بشرف ملاقاتكم التي هي اعظم امانينا تذكر وسنطف وفائرالى وضعنا عليه اليد بعورة تكاليف الحربية فاركم مطاع والفائدة من الواجبات الدينية ذفائر المذكوره بزمان اسلافنا وضع عليه اليد نرجو من فضيلتكم المساحة ومع ما فيه نسعى على عدم اعتدها واما سنطف مسائل الجلادية فالحمد لله قبل كم يوم تحولو مقدار تسعة آلاف مجاهد من مركز اللواء والقضاء على المناطق الحربية والقائمقامية لتكميل السوق والرور لازالوا يتوارد وعلينا من كل فج عميق وتخلفهم الاعمال اللازمة وذلك من ثمرة انفاسكم الطاهرة ومن تاثيرات فتاويكم الشريفة التي انشرت وشيعة لعلم الاسلام وافرتها من انباء البرقية الواردة ان قفار العورة سيرد من قبل عساكرنا المنصورة والمجاهدين فزيدوا دوام دعائكم من انباء البرقية الواردة ان قفار العورة سيرد من قبل عساكرنا المنصورة والمجاهدين فزيدوا دوام دعائكم

الخيرية ونسئل عرفوهان يكثر امثالكم ويطيل عمركم ويجعلكم حجة للاسلام ورحمة وبركة وبركم باقي سيدي ومولاي

متصرف لواء المنتفك

صورة الوثيق الأولى

الوثيقة الثانية

رسالة موجهة من مواقع القتال إلى أحد أبناء السيد كاظم اليزدي ، يبيّن فيها المرسل امتثال المجاهدين للسيد محمد ابن السيد اليزدي ، جاء فيها :

(... لا يخفاكم من خصوص جناب مولانا حجة الإسلام السيد محمد بكمال الصحة ، وجميع من بخدمته وصحبته ، وهذه المدة نحنو (كذا) بخدمته مع عساكرنا المنصورة مع المجاهدين نانزلين (كذا) الجميع بقرب الناصرية عنها ثلاث ساعات ، وعندنا من القوى فوق المطلوب ، ومن طرف الناصرية من چعب والباويه كذالك لنا وهم في غاية الشوق لهذا السبيل ، والطوع لأمر حجة الإسلام . والعدو خذله اللّه على كارون بالناصرية ، وهذه المدة لم يقع عندنا حادث جديد غير المصادمة الأولية . وعمدة هذا التعطيل والتوقف للعساكر والمجاهدين من الهجوم على العدو هو شدة احتياط حجة الإسلام وتوقفه مهما أمكن أن لا ينصدع هناك مسلم . والمجاهدين (كذا) والعساكر الكل طوع أمره لا يخالفوه (كذا) وهو في غاية من التأمل والاحتياط ، وعن قريب إنشاء اللّه نبشركم بالفتح التام ، ويكون الفتح من جهتنا إن شاء اللّه وذالك ببركة دعاء آية اللّه دام ظله ، ولا تكونوا في فكر من كل جهة ...)[1] .

---

(١) السيد عبد العزيز الطباطبائي / مجموعة الوثائق الخطية للسيد اليزدي .

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد تقبيل يا دي سيدي ومولاي بخير ان شاء الله تكونوا محروسين دائما عند

بعده لو يخفا لم من خصوص جناب مولانا حجة الاسلام حسنة عبد بحمد الله
وجميع من بخدمته ومحبته وهذه المدة عنو بخدمته مع عساكرنا المنصورة
مع المجاهدين نازلين الجميع بقرب كناحريه عنها ثلاث ساعات
وعندنا من الطور فوق المطلوب ومن طرف كناحريه من جهة
والباويه كذالك لنا وهم في غاية الشوق لهذا السبيل وطوع
لامر حجة الاسلام وكمدو خذلهم الله محاكرون بالناحريه وهذه
المدة لم يقع عندنا حادث جديد غير المصادمة الاولية وبعد
هذا التفصيل والتوقف للعساكر والمجاهدين من الهجوم على العدو
حوشة احتياطا لحجة الاسلام وتوقفنا مهما امكن ان لا ينصدع
هنالك مستم والمجاهدين والعساكر الكل طوع امره لا يخالفوه
وهو في غاية من التامل والاحتياط وعن قريب ان شاء الله نبشركم
بالفتح التام ويكون الفتح من جهتنا ان شاء الله وذالك ببركة دعاء ابيه
الله دام ظله ولا تكونوا في فكر من كل جهة والداعي لكم يوم بالهنا
من جهة حاجة عيالنا وان كان بوجود ابيه الله لم يكن عندنا

صورة الوثيقة الثانية

ليس هناك شك في تفاعل العشائر العراقية وبقية بناء الشيعة مع علماء الدين في حركة الجهاد والتصدي للغزو البريطاني بدافع إسلامي واعٍ . غير أنّ القيادة العثمانية لم تستطع أن توظف الامكانات الجماهيرية والإخلاص الشيعي في المعركة بالشكل المطلوب ، فكانت سوء إدارتها عاملاً كبيراً في تغير موازين الحرب .

فمثلاً بعد معركة الشعيبة التي قدم فيها العلماء والمجاهدون أقصى جهودهم ، تعرضت المدن الشيعية لإجراءات تعسفية من قبل الحكومة العثمانية خلال بحثها عن الفارين عن الخدمة العسكرية وكان الجنود الأتراك يلجأون إلى ممارسات استفزازية أثارت الأهالي عليهم ، مما تسبب في اندلاع عدة ثورات محلية في المدن الشيعية . وقد لجأ الأتراك إلى العنف واستخدام القوة العسكرية .

لكن موقف علماء الشيعة لم يتغير ، فقد واصلوا نهجهم في الدفاع عن بلاد المسلمين ضد الغزو الاستعماري البريطاني ، وكرروا دعوتهم للجهاد ثانية في تشرين الثاني ١٩١٥م (محرم ١٣٣٤هـ) ، وذلك استجابة لطلب الدولة العثمانية ، وقد جعلت الحكومة العثمانية هذه الدعوة ذات طابع شيعي بعدما اكتشفت قوة التفاعل الشيعي في النشاط الجهادي المسلح ضد الغزو البريطاني ، فجعلت شعارها (العلم الحيدري الشريف) وأخذت تبث أخبارها في المدن الشيعية[1] . وقد كان الاندفاع الشيعي هذه المرة قوياً أيضاً ، حيث خرج العلماء من مناطقهم على رأس المجاهدين نحو مواقع القتال .

---

(١) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الرابع ، ص٢٣٣ .

إنّ موقف علماء الشيعة خلال الحرب العالمية الأُولى يمثل تجربة غنية في التاريخ الإسلامي المعاصر ، ويكشف عن دور العامل العقائدي في تحديد موقفهم العام الثابت إزاء الأحداث السياسية ، وهذه صفة اتّسم بها التاريخ الشيعي على امتداد مراحله التاريخية المختلفة .

الفصل الرابع

ثورة النجف ١٩١٨ م
رؤية جديدة لمواقف السيد اليزدي

أُثيرت حول السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي الكثير من التهم والشكوك ، حتى صار التعرض له وإثارة التهم حول موقفه من الإنكليز ، لازمة منهجية في الدراسات التاريخية . ولعل تحديد الموقف الحقيقي في علاقته من الإنكليز المتعاطفة أو المحايدة أو المعادية ، أصبحت تمثل منطقة حساسة في التاريخ المعاصر للعراق أو الشيعة . والذي يدعونا إلى تقرير هذه المسألة ، تقديرنا أنّ الدراسات القادمة سوف تنطلق من الرؤى السابقة والحالية ، وتعتمد على النتائج الجاهزة في تقييم السيد اليزدي .

إنّ تحديد موقف الشخصية التاريخية وإصدار الأحكام بحقها ، مسألة خطيرة ليس من أبعادها الأدبية والأخلاقية باعتبار أنّ المتهم في ذمة التاريخ ، إنما الموضوعية تستدعي ذلك إلى أقصى الحدود . فعملية إصدار حكم تاريخي بحق شخصية من الماضي لا يمكن أن تتجاوز الثوابت المنهجية التالية :

أولاً : إنّ الماضي له ظروفه ومكوناته التي تختلف عن الحاضر . وعليه لا يمكن اعتماد عُرف الحاضر كوسيلة لتقييم الماضي وتفسير وقائعه

وحوادثه ؛ لأنّ هذه الطريقة ستؤدي إلى الخروج بنتائج وأحكام هي في حقيقتها غريبة على أجواء التاريخ . . طارئة على السياق الفعلي للوقائع . فلا بد من النظر إلى حوادث الماضي من بُعدها التاريخي على أساس أنها تنتمي لمرحلة سابقة لها ظروفها وأجواؤها ومحركاتها الخاصة .

ثانياً : إنّ التسجيل التاريخي لا يصل إلى المستوى النهائي من الدقة مهما كان حجم الجهود المبذولة ؛ لأنّ الموقف التاريخي يتشكل من عنصرين أساسيين : الفعل والدافع . فإذا كان الفعل يمكن رصده وملاحقة تفصيلاته وجزئياته وصولاً إلى درجة الدقة القياسية ، فإنّ الدافع يخرج عن ضوابط الرصد الصارمة ، ولا يمكن أن تتحقق حالة القطع النهائي في الإحاطة التفصيلية بالدافع ، بحيث تشكّل مسلّمة تاريخية نهائية غير قابلة للنقاش . وحتى الإقرار الشخصي الذي يعتبر وثيقة تاريخية عالية الأهمية ، لا يمكن في بعض الحالات الأخذ به كمسلّمة ، باعتبار أنّ الإقرار يمكن أن يكون فعلاً تاريخياً معلناً لدافع غامض .

فعلى سبيل المثال نلاحظ أنّ الآراء متقاطعة في إعطاء حكم نهائي متفق عليه لشخصية السيد جمال الدين الأفغاني . رغم أنّ المادة التاريخية متوفرة بكثافة حول تفصيلات حياته ، ورغم الكم الوثائقي الذي تركه الأفغاني بخط يده ، ومع ذلك لم يصل الباحثون إلى نتيجة قاطعة تكشف حقيقته ، أو على الأقل الوصول إلى نقطة وسط تقترب فيها وجهات النظر المتعاكسة . فالبعض يتمسك بقوة لاثبات نزاهته وحرصه على الإسلام ، فيما يصر البعض الآخر بقوة مماثلة على خطورته وعدائه

للإسلام . وفي هذا الصراع الطويل لم تستطع المادة التاريخية أن تحسم الموقف .

إنّ الاختلاف حول شخصية الأفغاني إنما منشؤه تباين وجهات النظر في تفسير دوافع حركته ، تلك الحركة السريعة الحافلة بالحدث التاريخي المؤثر ، والممتدة على مساحات جغرافية واسعة . . والمتحركة بين طرفي الدولة : رجل الشارع ورجل السلطة .

إذن فالأزمة محصورة في استيعاب الدافع الذاتي لمفردات التاريخ الشخصي للأفغاني . وطالما ظل الاستيعاب يعيش أزمة ، فلا يمكن أن يكتمل مركب الموقف التاريخي لحياة السيد جمال الدين الأفغاني .

وإذا انتقلنا من الأفغاني إلى شخصية أكثر وضوحاً في موقع رسمي مرموق مثل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ، فإننا نجد أنّ الاختلاف لا يهدأ أيضاً في تقييم هذه الشخصية ، رغم توفر النصوص التاريخية الجمّة حول حياته منذ الولادة وحتى الوفاة . فالبعض يراه مستبداً مراوغاً، والآخر ينظر إليه على أنه حكيم مخلص . فالفعل التاريخي واضح ، إنما الاختلاف في تفسير الدافع ، فهو موضوع تحليل ونقاش .

ثالثاً : ثَمّة مواقف تاريخية ضخمة نُسبت إلى غير أصحابها الحقيقيين، فيبرز بطل تاريخي على حساب آخر لم يصل إليه التسجيل التاريخي لأسباب مختلفة ، ربما كان بعضها عفوياً . وقد تقود الأحداث رجلاً إلى قمة الموقف التاريخي دون إرادته وبمقدمات صنعها آخر أو آخرون . ومثل هذه الحالات كثيرة في تاريخ الشعوب ، حيث تشمل العناية التاريخية البعض وتهمل آخرين .

ضمن هذا السياق نلتقي مع مسألة التسجيل اليومي للوقائع

التاريخية، إذ ليس من المتوفر في حالات كثيرة أن تتمتع الشخصية بتغطية تاريخية في محطات حياتها الحساسة ، لا سيما إذا كانت الشخصية غير منتسبة إلى جهاز الحكم في مواقعه البارزة المتقدمة . فمعظم التاريخ الذي نمتلكه هو تاريخ رسمي ، أمّا التاريخ الجماهيري فلا تكتب يومياته عادة ، إنما تأتي كتابته في زمن لاحق ، وتكون لأفواه الرجال نسبة غير قليلة فيه . ولا شك أنه في مثل هذه الحالات تضيع حقائق هامة ، وتتشوه وقائع كبيرة ربما بدون قصد . وهذه مشكلة التاريخ بشكل عام .

وحدث في التاريخ أن برز كاتب سجل مشاهداته للوسط الذي عاشه ضمن الدائرة الاجتماعية التي ينتمي إليها ، غير أنه أغفل الأوساط الأُخرى لمحدودية حركته ، أو لخضوعه لتعقيدات الأجواء التي يعيشها ، فسجل لهذا وأرّخ ، وأهمل ذاك وربما شوّه . وهذه حالة تاريخية ذات جذور قديمة ولا تزال سارية إلى الآن وستبقى ؛ لأنها ترتبط بطبيعة الإنسان وخصوصياته الشخصية والاجتماعية والسياسية .

بصرف النظر عن التقييم ، نشير إلى نموذج يتصل مباشرة بموضوعنا حول السيد اليزدي . فقد تصدى كاتب إيراني اسمه (نظام الدين زاده) لكتابة وقائع الحوادث التي رافقت الاحتلال الروسي لإيران عام ١٩١١م ـ تحدثنا عنها في الفصل الثاني ـ في كتابه (هجوم روس بايران واقدامات رؤساء دين درحفظ ايران) . الكتاب طبع باللغة الفارسية بمطبعة الآداب في بغداد عام ١٣٣١هـ (١٩١٢م) ، ويقع في (٢٨٧) صفحة من القطع المتوسط . ورغم أنّ متابعة المؤلف كانت جيدة في تسجيل الحوادث ، حيث ثبت نصوص البرقيات والبيانات ومقررات بعض الاجتماعات لعلماء الدين الشيعة في تحركاتهم خلال تلك الأيام . رغم ذلك ، إلّا أنّ

المؤلف خضع لتعقيدات العلاقة بين كتلة الشيخ كاظم الخراساني وكتلة السيد كاظم اليزدي ؛ ولأنه كان من الكتلة الأُولى لذلك فقد أهمل مواقف السيد اليزدي ، بل تعمد إلى إظهاره بصورة مخالفة للحقيقة . حيث أكد على أنّ السيد اليزدي لا يريد التدخل لنصرة الشعب الإيراني ، وأنه خالف بقية علماء الشيعة في ذلك . مع أنّ السيد اليزدي أصدر فتواه بوجوب الدفاع عن إيران وطرابلس الغرب ضد الاستعمار الروسي والبريطاني والإيطالي . وقد ثبّتنا نص الفتوى في الفصل الثاني من هذا الكتاب .

إنّ مَن يقرأ كتاب (نظام الدين زاده) دون إحاطته بمواقف السيد اليزدي ، يخرج بصورة سلبية عنه . وبذلك يتحول الموقف الشخصي للمؤلف إلى عامل مؤثر في تحريف وقائع التاريخ ، لا سيما إذا عرفنا أنّ كتاب (هجوم روس بايران) هو أول كتاب هاجم السيد اليزدي ، وأنه أصبح فيما بعد مصدراً تاريخياً اعتمده عدد غير قليل من الباحثين الإيرانيين عند دراستهم لتلك الفترة .

إنّ الثوابت المنهجية السابقة لا بُدّ من أخذها بعين الاعتبار عند محاولة تقييم شخصيات التاريخ ، وهي أساسية في موضوعنا حول تقييم السيد اليزدي . والذي نعتقده أنّ الكتابات التي تعرضت له بالاتهام والتشكيك لم تتوقف عندها بالشكل الذي يتطلبه البحث الموضوعي .

موقف السيد اليزدي من ثورة النجف

تعرض السيد اليزدي إلى نقد شديد في معظم الدراسات التاريخية التي تناولت ثورة النجف عام ١٩١٨م . ولعل هذه الواقعة التاريخية

كانت في نظر خصومه مؤشراً قوياً ، ودليلاً قاطعاً على القناعات التي كونوها حول علاقته بالإنكليز ، بل إنّ هذه القناعات أثرت في تفسير مجمل الحياة السياسية لليزدي قبل الثورة وبعدها .

فثورة النجف لم تكن حدثاً عابراً ، إنما وقفة أساسية في التاريخ العراقي المعاصر ، لما أعقبها من تطورات سياسية هامة ، فضلاً عن الأهمية الكبيرة التي تميزت بها وقائعها ونتائجها ومصائر القائمين بها . حيث كانت أول مواجهة عسكرية ثورية مع الإنكليز ، والذي زاد في أهميتها ارتباطها بحوادث الحرب العالمية الأولى ، إذ كانت المعارك ما تزال دائرة بين العثمانيين والإنكليز ، كما أنّ أصداءها انتقلت خارج العراق ، فقد تعرضت سلطات الاحتلال البريطاني إلى ضغوطات عديدة من الدوائر والهيئات الإسلامية ، والى حملة دعائية مضادة من قبل الأتراك والألمان . وكان الإنكليز أنفسهم يدركون خطورة الموقف لما تمثله مدينة النجف الأشرف من موقع متميز في العالم الإسلامي وخاصةً عند الشيعة . فهي مركز المرجعية الشيعية ومقر الحوزة العلمية التاريخي في العالم الشيعي .

كل ذلك جعل من ثورة النجف حدثاً له أهميته الاستثنائية في مسار الأحداث ، وظل يحتفظ بقيمته العالية في مسلسل التاريخ الشيعي المعاصر .

وعلى هذا فإنّ المواقف الشخصية في حدث خطير كثورة النجف كانت تتحول بطبيعة الحال إلى مواقف تاريخية مسؤولة فيما بعد ، لأنها ستخضع للتحليل والمناقشة والمحاكمة ، وهذا ما حدث بالفعل .

إنّ دراسة ثورة النجف في ضوء المعطيات السابقة لا بُدّ أن تمر على

مواقف السيد اليزدي ، فهوالمرجع الأعلى للشيعة الذي يتخذ من النجف مقراً له ، مما يعني أنه كان وسط دائرة الحوادث ، وفي موقع التأثير على مجرياتها أو على الأقل في موقع الاحتكاك المباشر بها . وهذا ما يفرض عليه أن يكون صاحب موقف فيما يدور حوله ، ولم يكن بمقدوره أن ينعزل ويبتعد ، فخيار الحياد لم يكن ممكناً لشخص في موقعه .

وعلى هذا فالسيد محمد كاظم اليزدي جزء من حركة الحوادث ، ومعرفة موقفه لا يصح تجاوزها بأيّ حال من الأحوال عند دراسة ثورة النجف .

إنّ هذا التصور مسألة أساسية تفرضها طبيعة المتابعة ومنهجية البحث، وليس هناك أيّ مبرر موضوعي لمخالفة هذا المنهج التاريخي . فالمطلوب إذاً دراسة موقف اليزدي ودوره في حوادث الثورة .

أين كان يقف في معادلة الصراع ؟

هل مارس دوراً داعماً أم مناهضاً للثورة والثوار ؟

ما هي قدراته في التأثير على عناصر الثورة ؟

وغير ذلك من الأسئلة التي يحق لكل باحث ، بل لكل مهتم أن يثيرها أمام شخصية المرجع الأعلى للشيعة أيامذاك . وهذه النقطة بالذات، أي كونه مرجع زمانه ، هي التي تجعل مناقشة دور اليزدي في الثورة ذات أهمية قصوى إلى أعلى المستويات ، بحكم موقعه الديني المتفرد في العالم الشيعي .

في البداية لا بُدّ من استيعاب حقيقة تاريخية لها أولويتها في هذا الموضوع ، إنها المقاطع الزمنية المكونة لثورة النجف ، إذ نلاحظ أنّ الدراسات التاريخية تتعامل مع سير الحوادث الذي بدأ من تأسيس جمعية

النهضة الإسلامية وتشكيل مجموعاتها المسلحة ، ومن ثم هجوم مجموعة الحاج نجم البقال على مقر الحاكم العسكري وما أعقبه من حصار لمدينة النجف ، والمعارك التي اندلعت خلال أيام الحصار ، وأخيراً اقتحام الإنكليز المدينة ، وإلقاء القبض على الثوار . كل هذه الوقائع تتعامل معها الدراسات التاريخية على أنها تشكل ثورة النجف ، ومن خلال هذا التعامل يتم تقييم المواقف والأدوار والأنشطة التي قام بها مختلف الأشخاص والفئات إزاء الثورة ، ومنها مواقف السيد كاظم اليزدي .

إنّ هذه الرؤية التاريخية للثورة بحاجة إلى إعادة تشكيل في عناصرها ومكوناتها الزمنية ، وإجراء ترتيب آخر للوقائع يقوم على أساس الاتجاهات المؤثرة في مجريات الحوادث لتلك الفترة ؛ لأنّ ما حدث خلال أيامها المتلاحقة لم يكن من صناعة اتجاه سياسي واحد ، إنما توزع الفعل السياسي على عدة اتجاهات سياسية واجتماعية مختلفة . وهذه مسألة أساسية لا بُدّ من تأكيدها في دراسة وقائع الثورة ؛ لأنها ستقودنا إلى نتائج تختلف عن الأنماط السائدة في المعالجات التاريخية لثورة النجف ، وبالتالي ستجعلنا نتوصل إلى تفسير جديد للعديد من المواقف والأدوار وفي مقدمتها موقف اليزدي ، بل وعموم الموقف السياسي لعلماء الشيعة داخل النجف وخارجها .

لم تكن ثورة النجف حدثاً واحداً ، إنما كانت حوادث متعددة صنعتها أكثر من جهة ، بحيث يمكن دراسة كل واحد بصورة مستقلة . غير أنّ الترادف الزمني السريع للوقائع والذي كان يجري على ساحة واحدة ، يتداخل في حركتها الأشخاص وأصحاب التأثير على القرار ، جعلها من

الناحية التاريخية تأخذ مظهراً موحداً ، لا سيما وأنّ كل حدث من حوادثها كان يؤثر على نتائجه رجال جاهزون لفعل آخر ، رغم استقلالية الدوافع والتوجهات بين صنّاع الحدث السابق وصنّاع الحدث اللاحق .

إننا لا نريد تجزئة التاريخ . لكن عندما نريد مناقشة المواقف فلا بُدّ من اعتماد هذه المنهجية ، باعتبار أنّ كل موقف إنما يصدر حسب ظروفه الآنية التي لها أسبابها ودواعيها الخاصة في تحديد الموقف ، سواء أكانت هذه المواقف صادرة عن أشخاص أو هيئات أو دول أو شعوب ، فلا يصح أن نصدر حكم إدانة أو تثمين بحق صانع التاريخ بأدوات الحاضر الذي نعيشه ، أو من خلال إحاطتنا الحالية بمفردات التاريخ . إنّ في ذلك جناية تاريخية على الكثير من رجالات الماضي ، كما أنها تثمين جزافي لقسم آخر من الرجال . وعليه فلا بُدّ من التعامل مع المقطع التاريخي من خلال ظروفه وأجوائه ومحدداته عند إصدار الأحكام بحق الأشخاص والهيئات والدول والشعوب ، حتى لا يُظلم في التاريخ أحد ، ولكي لا يتحول الحاضر إلى موقع غريب عن الماضي .

إنّ ثورة النجف في حقيقتها هي محصلة عدة وقائع تاريخية شاخصة : موقف زعماء النجف . . جمعية النهضة الإسلامية . . عملية الحاج نجم البقال . . أزمة سعد الحاج راضي . . قرار زعماء النجف .

هذه هي المفردات الأساسية التي تشكّلت منها حوادث تلك الفترة والتي قادت إلى المواجهة المسلحة بين الثوار والاستعمار البريطاني ، ولقد كان لكل مفردة ظروفها الخاصة التي استدعت اتخاذ مواقف تنسجم مع أجوائها السياسية والاجتماعية التي عاشت وسطها . وسنحاول دراسة هذه المفردات من خلال مقاطعها الزمنية وترابطها مع الحوادث الأخرى :

١ـ السيد اليزدي وزعماء النجف :

يمثّل زعماء النجف فئة اجتماعية لها شأنها المؤثر في الحياة العامة للمدينة وما يرتبط بها من أوضاع سياسية واجتماعية . وليست هذه الزعامة صفة دينية ، إنما هي سلطة محلية تقوم على أساس القوة والأعوان والاعتبارات الشعبية .

وخلال الفترة ـ موضوع البحث ـ كانت الزعامات المحلية تتوزع على أربع رؤساء ، يتولّى كل واحد منهم السلطة على إحدى محلات النجف الأربع : **عطية أبو كلل** (محلة العمارة) ، **مهدي السيد سلمان** (محلة الحويش) ، **كاظم صُبّي** (محلة البراق) ، **سعد الحاج راضي** (المشراق) . كان عطية أبو كلل هو الأقوى لا ينافسه سوى مهدي السيد سلمان ، وكان كل منهما يطمح إلى فرض هيمنته المطلقة على المدينة بأسرها .

ورغم أنّ توجهات هؤلاء الزعماء تختلف عن توجهات علماء الدين بحكم الفارق الاجتماعي والثقافي بينهما ، إلّا أنهم كانوا في المواقف الحساسة لايخرجون على إرادتهم ، ففي الأيام الساخنة للحركة الدستورية (المشروطة) كان بعض رؤساء النجف يحيطون بالسيد اليزدي لحمايته من اعتداء محتمل قد يشنّه أنصار المشروطة عليه . وقد كانت علاقتهم بالسيد اليزدي وثيقة تفوق بقية المراجع ، بل إنّ أحداث الحركة الدستورية جعلتهم يقفون إلى جانبه مبتعدين عن غيره من علماء الدين المؤيدين للمشروطة[1] .

---

(١) مقابلة مع السيد عبد العزيز الطباطبائي في ٢١ رمضان ١٤١٤هـ (٤ آذار ١٩٩٤م). والسيد الطباطبائي أحد أحفاد السيد كاظم اليزدي، ومن محققي الشيعة في الوقت =

وعندما أفتى علماء الشيعة بوجوب الجهاد ضد الاستعمار البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى ، استجاب رؤساء النجف لدعوة الجهاد وتحمّسوا لأداء واجبهم الإسلامي ، غير أنّ الانتكاسة العسكرية في معركة الشعيبة في ١٤ نيسان ١٩١٥م وسوء معاملة الأتراك للمجاهدين ، مثّل بداية تحول في موقف رؤساء النجف . لقد تصاعدت في تلك الفترة درجة التذمر من الحكم العثماني ، ولجأ الكثير من الفارّين من الخدمة العسكرية إلى مدينة النجف الأشرف .

يبدو أنّ هذا الوضع الجديد ساهم في تكوين اتجاه يدعو إلى الثورة على الأتراك ، وظهرت في المدينة منشورات تنادي بأن محاربة الحكومة العثمانية أولى من محاربة المشركين . وعلى أثر ذلك أرسل الوالي إلى النجف قوة عسكرية كبيرة للقبض على الفارّين ، وأعطى قائد القوة إنذاراً للأهالي أمده ثلاثة أيام لكي يسلّم الفارّون أنفسهم . ولما انتهت المدة أخذ رجال الشرطة يتعقبون الفارّين ، ويداهمون البيوت ليلاً ونهاراً ، ويتحسسون أجساد النساء مخافة أن يكون أحد الفارّين قد تنكر بزي امرأة[1] .

كان من شأن هذه الإجراءات أن تستفز الرأي العام ، وتولّد ردود فعل عنيفة ، لا سيما مسألة التعرض للنساء في مجتمع محافظ كمجتمع النجف . وكان من الطبيعي أن تتحول ردة الفعل إلى اتجاه اجتماعي

= الحاضر ، وهو عميد أُسرة اليزدي ويحتفظ بمجموعة وثائقية نادرة لمراسلات السيد اليزدي المتبادلة مع علماء الدين ورؤساء العشائر والسياسة في تلك الفترة . وقد تفضل مشكوراً بتزويدي بنسخ من هذه الوثائق التاريخية .

(١) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الرابع ، ص١٨٨ .

وسياسي عام في المدينة ، وأن يتصدى رؤساء النجف للإجراء الحكومي، باعتبار أنّ التجاوز على البيوت أمر يرتبط مباشرة بموقعهم الاجتماعي واعتباراتهم الشعبية ، خصوصاً وأنّ الناس في مثل هذه الحالات يلجأون إلى زعاماتهم المحلية .

في ليلة ٢٢ مايس ١٩١٥ م (٨ رجب ١٣٣٣هـ) اندلعت في النجف ثورة ضد الإدارة التركية ، ودارت معارك عنيفة بين الثوار وبين القوات العثمانية ، اضطر الأتراك في النهاية إلى الاستسلام[١] . ودخلت الحكومة في مفاوضات مع رؤساء النجف تمخضت عن احتفاظ الحكومة بوجود رمزي في المدينة ، بينما أصبحت السلطة الفعلية بيد الرؤساء .

لم يواجه رؤساء النجف مشكلة داخلية في مشروعهم الإداري ، بمعنى أنهم لم يتعرضوا لردود فعل من أبناء المدينة أو من علماء الدين . ويبدو أنّ موقف السيد اليزدي كان يمكن أن يفهمه رؤساء النجف على أنه في صالح الثورة . فخلال المعارك أُصيبت مآذن الصحن العلوي الشريف بقذائف الأتراك ، مما جعل السيد اليزدي يشجب هذا الاعتداء ببرقية أرسلها إلى اسطنبول[٢] .

كان موقف السيد اليزدي دقيقاً في حركة الأحداث آنذاك . فالأتراك يخوضون حرباً دفاعية ضد الاستعمار البريطاني ، ورغم مؤازرة علماء الشيعة وأبناء العشائر والمدن الشيعية لهم ، إلّا أنهم لم يثمّنوا هذه المواقف الكبيرة للشيعة ، الذين تناسوا الخزين التاريخي ووقفوا إلى جانب الأتراك بدافع إسلامي واعٍ .

---

(١) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الرابع، ص١٨٩ .
(٢) جعفر الخليلي/ موسوعة العتبات المقدسة ، قسم النجف ، الجزء الأول ، ص٢٥١ .

في مقابل ذلك ، فإنّ توسيع نطاق الثورة واعتمادها كخط سياسي في التعامل مع الحكومة العثمانية ، سيشكّل بدون ريب إضعافاً لوجودهم العسكري ، وفي ذلك تقوية لأعدائهم البريطانيين .

إذن فالسيد اليزدي ومعه علماء الشيعة كانوا يقفون إزاء معادلة سياسية حساسة وخطيرة ، وقد تعاملوا مع الظرف بطريقة واعية دقيقة ، وذلك باعتماد منهجين أساسيين في صياغة الموقف :

الأول : الإبقاء على موقفهم السابق في مواجهة الاحتلال البريطاني والتصدي لجيوشه الاستعمارية ، كخط شرعي ثابت .

والثاني : الحفاظ على المكسب الاستقلالي الذي حققه رؤساء النجف ، وإنهاء حالة المواجهة والثورة المسلحة ضد الأتراك ، مع تنظيم صيغة رمزية للعلاقة مع الحكومة المركزية تحفظ هيبتها وصورتها الرسمية أمام الرأي العام .

ورغم دقة هذه المنهجية السياسية على المستوى التطبيقي ، إلّا أنه أمكن تنفيذها بنجاح ، بحيث إنّ العلاقة مع الدولة العثمانية لم تشهد تصعيداً جديداً . كما أنّ علاقة السيد اليزدي الوثيقة برؤساء النجف ساهمت في إدارة الشؤون العامة للمدينة بشكل جيد ، فكانت توصياته تنفذ من قبل الرؤساء ، وكان ختم السيد اليزدي يُعتمد في الشؤون الإدارية كالأملاك والعقارات وغير ذلك من المعاملات التي تتصل بحياة الناس وشؤونهم العامة[1] .

اهتم رؤساء النجف الأشرف بإدارة المدينة ، وأول عمل قاموا به ، إصدار أوامرهم بالمحافظة على الأسعار ، وهي مسألة ضرورية في تلك

(١) السيد عبد العزيز الطباطبائي ، المقابلة السابقة .

الأيام . كما أصدروا أوامرهم بإعادة تنوير المدينة بالفوانيس وتنظيف الشوارع، وعيّنوا موظفين لجباية الرسوم والضرائب بعد أن خفضوها إلى النصف . وقد شهدت النجف في تلك الفترة من الإدارة الاستقلالية حركة تجارية نشطة ، بحيث صارت مركزاً تجارياً هاماً تستقطب تجار بغداد وغيرهم[١] . فعاشت المدينة فترة ازدهار اقتصادي لم تشهدها تحت الإدارة العثمانية .

ساهم السيد اليزدي في دعم الوضع الإداري للمدينة ، وسعى إلى إزالة الصعوبات التي تشهدها . فعندما تفاقمت الأوضاع الاقتصادية نتيجة تطورات الحرب وسقوط بغداد بيد الإنكليز ، كانت النجف ضمن المناطق التي أضرت بها الأزمة وعاشت تحت وطأتها الثقيلة ، فبذل السيد اليزدي مساعيه من أجل تخفيف حدّة الأوضاع المعاشية ، حيث كان يوعز إلى تجار الحبوب والمواد الغذائية في بعض مناطق العراق إلى التعاون مع أعيان النجف لبيعهم المواد الغذائية .

وهذا ما توضحه الوثيقة التالية المؤرخة في ٢٤ محرم ١٣٣٦ هـ (١٠كانون الأول ١٩١٧م) :

(لجناب الأعز الأكرم حميدي الداخل المحترم أدام الله عزّه وتوفيقه .

بعد السلام عليك والدعاء لك بمزيد البركة والتوفيق والخير والسعادة . نبدي لك أعزك الله أنه قد بلغك هياج عامة هذه النواحي من حادثة هذا الغلاء المريع ، بل الخطب الفظيع ، ولا سيما على فقراء المشاهد المقدسة وهم أكثر أهاليها فإنهم أصبحوا لا يملكون قوتاً ولا نقوداً ، فأصبحت ضجة الأرامل واليتامى وأنينهم من الجوع والطوى يفتت الأكباد ويبلغ

---

(١) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الرابع، ص١٩٠.

السبع الشداد . وقد انتدب جماعة من تجار النجف الأشرف وأعيانهم فجمعوا رأس مال كبير ، وعزموا على شراء مقدار من الأطعمة وجلبها إلى النجف كي تباع وتبذل للفقراء والمساكين برأس مالها من دون ربح . وهذا العمل بتوفيق (اللّه) يوجب غاية التسهيل وتخفيف الوطأة الشديدة . وقد توجه بعض وكلاء تلك الجماعة وعمّالها إلى أطرافكم طلباً لشراء ما لعله يحصل في تلك الجهات .

فالأمل بمنّه تعالى وجميل ما نعهده فيكم أن تعاضدوهم وتؤازروهم وتشاركوهم في هذا الأجر الجزيل والمشروع الجليل . ومن الجميل أن تباشروا بفضلكم الشراء لهم من دون سعي ، فإنّ أجر سعيكم على اللّه جلّ شأنه . وحسن الظن واليقين بكم يغنينا عن التأكيد عليكم . وبلّغوا سلامنا ودعانا لكافة إخواننا المؤمنين سيما الأمجد عبدالحسين سلّمه اللّه .

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته)[1] .

لم تكن تجربة النجف الاستقلالية تسير بطريقة منتظمة ، فالوضع العام كان جديداً عليها ، لذلك كانت تحدث مظاهر خلل نتيجة التحول الإداري في المدينة . كما أنّ سلطة الرؤساء الأربع التي تقوم على الأعوان والأتباع ، كانت تفرز مظاهر سلبية غير قانونية من قبل الأشخاص الذين يستفيدون عادة من مثل هذه الأجواء ، وهي ظاهرة مألوفة تشهدها المجتمعات في حالات كهذه . يضاف إلى ذلك أنّ الفراغ الأمني الذي خلفه الأتراك ، لم يكن من السهولة أن تملأه الإدارة الجديدة ، فكانت تقع اشتباكات مسلحة بين النجف وبعض العشائر المحيطة بها .

إنّ السلطة المستقلة لرؤساء النجف دفعتهم إلى توسيع دائرة سلطتهم

---

(١) زودنا بهذه الوثيقة السيد عبد العزيز الطباطبائي ضمن وثائق خطية أثبتناها آنفاً .

الجغرافية ، وهذا ما خلق لهم أزمات وصلت إلى درجة الاشتباك المسلح . وقد تمثلت هذه التجربة في رغبة الرؤساء في ضم الكوفة إلى دائرة حكمهم ، وهو ما تعارض مع رغبة عشيرة بني حسن المجاورة للكوفة . فتأزم الموقف بين الطرفين ووصل إلى معركة دامية استمرت عشرين يوماً حتي تمكّن رؤساء النجف من تحقيق انتصارهم على بني حسن في كانون الأول ١٩١٥م ، لكن هذا الانتصار لم يدم طويلاً ، إذ عاد بنو حسن واحتلوا الكوفة من النجفيين[١] .

إنّ مثل هذه الممارسات تقلل من قيمة التجربة الاستقلالية إذا نظرنا اليها من منظار أكبر من الاهتمامات المحلية المحدودة . إنها تستفرغ المحتوى السياسي للاستقلال بمفهومه الحقيقي ، كما أنها تخدش صورة أول تجربة استقلالية في تاريخ العراق المعاصر .

وقعت معظم هذه الحوادث في الأشهر الأُولى لحكم رؤساء النجف ، ولا ريب أنّ ضخامة التحول السياسي كان له الأثر الكبير في معظم ما حدث .

خلال تلك الفترة كانت الجيوش العثمانية تعاني من تدهور خطير في معاركها مع القوات البريطانية التي كانت تتقدم باتجاه بغداد . وقد بعث الإنكليز بجواسيسهم إلى النجف يرغبون رؤساءها بالاتصال بالإنكليز[٢] . لكن النزعة الاستقلالية كانت قوية عند بعض الرؤساء ، لا سيما عطية أبو كلل الذي بعث رسالة إلى الإنكليز يحذرهم فيها من التدخل بشؤون النجف ، ويستفسر عن نوايا الإنكليز بشأن المنطقة ، جاء

---

(١) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الرابع ، ص٢١٢ ـ ٢١٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص١٩٢ .

ذلك في تقرير بريطاني مؤرخ في ١٩ آب ١٩١٥ م (٨ شوال ١٣٣٣هـ) :

(فيما يلي مقتبس من رسالة وصلتنا أمس من الشيخ عطية أبو كلل ويسأل فيها عن نوايانا بشأن النجف ومنطقتها ، كما يطلب تأكيداً بعدم تدخل أحد بين الأهالي في منطقة أمير المؤمنين والمنطقة العربية . ويضيف أنه إذا كانت نيتنا هي التوجه إلى ناحيتهم فوراً وبدون قيد أو شرط ، فستحدث اضطرابات كبيرة ، وتنشأ لهم صعوبات . ويطلب إخبارهم سراً عن نوايانا لكي يخبروا رجال القبائل الرئيسيين ويكونوا وسطاء . ويقول كذلك إنه إذا لم نوافق فستتعقد الأُمور وسيضطر أهالي النجف وجميع العشائر للقتال دفاعاً عن دينهم .

حامل الرسالة يفيد أنّ السيد كاظم اليزدي يؤيد الشيخ عطية في هذا الأمر)[1] .

الرسالة تعكس الاتجاه السياسي عند عطية أبو كلل وحذره من الإنكليز، فهو يحدد لهم بشكل قاطع رفضه لأية محاولة بريطانية للتدخل في شؤون النجف الأشرف وغيرها ، ويحذرهم من مغبة ذلك . ويطلب التعرف على نوايا الإنكليز بطريقة سرية من أجل أن يتدارس الموقف مع العشائر ، وهو في ذلك يريد حصر المفاوضات به لتأكيد رفضه لتدخل الانكليز في شؤون المنطقة ورجالها . ورغم أنّ التقرير يبيّن أنه يريد التفاوض مع الإنكليز في خصوص نواياهم المستقبلية ، إلّا أنه يعود ويختتم رسالته بتهديد صريح للجانب البريطاني ، بأنهم في حالة عدم الإفصاح عن نواياهم ، فإنّ عليهم أن يواجهوا أهالي النجف وجميع العشائر الذين سيقاتلونهم دفاعاً عن دينهم .

---

(١) د . غسان العطية/ العراق .. نشأة الدولة ، ص١١٨ .

كانت مبادرة عطية أبو كلل تتسم بالحسم والقوة مع أنّ الموقف العسكري كان في صالح الإنكليز ، وكان الاعتقاد السائد أنّ القوات البريطانية ستُخرج الأتراك من العراق ؛ لكنه أراد أن يضمن استقلال النجف من موقع قوة ، قبل أن تتحقق الهزيمة التركية ، ويصل الإنكليز إلى النجف .

والمعروف عن عطية أبو كلل أنه ظل يحتفظ بمشاعر العداء للإنكليز . ورغم محاولاتهم للتقرب منه بعد احتلال بغداد ومنحه صلاحيات واسعة لكسبه إلى جانبهم ، إلّا أنه ظل على موقفه العدائي . وقد تسبب لهم في خلق مضايقات كثيرة قبل أن يترك النجف ليلتحق بعشيرة عجمي السعدون حليف الأتراك .

أدرك الإنكليز حقيقة التوجه العام في النجف الأشرف ، والذي عبرت عنه الرسالة السابقة ؛ لذلك جاء ردهم حذراً يحاول تهدئة الطرف الآخر ، جاء في الجواب :

(. . إنّ البريطانيين يكنّون أخلص المشاعر نحو رجال الدين وأهالي الأماكن المقدسة وقد انتهزوا كل فرصة للتعبير عنها . وإننا سوف نواصل ذلك ونحن على ثقة بأن السيد محمد كاظم اليزدي والشيخ عطية سيكنّان لنا نفس المشاعر . ونرجو أن يتأكدا أنه ليس في نيتنا التدخل بأيّ شكل من الأشكال في الشؤون الدينية للعتبات)[1] .

إنّ التأكيدات البريطانية ومحاولات التهدئة التي جاءت في الجواب الرسمي لم تؤثر على موقف السيد اليزدي ورؤساء النجف ، إذ أعلن السيد اليزدي وبقية علماء الدين دعوتهم الثانية للجهاد دفاعاً عن الدولة

---

(١) د . غسان العطية/ العراق .. نشأة الدولة ، ص١١٨ - ١١٩ .

العثمانية ضد الاحتلال البريطاني وذلك في تشرين الثاني ١٩١٥م (محرم ١٣٣٤هـ) .

خلال فترة الدعوة الثانية للجهاد كانت الأزمة النفسية لاتزال موجودة بين الحكومة العثمانية ورؤساء النجف ؛ لذلك لم يتحمّس الرؤساء في البداية لدعوة الجهاد ، لكنهم استجابوا نزولاً عند طلب علماء الدين ، وتفاعلوا مع مراسيم إخراج العلم الحيدري من المرقد العلوي الشريف يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩١٥م (١١ محرم ١٣٣٤هـ) ، وأُقيم احتفال كبير في الصحن الشريف حضره علماء الشيعة وأعضاء الوفد العثماني ، وجاء حملة السلاح من محلات النجف يهتفون بالنصر للدين والدولة[1] .

عندما وصل المجاهدون إلى الكاظمية ، لم يظهر الارتياح على مقاتلي النجف ، ولعل المسؤولين الأتراك لم يحسنوا التعامل معهم ، فعاد قسم منهم إلى مدينة النجف ، وقد أعقب ذلك عودة التوتر بين رؤساء النجف والموظفين الأتراك في المدينة . ففي ١٦ كانون الثاني ١٩١٦م شاع خبر في النجف مفاده أنّ حكومة بغداد أرسلت قوة كبيرة للانتقام من النجف . وإثر ذلك وقع اشتباك بين حملة السلاح ورجال الشرطة الأتراك . وفي شباط ١٩١٦م أخذ رؤساء النجف يشتدون في فرض الضرائب على البضائع التجارية .

في ٥ آذار١٩١٦ م (٢٨ جمادى الأولى١٣٣٤ هـ) استدعى السيد اليزدي رؤساء النجف إلى مدرسته للاجتماع بهم، وعرض عليهم برقية القائد العثماني العام في العراق التي وصلته قبل يومين من الاجتماع ، وفيها يشكر علماء الشيعة على مواقفهم . ثم طلب منهم السيد اليزدي أن

---

(١) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الرابع، ص٢٣٦ .

ينهوا الأزمة مع الحكومة ويعودوا إلى طاعتها ووعدهم باستحصال العفو عنهم[١] .

استطاع السيد اليزدي أن ينهي الأزمة بين الطرفين ، حيث تنازل زعماء النجف عن جباية الضرائب فيما بعد ، وقد ظلت سلطتهم الإدارية قائمة على المدينة إلى جانب الوجود الرمزي للحكومة .

إنّ هذه المواقف الكبيرة لعلماء الشيعة ، والتي تنطلق من إخلاصهم ، وفهمهم لمتطلبات الظرف ، وضرورة مساندة الدولة ضد الغزو الاستعماري ، لم يقابلها الأتراك بما تستحق من تقدير حقيقي ، إنما ظلت سياستهم المعادية للشيعة تسير على نمطها القديم . فقد أراد الأتراك الانتقام من مدينة الحلة على ثورتها التي اندلعت عام ١٩١٥م ضمن ثورات مناطق الفرات الأوسط في تلك الفترة . وقد فكر الأتراك أنّ الانتقام من الحلة سيكون درساً قاسياً لغيرها من المدن فلا تفكر في الخروج على طاعة الحكومة العثمانية كما حدث في النجف .

في تشرين الثاني ١٩١٦م أرسلت الحكومة قوة عسكرية بقيادة «عاكف بك» فدخل الحلة وأخذت قواته بحرق وهدم البيوت وقتل الأهالي ، ثم نفذ حكم الإعدام شنقاً بحق مئة وستة وعشرين رجلاً[٢] . وبلغ عدد القتلى ألف وخمسمئة ، وتم نفي أعداد من الأهالي بينهم نساء وأطفال ، مات قسم منهم خلال الطريق إلى الأناضول[٣] .

كان لهذه الفاجعة صداها المؤثر على المناطق الشيعية حيث ظنت أنّ

---

(١) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الرابع، ص٢٤٤.
(٢) يوسف كركوش الحلي/ تاريخ الحلة ، القسم الأول ، ص١٦٩ .
(٣) د . علي الوردي ، المصدر السابق ، ص٣٠٩ .

الانتقام التركي سيصلها أيضاً . وكان من الطبيعي أن يكون هذا الهاجس قوياً في مدينة النجف الأشرف بعد الذي حصل بينها وبين الحكومة ، فعقد رؤساء العشائر القريبة من النجف اجتماعاً في المدينة ألقى فيه رئيس آل فتلة الشيخ مبدرالفرعون خطاباً حماسياً دعا فيه الحاضرين إلى عدم طاعة العثمانيين لظلمهم[١] .

وصلت أنباء هذه التطورات إلى المجاهدين من أبناء الشيعة في مناطق القتال ضد الإنكليز ، وكان تأثيرها سيئاً عليهم . هذا ما تبينه الوثيقة التالية المؤرخة في ١٥ صفر ١٣٣٥هـ (١١ كانون الأول ١٩١٦م) والمرسلة إلى السيد اليزدي :

(السلام عليك يا مولاي يا أمير المؤمنين ورحمة اللّه وبركاته .

إلى حضرة مولانا وملاذنا حجة الإسلام وأبو الأيتام ومرجع الخاص والعام جناب السيد « سيدكاظم » دام بقاه ...

بعد تقبيل أياديكم الشريفة نخبر جنابكم الشريف خَرَجنا من النجف الأشرف بأمركم قاصدين نصرة الدين والإسلام حتى إذا وصلنا لواء المنتفك شوّقْنا ... وهيّجْنا عشايرنا وبذلنا نفسنا ونفيسنا وبقينا مواظبين على هذا العمل حتى وردتنا أخبار واقعة الحلة وحركة النجف شوشتنا وكدرتنا بل أوجبت الشك في الدوام على عملنا وصرنا في ريب ووقفنا عن العمل بانتظار أمركم وعشايرنا على الدوام تستفتينا فنقف عن الجواب تارة ونجمل عليهم أُخرى ونحن وقوف عن العمل والتبس علينا الأمر بانتظار أمركم وفتواكم والسلام عليكم وعلى الأخ مولانا الشيخ أحمد

---

(١) فريق المزهر آل فرعون/ الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ، الجزء الأول ، ص٤٥ .

وعموم السادة أبنائكم الكرام ورحمة اللّه وبركاته .

١٥ صفر ١٣٣٥ من خادمكم عبد الحسين مطر)[1]

قرر زعماء العشائر في اجتماعهم بالنجف الأشرف القيام بتحرك عسكري ضد العثمانيين في الحلة قبل أن يبادروا بإرسال قواتهم إلى النجف . وكان الوضع القتالي يزداد سوءاً على جبهات القتال حيث استعد الإنكليز شن هجومهم الكاسح على القوات العثمانية في جبهة الكوت ، وهو الهجوم الذي استمر في نجاحه حتى سقوط بغداد .

وجد علماء الدين الشيعة أنّ حركة النجف ضد الأتراك لا تخدم الموقف العسكري في التصدي للزحف البريطاني ، وأنّ الظرف يستدعي تجاوز إساءات الأتراك والتمتع بالوعي السياسي المطلوب ؛ لذلك مارسوا دورهم في حل الأزمة سلمياً مع السلطات العثمانية ، وهذا ما توضحه الوثيقة التاريخية التالية ، وهي رسالة بعثها الميرزا محمد تقي الشيرازي في ١٦ كانون الأول ١٩١٦م إلى السيد كاظم اليزدي ، ننقلها بنصّها :

(بسم اللّه الرحمن الرحيم

السلام عليك يا أمير المؤمنين وعلى ضجيعيك وجاريك ورحمة اللّه وبركاته .

حضرة ملاذ الأنام وحجة الإسلام السيد الأجل دام ظله

أمّا بعد ، السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته ، أدام اللّه ظلكم على المسلمين وتوفيقهم لرشدهم في طاعتك وهداهم في امتثال أوامركم ونواهيكم ، ونفعهم ببركات موعظتكم وزجركم وحباهم ببركة ذلك

---

(١) وثيقة مخطوطة في مجموعة الوثائق الخاصة للسيد اليزدي التي يحتفظ بها السيد عبد العزيز الطباطبائي .

خير الدارين وسلامة الدين والدنيا . فغير خفي عليكم سوء أثر التشاويش في النجف من بعض الجهال وقبح نتيجتها ووخامة عاقبتها ومنافاتها لمراعات حرمة المشهد المعظم واقتضائها لسوء الجوار لأمير المؤمنين عليه السلام وأنتم أبصر بذلك وأعرف له . وإني مطمئن بدوام اهتمامكم بهذا الأمر من كل وجه ومواظبتكم على النصح والوعظ والزجر ، ولكني أحببت مذاكرتكم بذلك لاشارككم في الأجر والفوز في إصلاح أُمور المسلمين . وقد كاتبنا حضرة القائد العام ومعاون الولاية بطلب العفو والمراعات سائلين من اللّه صلاح أمر الإسلام والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته .

في ٢٠ شهرصفر الخير ١٣٣٥ الأحقر محمد تقي الشيرازي

الختم)[1]

استطاع علماء الشيعة السيطرة على الأزمة ، وهم في ذلك قدّموا الدليل الكبير على حرصهم وإخلاصهم لبلاد المسلمين ضد الغزو الاستعماري البريطاني . وأثبتوا تفهمهم لظروف الدولة الحرجة أكثر من الأتراك أنفسهم ، رغم سوء معاملة هؤلاء للشيعة واستخدام القوة وسياسة الانتقام بحقهم .

لم تتخذ السلطات العثمانية الإجراءات المطلوبة في مواجهة الاستعدادات البريطانية ، فأخذت قواتهم تتقدم نحو الشمال .

وفي ١١ آذار١٩١٧ م (١٧جمادى الأُولى ١٣٣٥ هـ) سقطت بغداد بيد القوات البريطانية[2] .

---

(١) السيد عبد العزيز الطباطبائي/ وثيقه مخطوطة من الوثائق الخاصه للسيد اليزدي .

(٢) عباس العزاوي/ تاريخ العراق بين احتلالين ، الجزء الثامن ، ص٣٠٢ .

مارس رؤساء النجف سلطاتهم الإدارية على المدينة حتى أواخر تموز ١٩١٧م ، حين عينت سلطات الاحتلال البريطاني الكابتن « بلفور » حاكماً سياسياً لمنطقة الشامية والنجف . وقد كان الإنكليز حذرين في هذا الاجراء ، إذ لم يجعلوا مقر الحاكم السياسي في النجف ؛ لئلا يستفزوا المشاعر الإسلامية ؛ وليمنعوا ردود الفعل المحتملة . إنما عيّنوا حميد خان وهو رجل شيعي بمنصب وكيل الحاكم ، وقد رفض حميد خان المنصب ؛ لكنه استجاب لطلب السيد اليزدي وكذلك بعض أصدقائه كالشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ جواد الجواهري والميرزا مهدي ابن الآخوند الخراساني ، حيث كانوا يرون في قبوله الوظيفة خدمة للأهالي .

وبالفعل كان لحميد خان دوره في قضاء حوائج الناس والدفاع عن العديد من الشخصيات التي كانت تعمل ضد الإنكليز ، بل أنه حذّر الشخصيات المعارضة في الحالات التي يحيط بها الإنكليز علماً بتحركاتها ، وتعرض نتيجة ذلك إلى إحراجات كثيرة بحكم وظيفته في الجهاز البريطاني[١] .

إنّ هذا التحول الذي شهدته النجف لم يثر في بدايته زعماء المحلات ، فلم يحدث ما يشير إلى استيائهم من الوضع الجديد . إلّا أنّ حادثة وقعت أواخر تشرين الأول ١٩١٧م أثرت على سير الأحداث ، وجعلت الإنكليز يتعاملون مع الوضع الإداري للنجف بطريقة أكثر حسماً . حدث ذلك عندما قدم إلى النجف أحد شيوخ قبيلة عنزة ـ حليفة الإنكليز في بادية الشام ـ يحمل كتاباً من الكولونيل « ليجمان » إلى حميد خان يوصيه أن يزود القبيلة بكمية كبيرة من الحبوب ، لكن الخبر ما كاد يشيع

---

(١) جعفر الخليلي/ هكذا عرفتهم ، الجزء الأول ، ص٤٧ ـ ٤٨ .

في البلدة حتى ارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً .

وفي اليوم التالي أرسل « فهد الهذال » رئيس مشايخ عنزة (١٢٠٠) بعير ؛ ليبتاع أصحابها الحبوب من أسواق النجف برخص موقعة منه ، فأحدث ذلك اضطراباً في المدينة[١] ، وخرجت تظاهرة شارك فيها النساء . ثم هجم أتباع عطية أبو كلل على القافلة فأطلقوا عليها الرصاص وقتلوا عدداً من جمالها واستولوا على بعض البنادق والأمتعة .

حين علم « بلفور » بالخبر أسرع إلى النجف ، فاجتمع برؤسائها واتفق معهم على إرجاع المنهوبات ودفع تعويض عن الخسائر ، وحدد لهم مدة خمسة عشر يوماً للتنفيذ ، لكن المدة انتهت دون أن ينفذ الرؤساء شيئاً . وفي ذلك دلالة على اعتراضهم على الإجراء البريطاني ، فلقد بدا واضحاً للرؤساء أنّ الإنكليز يفضلون قبيلة عنزة على مدينتهم[٢] ، وبصورة تعرضها إلى أزمة اقتصادية شديدة ؛ لذلك أظهروا سخطهم عن طريق الامتناع عن دفع التعويضات .

في ١٩ تشرين الثاني ١٩١٧ م (٣ صفر ١٣٣٦ هـ) جاء بلفور إلى النجف بصحبة حاكم الحلة الميجر « بولي » ، فذهب إلى السراي واستدعى رؤساء البلدة ، فحضر اثنان منهم ، هما عطية أبو كلل وكاظم صُبّي . وقد اصطحب عطية جماعة من رجاله المسلحين .

كان اللقاء متوتراً بين الطرفين ، فقد طلب بلفور أن يدفع الرؤساء الأربعة مبلغاً قدره أربعة آلاف ليرة تعويضاً عن أضرار القافلة . ثم تطور النقاش بشدة إلى اشتباك بالأيدي ، فقد صفع بلفور كاظم صُبّي على

---

(١) جعفر الخليلي/ موسوعة العتبات المقدسة ، قسم النجف ، الجزء الأول ، ص٢٥٩ .

(٢) د . عبد الله النفيسي/ دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، ص٥٤ .

وجهه ، فرد عليه كاظم بصفعة أطارت قبعته ، واستدعى عطية رجاله فدخلوا السراي ونهبوا محتوياته واشعلوا فيه النيران[١] .

إنّ هذا الموقف يمثل تحدياً جريئاً لسلطة الاحتلال البريطاني في فترة قوتها وانتصارها ، خصوصاً وأنّ التحدي سرعان ما اتسعت دائرته . ففي نفس اليوم امتدت الانتفاضات إلى الكوفة وأبي صخير حيث هاجم الناس مكاتب السلطات البريطانية . واضطر بلفور نتيجة ذلك أن يلجأ إلى السيد كاظم اليزدي[٢] .

في هذه الأزمة لعب السيد اليزدي دوراً أساسياً في إنهائها ومنع تطوراتها ، والتي لو تطورت لعرضت النجف والمناطق الثائرة إلى انتقام الإنكليز ، في وقت لم تكن فيه هذه المناطق مستعدة لمواجهة الإنكليز .

طلب السيد اليزدي من بلفور أن يغادر النجف ، ويترك عطية أبو كلل وكاظم صُبّي وشأنهما ، وقد استجاب بلفور لهذا الطلب[٣] ، وبذلك أنهى السيد اليزدي أزمة حادة كادت تتطور إلى مواجهة مسلحة غير متكافئة بين الإنكليز وزعماء النجف . بل إنّ السلطات البريطانية تراجعت عن موقفها . ففي ٢٥ تشرين الثاني ١٩١٧ م ، أي بعد أقل من أسبوع على انتهاء الأزمة ، اتخذت الإدارة البريطانية قراراً بتزويد النجف بالحبوب ، ومنع نقلها من الفرات الأوسط إلى بغداد[٤] .

إنّ حادثة القافلة وما أعقبها من هجوم على مكاتب الإنكليز جعل

---

(١) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الخامس ، القسم الثاني ، ص٢٠٩ - ٢١٠ .

(٢) غرترود بيل/ فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر الخياط ، ص١١٩ .

(٣) د . عبد الله النفيسي / دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، ص٦٦ .

(٤) د علي الوردي/ المصدر السابق ، ص٢١١ .

الحاكم العام في العراق السير « برسي كوكس » يقوم بجولة في مناطق الفرات الأوسط أوائل كانون الأول ١٩١٧ م ، وقد كتب يقول عن جولته :

(ومع أنّ كربلاء لم تسبب لنا مشكلة خطيرة ، فإنّ النجف التي كانت فريسة في أيدي شيوخ البلد المحليين ، قد بقيت شوكة في جانبنا مدة من الزمن ... ولذلك قمت بجولة في المنطقة خلال كانون الأول ١٩١٧ م ؛ لأكون في وضع يؤهلني لتقديم المشورة إلى القائد العام للقوات المحتلة بالنسبة لمختلف النقاط الإدارية التي تجعل من مرابطة مفرزات خاصة من الجيش فيها شيئاً ناجحاً . وكان من غير المرغوب فيه بطبيعة الحال ، ومما لا يأتلف مع بياناتنا السابقة ، أن نبادر إلى وضع قطعات من الجيش في الأماكن المقدسة نفسها ، وهذا الوضع بالذات هو الذي جعل من الصعب علينا أن نسيطر سيطرة تامة على النجف)[1] .

من الواضح أنّ الإنكليز كانوا يواجهون أزمة حقيقية في طريقة التعامل مع النجف ، ناشئة من خوفهم عن ردود الفعل التي قد يقدم عليها علماء الدين فيما لو وضع الإنكليز قواتهم العسكرية في النجف وبقية الأماكن المقدسة . إنهم كانوا يرون ضرورة هذا الإجراء من الناحيتين الإدارية والعسكرية ، لكن البعد السياسي للإجراء ينطوي على محتملات خطيرة لا يريد الإنكليز التورط فيها .

أدرك « كوكس » أنه أمام واقع حساس ؛ لذلك قام خلال جولته بزيارة السيد كاظم اليزدي في الكوفة ، وشيخ الشريعة الأصفهاني في

---

(١) جعفر الخليلي/ موسوعة العتبات المقدسة ، قسم النجف ، الجزء الأول ، ص٢٦٠ .

النجف الأشرف[١] ، وهو في ذلك يحاول امتصاص أية ردة فعل قد تنشأ من قبل علماء الدين فيما لو اتخذت السلطات البريطانية بعض الإجراءات الإدارية والعسكرية . ورغم أنّ جولة كوكس أسفرت عن اتخاذ سلطات الاحتلال إجراءات تقضي بتعزيز وجودها العسكري في تلك المناطق ، إلّا أنّ الحذر من ردة فعل علماء الشيعة ، اضطرها إلى تنفيذ مشروعها بطريقة هادئة على غير ما تريده وتطمح إليه . وقد شرحت المس بيل تنفيذ المشروع بالقول : (وبإشارة منه ـ كوكس ـ وُضِعت مفرزات صغيرة في مختلف النقاط الكائنة على النهر وليس في النجف نفسها ، حيث إنّ هذه البلدة بنفوسها البالغة (٤٠/٠٠٠) نسمة كانت أحوالها تستدعي وضع عدد كبير من الجنود فيها . وقد تكهن من يعنيهم الأمر بأنّ وجود قوة مختلطة في الكوفة التي تبعد مسافة سبعة أميال عنها سيكون له التأثير التهديئي المطلوب بصورة غير مباشرة)[٢] .

تم تنفيذ هذه الإجراءات العسكرية أوائل عام ١٩١٨ م (ربيع الأول ١٣٣٦هـ) حيث وُضِعت الحاميات العسكرية في أنحاء الفرات الأوسط ، وكانت حامية الكوفة تجري تمارينها اليومية في الصحراء الواقعة بين النجف والكوفة .

في صباح ١٢ كانون الثاني ١٩١٨م اقتربت مفرزة من الخيالة الهنود من محلة العمارة ، ولما علم عطية أبو كلل ، تصدى رجاله لهم وأطلقوا عليهم النار ، فقتلوا أحدهم وجرحوا آخر . وقد عادت المفرزة إلى معسكرها في الكوفة دون أن تردّ على النار بالمثل ، وبعد ساعات قليلة

---

(١) د.علي الوردي/لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،الجزء٥،القسم٢،ص ٢١١ .
(٢) بيل/ فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر الخياط ، ص١٢١ .

ظهرت طائرة بريطانية في سماء النجف فأطلق عليها بعض المسلحين نار بنادقهم . وفي الوقت نفسه هجم مسلحون على مكاتب الحكومة ، فهرب حميد خان مع موظفيه إلى الكوفة .

على أثر هذه الحادثة ذهب إلى الكوفة اثنان من رؤساء النجف هما مهدي السيد سلمان وسعد الحاج راضي ، فقابلا بلفور وأبديا استعدادهما لدفع التعويض عن الخسائر . وفي اليوم التالي ذهب كاظم صبّي لمقابلة بلفور الذي حدد غرامةً قدرها خمسين ألف روبية مع تسليم عطيه أبو كلل وكريم بن سعد الحاج راضي المؤيد لعطية[١] .

قام رؤساء النجف بدفع الغرامة ، وأدرك عطية أبو كلل أنه لا يستطيع البقاء في النجف ، فالتحق بالشيخ عجمي السعدون الموالي للأتراك[٢] .

كانت مبادرة زعماء النجف هذه المرة قد منعت انفجار أزمة بين الإنكليز والمدينة ، غير أنّ هذه الحادثة جعلت الإنكليز يفكرون بطريقة أُخرى من أجل السيطرة على النجف . وقد قرروا في ضوء ذلك فرض إدارتهم العسكرية المباشرة على المدينة ، وهو الإجراء الذي أحجموا عن تنفيذه خوفاً من ردود الفعل الشيعية ، لكن خوفهم من تزايد التحدي دفعهم إلى خطوة مضادة .

فبعد هذه الحادثة قدّم حميد خان استقالته من منصبه ، وقررت القيادة البريطانية تعيين حاكم بريطاني للنجف وتنظيم جهاز شرطة جديد بأفراد من الشيعة معظمهم من أكراد كرمنشاه[٣] ، وذلك من أجل عدم استفزاز

---

(١) د.علي الوردي/لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،الجزء٥،القسم٢،ص ٢١٢ .
(٢) بيل/ فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر الخياط ، ص١٢٢ .
(٣) د . علي الوردي ، المصدر السابق ، ص ٢١٣ .

الرأي العام في المدينة التي بدأت تخضع للإدارة البريطانية المباشرة .

إلى هنا ينتهي أحد المقاطع التاريخية في علاقة مدينة النجف الأشرف مع الإنكليز ، والذي كان زعماء النجف المحليون يمثلون مصدر الفعل التاريخي في حركة الأحداث ، وتُمثّل القيادة الدينية المتمثلة بالسيد اليزدي مصدر الردع للإجراءات البريطانية المضادة .

إنّ تجربة الإدارة المستقلة لزعماء النجف جعلت من الصعب عليهم أن يتقبلوا الحكم البريطاني ، ومن جانب آخر كان التحول الإداري في المدينة له أهميته السياسية في مسار الحوادث . حيث وجد الزعماء المحليون أنفسهم أمام تجربة مباشرة في الحكم المحلي المستقل ، وهي تجربة جديدة لم تتوفر من قبل ، كما أنها لم تحدث في منطقة أُخرى من العراق .

ونستطيع أن نتصور حجم ذاك التحول الذي صنعه الرؤساء من خلال مقارنة حالة الاستقلال بالفترات السابقة التي كانت تعيشها المدينة في ظل التمييز الطائفي الذي اعتمده الأتراك على امتداد فترة حكمهم ، حيث مثّل الاستقلال إنجازاً سياسياً له أهميته في منطقة حساسة من العراق . وتتضح أهميته أكثر إذا عرفنا أنّ الخطوة الاستقلالية كانت نابعة من محيطها الخاص دون أن تحظى بدعم من جهة أجنبية ، إنما كانت حركة مستقلة معتمدة على إمكاناتها الذاتية وقراراتها الخاصة .

إنّ هذا الاتجاه في فهم الاستقلال نراه يختلف في أُسسه عن اتجاه آخر كان يحاول أن يقوي نفسه من خلال الاعتماد على الإنكليز ، وهو الاتجاه القومي الذي مثّله القوميون العرب عن طريق التحالف من الجانب البريطاني لتقويض الدولة العثمانية .

هذه الإشارة السريعة تكفي لبيان صورتين متعاكستين في اتجاهات

السياسة العراقية ، والتي بقيت كل منهما تحاول أن تعمّق وجودها في الحياة السياسية . ولا نشك أنّ هذه التجربة في تحديد المواقف قد جعلت الإنكليز يزدادون قناعة بضرورة إقصاء الشيعة عن مواقع الحكم عندما رسموا مستقبل العراق عام ١٩٢٠م . بل إنّ هذه القناعة كانت تتركز في العقل البريطاني نتيجة المواقف الثابتة لأبناء الشيعة .

٢ ـ السيد اليزدي وجمعية النهضة الإسلامية :

تمثل جمعية النهضة الإسلامية شاخصاً تاريخياً هاماً في الحوادث التي قادت إلى ثورة النجف ، وقد تعاملت الكثير من الدراسات التاريخية مع جمعية النهضة على أنها تجربة سياسية محلية ، وذلك نتيجة النظر إليها من زاوية الثورة فحسب . في حين أنّ الجمعية إنما تأسست وفق رؤى شاملة ذات مديات بعيدة ، عكست أُسلوب علماء الشيعة في التفكير السياسي الواسع .

فلقد كانت الجمعية تفكر بالاستقلال كحالة عامة يجب أن تشمل العالم الإسلامي . وكانت تخطط لمشروع الدولة على أساس وحدة البلاد الإسلامية ، غير أنّ الضربة القاسية التي تعرضت لها الجمعية على يد سلطات الاحتلال البريطاني ، هي التي أنهت دورها وحالت دون اتساع نطاق مشروعها السياسي في الأوساط العامة .

تشكّلت جمعية النهضة الإسلامية أواخر عام ١٩١٧ م في مدينة النجف الأشرف ، من قبل مجموعة من علماء الدين كان في مقدمتهم السيد محمد علي بحر العلوم (رئيس الجمعية) والشيخ محمد جواد الجزائري (نائب الرئيس) ، وهما اللذان وضعا الأُسس الفكرية والسياسية للجمعية

وحدّدا خطوطها العامة في التحرك والعمل[١] ، على أساس العقيدة الإسلامية .

اعتمدت الجمعية الاتجاه الإسلامي صفة أساسية في تحديد هوية الأعضاء الذين ينتمون إليها ؛ لذلك لم تُدخِل في عضويتها الأشخاص من ذوي الاتجاه القومي[٢] .

تميزت الجمعية بامتلاكها النظرة الواعية للمرحلة التي تعيشها ، وللأهداف التي تسعى لتحقيقها ، فقد انطلقت من استيعابها لظروف الأمة الإسلامية وطبيعة التحديات التي تواجهها ، وهذا ما يتضح من خلال المادة الأُولى من منهاج الجمعية حيث نصت على :

(أجمع رأي علماء الإسلام وقادتهم الأفاضل الأعلام على لزوم تفهيم الأُمة الإسلامية ، ووجوب تحكيم ارتباط أفراد المسلمين بعضهم ببعض تحت عنوان «الجامعة الإسلامية» للتكاتف والتعاضد والاعتصام بحبل اللّه ؛ ليكون الإسلام كتلة واحدة على من سواهم) .

وفي المادة الثانية أكدت الجمعية على ضرورة العمل من أجل تحكيم المفاهيم الإسلامية في المجتمع وتطبيق الشريعة الإسلامية ، جاء فيها : (السعي لإعلاء كلمة الإسلام وسعادته وترقيته ومراعاة القانون الأعظم وهو الشرع الشريف المحمدي والعمل به طبقاً لقوله تعالى : **وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَىٰ ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً** .

وفي المادة الثالثة تبنت الجمعية تأييد الاستقلال المطلق للحكومات

---

(١) جعفر الشيخ باقر آل محبوبة / ماضي النجف وحاضرها ، الجزء الأول ، ص٣٤٤ ـ ٣٤٥ .

(٢) محمد علي كمال الدين/ ثورة العشرين في ذكراها الخمسين ، ص٢٢ .

الإسلامية بوجه عام والعراق بوجه خاص . فلقد كان اهتمامها كبيراً بالاستقلال التام ، حتى أنها أعربت عن استعدادها لمساعدة الهيئات العربية ، إذا كانت تسعى حقاً للاستقلال الكامل ، ومساندتها مادياً ومعنوياً[١] .

يمكن اكتشاف علاقة الجمعية بالسيد اليزدي من خلال المادة السابعة من منهاجها ، والتي حددت فيها هيكلها التنظيمي ، وذلك بأن يتألف من جمعية مركزية عدد أعضائها (١٢) عضواً يرأسها المرجع الديني الأعلى للمسلمين[٢] . والمعروف أنّ السيد كاظم اليزدي كان هو المرجع الأعلى في تلك الفترة ، إلّا أنّ المصادر التاريخية التي اطّلعنا عليها ، لم تتحدث عن علاقة تنظيمية بين السيد اليزدي والجمعية بالمعنى الدقيق لهذه العلاقة . ويبدو أنّ مثل هذه العلاقات كانت معتمدة من قبل الجمعية ؛ لظروفها الخاصة وطبيعة عملها السري . فالشيخ عبد الكريم الجزائري كان من مؤيدي الجمعية ، وهو رغم عدم انضمامه للجمعية ، إلّا أنّ بعض الاجتماعات كانت تعقد في داره .

انضم إلى الجمعية عدد من العلماء مثل الشيخ محمد علي الدمشقي والسيد إبراهيم البهبهاني وغيرهما من العلماء وطلبة الحوزة العلمية . وقد شكّلت الجمعية جناحاً عسكرياً توزع على عدة مجموعات ، وضم معظم رؤساء النجف وشجعانها المعروفين مثل : بعض آل صُبّي ، وآل غنيم ، وآل شبع ، وآل كرماشة ، وآل العكايشي ، وآل الحاج راضي ، وآل ألبوكلل ، وآل عدوة وغيرهم ، ولم ينضم إلى الجمعية أحد من آل

---

(١) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الأول ، ص٣٨ .

(٢) محمد علي كمال الدين/ ثورة العشرين في ذكراها الخمسين ، ص٦٨ .

السيد سلمان[١] . وبذلك توزعت الجمعية على جناحين سياسي وعسكري ، وتألف الجناح العسكري من ثلاث مجموعات :

الأولى : بقيادة كاظم صُبّي .

والثانية : بقيادة الحاج نجم البقال .

والثالثة : بقيادة كريم سعد الحاج راضي[٢] .

وكان عباس الخليلي سكرتير الجمعية عضو الارتباط بين الجناح العسكري والجناح السياسي .

لم يقتصر تحرك الجمعية على مدينة النجف ، إنما اتسع نطاق عملها بحيث انضم إليها من رؤساء العشائر : الشيخ رايح العطية رئيس الحميدات والشيخ مرزوك العواد رئيس العوابد والشيخ وداي العلي رئيس آل علي والشيخ سلمان الفاضل رئيس الحواتم[٣] .

وضعت الجمعية تحقيق استقلال العراق هدفاً سياسياً لها ، وقد كانت تباشر نشاطها في الأوساط الجماهيرية والعشائر العراقية على هذا الأساس ، وتخطط لإعلان الثورة ضد الإنكليز ، غير أنّ جمعية النهضة الإسلامية واجهت مشكلة إقناع بعض العشائر في دفعها باتجاه الثورة . وكان منشأ الصعوبة عدم قناعة هذه العشائر بمشروع الثورة ضد الإنكليز ، لأنهم لم يكتشفوا سوء سياستهم ، كما أنّ الإنكليز كانوا من جانبهم يتقربون إلى هذه العشائر .

تمسكت جمعية النهضة الإسلامية بالاتجاه المستقل في تنفيذ مشروعها

---

(١) عبد الرزاق الحسني/ ثورة النجف ، ص٢٨ .

(٢) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص١٦٩ .

(٣) جعفر الخليلي/ هكذا عرفتهم ، الجزء الرابع ، ص٩٣ .

الثوري ، فحاولت الاعتماد على الإمكانات الذاتية ، ودعم العشائر في إعلان الثورة ضد الاستعمار البريطاني ، وعندما وجدت أنّ من المتعذر عليها الحصول على الدعم العشائري المطلوب ، لجأت إلى الأتراك للحصول على السلاح من أجل إعلان الثورة. يثبت عبد الرزاق الحسني رسالة كتبها إليه الشيخ محمد جواد الجزائري نائب رئيس الجمعية يقول فيها :

(لما يئس ـ الجزائري ـ من استنفار القبائل المحيطة بالنجف لدعم الثوار النجفيين ، ارتأى أن تستعين ـ الجمعية ـ بالأتراك الذين كانوا ما يزالون يقاتلون الإنكليز في لواء الرمادي . فأرسل مع عباس الحاج نجم النجفي ـ البقال ـ رسائل إلى القائد العسكري نور الدين ومحمد العصيمي وعجمي السعدون ، عسى أن يمدوه بالسلاح والعتاد . وقد وصل الرسول إلى قصبة عانة سالماً ، وسلّم رسالة القائد التركي إليه ، فترجمت إلى اللغة الألمانية ليطلع عليها القائد الألماني في عانة ، وهو يومئذ الجنزال « فلكس هانم » ويتخذ القرار النهائي في هذا الصدد . فلما احتل الإنكليز عانة واستولوا على هذه الرسائل في جملة ما استولوا عليه من وثائق ومستندات ، ربطوا بينها وبين ثورة النجف ، وادعوا أنّ مقتل الكابتن «مارشال» وما أعقبه من قيام النجفيين في وجه السلطة المحتلة ، إنما كان بتدبير الألمان وحلفائهم الأتراك)[1] .

خرج عباس نجم البقال من النجف في ١/ ١٢/ ١٩١٧ م (١٥ صفر ١٣٣٦هـ) واستطاع أن يفلت من رقابة الإنكليز الذين كانوا يبحثون عنه ؛ لاشتراكه في الهجوم على مكاتب السلطة في أبي صخير يوم

---

(١) عبد الرزاق الحسني/ ثورة النجف ، ص١٠٤ .

١٩ تشرين الثاني ١٩١٧م ، وتمكّن من الوصول إلى عجمي السعدون الذي أرسله إلى الموصل ، وهناك التقى بالشيخ مهدي الخالصي . يقول الشيخ الخالصي في مذكراته المخطوطة : (جاء كتاب من عجمي باشا السعدون إلى القيادة ـ يقصد القيادة التركية في الموصل ـ يقول : إنّ رسولين جاءا من النجف الأشرف من العلماء والزعماء ، فلما علمنا بذلك دعوناهما فجاءا ، وكان اسم أحدهما الحاج عباس ابن الحاج نجم البقال . . وثانيهما يدعى أحمد وأبوه كان مدير إدارة البرق في النجف . فوردا بكتب من علماء النجف ورؤسائها ، وأخبرا بتشكيل جمعية في النجف من أهل النجف وغيرهم غرضها إنقاذ العراق من الإنكليز ؛ لأنّ أهل العراق سأموا من ظلم الإنكليز واعتسافهم)[١] .

كان عباس يراسل الجمعية يحثهم على الإسراع بالثورة ، كما أنّ فكرة الثورة أصبحت رائجة في تفكير قيادة الجمعية ، وتوصلت إلى أنّ إعلان الثورة في النجف الأشرف سيكون بداية لاشتعالها في الفرات الأوسط ، بعد أن تبادر العشائر المتحالفة مع الجمعية إلى القيام بالثورة بوجه الإنكليز[٢] .

لقد أصبحت الثورة مشروع الجمعية الأساس ، والذي لا بُدّ من تنفيذه للحصول على استقلال العراق . غير أنّ اختلافاً حدث داخل الجمعية حول توقيت الثورة ، فكان قسم منهم يرى ضرورة التعجيل ، باعتبار أنّ الإنكليز بدأوا يشعرون بوجود نشاط ثوري سري في المدينة . وكان حميد خان نائب الحاكم السياسي يحذّر بعض رجال الجمعية مثل عباس الخليلي

---

(١) د.علي الوردي/لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،الجزء٥،القسم٢،ص٢١٧ .
(٢) جعفر الخليلي/ هكذا عرفتهم ، الجزء الرابع ، ص٩٣ .

سكرتير الجمعية بأن الإنكليز يمتلكون تقارير عن نشاطاتهم ، مما جعلهم يفضلون الإسراع بالثورة قبل أن يحبط الإنكليز المشروع من أساسه ، ولعل الشيخ محمد جواد الجزائري كان من هذا القسم كما يبدو من رسالته السابقة .

أمّا القسم الثاني فكان يرى ضرورة التريّث ، حتى يتم استكمال التعبئة العشائرية في المناطق الأُخرى ، لتحقق الثورة أغراضها بعد أن تتحول إلى حالة جماهيرية في مناطق العراق .

وثَمّة عامل آخر ساهم في هذا الاختلاف منشؤه التفاوت في فهم الاستقلال ، فالذين كانوا يريدون الاستعجال بإعلان الثورة ، إنما اعتمدوا على المساعدة التركية في دعمها ، على أساس أنّ الثورة ستربك الجيوش البريطانية من الخلف ، وبذلك يتمكّن الجيش العثماني من استعادة العراق . أمّا الاتجاه الثاني فقد اعتبر أنّ الاعتماد على الدعم التركي يخل بالاستقلال الذي يتطلّعون إليه ، وأنّ التريّث هو الخيار الأفضل الذي يمكّنهم من تهيئة عناصر الثورة ومقوماتها دون الاعتماد على الأتراك .

يقول حسن الأسدي وهو من الذين أدركوا تلك الحوادث : (. . ولكن المؤسسين الرئيسيين للجمعية والذين يغلب على الظن أنهم متصلون بالأتراك ، وربما كانوا يَعِدُونهم بإرسال قوة من الجيش التركي لمساعدتهم عندما يثورون ضد الإنكليز . إنّ هؤلاء المؤسسين لا يستطيعون التواني في إشعال نار الثورة في النجف ، خشية أن يتم احتلال الإنكليز لجميع العراق ، فلا يستطيع الأتراك المسلحون إرسال مساعداتهم المأمولة ، بينما يرى النجفيون الآخرون داخل الجمعية ،

وخارجها ويؤيدهم قادتهم من رجال الدين الأحرار وزعماء العشائر ، يرون أنّ الاستعانة بالأتراك معناه الموافقة على بقاء الأتراك في البلاد ، وهذا ما لا يريدون)[١] .

إننا نرجّح أنّ السيد اليزدي كان يميل إلى الاتجاه الثاني ، وهو اتجاه الأغلبية التي ترى ضرورة التريّث في إعلان الثورة ، فهو لم يكن على علاقة جيدة مع الأتراك ، كما أنه دعم الاتجاه الاستقلالي لإدارة النجف خلال الفترة ١٩١٥ ـ١٩١٧م ، إضافة إلى أنّ السيد اليزدي كان يدعم من يطالب بالاستقلال التام الناجز[٢] .

إلى هنا تكون الثورة قد نضجت كمشروع سياسي في أوساط النجف الأشرف ، وبالتحديد في دوائر جمعية النهضة الإسلامية التي ضمت عدة مئات من الأعضاء المسلمين ، إنما الاختلاف كان في موعد التنفيذ .

٣ ـ عملية الحاج نجم البقال :

إنّ دراسة تفصيلات العملية العسكرية التي قام بها الحاج نجم البقال لها دلالاتها التاريخية في إيضاح موقف السيد اليزدي من ثورة النجف . فهذا المقطع التاريخي كان بداية لتطورات أكثر تسارعاً مما حدث من قبل ، كما أنّ متابعة تفصيلات العملية تعتبر ضرورية لتفهم ما حدث في أعقابها من مواقف .

إنّ الاختلاف الذي ظهر داخل الجمعية في توقيت الثورة ، دفع الاتجاه الذي يرى ضرورة الإسراع بإعلان الثورة إلى التكتل بصورة سرية داخل

---

(١) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص٢٣٢ .

(٢) د . عبد اللّه النفيسي/ دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، ص٥٩ .

الجمعية . وقد تزعم هذا التكتل الحاج نجم البقال ، الذي كان يؤمن بحتمية انتصار الأتراك ، وكان ابنه يراسله حاثّاً إياه على الثورة .

نشط الحاج نجم في تشكيل المجموعات المسلحة بصورة سرية سريعة ، واستطاع أن ينظّم خلال مدة قصيرة عدة تشكيلات مسلحة دون أن يطّلع أعضاؤها على الغرض الحقيقي من تشكيلها . بل إنّ بعضهم انضم قبل أيام قليلة من موعد التنفيذ[١]

في ليلة ١٩ آذار ١٩١٨م (٦ جمادى الثانية ١٣٣٦هـ) اجتمع الحاج نجم بأفراد مجموعته ، وقرروا قتل الحاكم البريطاني في النجف الكابتن «مارشال» ، وحلفوا أيماناً مغلظة على أن لا يتأخر أحد منهم عن الالتحاق بأصحابه لتنفيذ هذا القرار ، وأن لا يتركوا أحدهم إذا وقع في قبضة سلطات الاحتلال[٢] . ثم اتفقوا على أن يتنكر ثلاثة منهم بملابس الشرطة المحلية للتمويه .

تسللت المجموعة خارج سور النجف حيث التقت مع بقية الأعضاء وقد ناهز عددهم الخمسين ، غير أنّ بعضهم ارتأى تأجيل التنفيذ فانسحب إلى المدينة ، فيما أصرّ الباقون على القيام بالعملية .

كانت خطة الهجوم تقضي أن ينقسم الثوار إلى ثلاث مجموعات : الأُولى تقتحم دار الحكومة بقيادة نجم البقال ، والمجموعتان الأُخريان

---

(١) يروي حسن الأسدي في ص٢٤٠ - ٢٤١ معلومات عن المفاتحات التي قام بها الحاج نجم البقال . ومن خلال مقارنة أسماء الذين انتموا إلى تشكيلاته ، مع سير الحوادث ، يتبين أنّ بعضهم انتمى إلى مجموعته قبل تنفيذ العملية بيومين أو ثلاثة أيام .

(٢) يلاحظ القارئ أننا نأتي على تفصيلات الحوادث . إنّ ذلك يساعدنا على الإحاطة بالصورة بشكل واضح من أجل استكمال المناقشة والتعرف على حقيقة موقف السيد اليزدي .

تكمنان في موضعين قريبين لمراقبة الهجوم ، والتدخل إذا ما استدعت الضرورة[١] .

تقدّم الحاج نجم البقال نحو دار الحكومة وقد انتحل شخصية شرطي البريد (حسن الكصراوي) فطرق الباب ، ولما سأله الحارس عن شخصيته أجابه بأنه (حسن الكصراوي) وسلّمه مظروفاً كان قد أعده مسبقاً يحمل عبارة (مستعجل جداً) . ولما تسلم الحارس المظروف عاجله أحد الأفراد بطعنة خنجر أردته قتيلاً . ودخلت المجموعة إلى دار الحكومة[٢] (خان عطية) فبدأت معركة حامية قصيرة قُتل فيها الكابتن «مارشال» وجُرح ضابط آخر ، كما قُتل أحد الثوار وجُرح ثلاثة[٣] .

بعد انتهاء العملية انسحب المهاجمون إلى داخل المدينة ، وفتح الحاج نجم حانوته على عادته كل يوم ، وصاروا ينددون بما حدث ليلة أمس لصرف الأنظار عنهم .

سارع الكابتن بلفور إلى النجف على رأس قوة عسكرية وزّعها حول المدينة تحسباً للطوارىء ، وأدخل إلى المدينة عدداً من أفراد الشرطة المدججين بالسلاح ، وأمرهم بالتجول في محلاتها . ثم استدعى رؤساء البلدة لاستجوابهم حول الحادث ، فأكدوا له بأنّ الحركة دُبّرت من خارج النجف ، وليس للنجفيين علاقة بها ، واقترحوا عليه أن يقوم بجولة داخل المدينة ليتأكد من عدم وجود أية ظاهرة تدل على وقوع الحادث من قبل النجفيين . وبالفعل وافق بلفور على هذا الاقتراح وتجوّل في المدينة .

---

(١) عبد الرزاق الحسني/ ثورة النجف ، ص ٣٠ - ٣١ .

(٢) كانت دار الحكومة هي خان عطية أبو كلل ، وقد استولى عليه الإنكليز بعد خروجه من النجف ، وجعلوه مقر الحاكم البريطاني .

(٣) د.علي الوردي/لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،الجزء٥،القسم٢،ص ٢٢٠ .

ثم أمر المنادي أن يطلب من الناس فتح حوانيتهم ومزاولة أعمالهم اليومية على نحوها الاعتيادي[١] .

يعتقد بعض الذين تناولوا هذه الحوادث أنّ الكابتن بلفور لم يكن مقتنعاً بما قاله الرؤساء ، وأنّ جولته في شوارع المدينة وأسواقها كانت للإيهام . لكن ليس هناك ما يشير إلى هذا الاعتقاد ، ولعله ناشئ من التصور المأخوذ حول دهاء الإنكليز . إنّ تجوّل بلفور في المدينة يشير إلى أنه قد اقتنع بما سمعه من رؤساء النجف بأنّ الحادثة لم تكن من صنع أبناء المدينة ، وإلّا لم يقدم على هذه المجازفة ويدخل المدينة . لكن هذا لا يعني أنه تجاوز الحادث وترك القضية ، فلقد كان يضمر في داخله روح الانتقام وفرض العقوبة القاسية ثأراً للضابط القتيل . يروي علي الشرقي أنّ الكابتن بلفور عندما شاهد جثة الكابتن مارشال وهي ملطخة بالدماء قال : (إنّ كل قطرة من هذا الدم الغالي تساوي أربعمائة نجفي)[٢] .

لا شك أنّ بلفور والقيادة البريطانية كانت تفكر بفرض عقوبة ثقيلة على النجف ، وهو إجراء يلجأ إليه عادة المستعمرون للإرهاب والردع ، حتى وإن لم يتوصلوا إلى رجال الحادثة .

إلى هنا يكون قد انتهى مقطع زمني آخر من سير الحوادث ، ونقصد به عدم وجود مخطط سريع لاحق من قبل رجال النجف ، يستهدف الإدارة البريطانية في المدينة أو القوات التي أحاطت بها . أمّا العقوبة البريطانية فإنها لم تتحدد بعد باعتبار أنّ الحادث لم تمض عليه سوى ساعات قليلة على العملية . فكاظم صُبّي وعطية أبو كلل وسعد الحاج راضي لم

---

(١) عبد الرزاق الحسني/ ثورة النجف ، ص٣٤ ـ ٣٥ .

(٢) د.علي الوردي/لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،الجزء٥،القسم٢،ص ٢٢١ .

يكونوا يعلمون بحقيقة الذي حدث ، ولم يكونوا يخططون لثورة بهذه السرعة . فأبو كلل كان خارج النجف ومعه كريم الحاج سعد ، وكاظم صُبّي رغم وجوده في النجف إلّا أنّ أصحاب العملية لم يكونوا يجرؤون على الاتصال به بهذا الشأن[١] .

لقد كان الوضع العام في النجف يجهل الدوافع الكامنة وراء الحادث ، والأشخاص الذين قاموا به ، بل إنّ رجالات المدينة ورؤساءها لم يكونوا يتوقعون مثل هذه العملية .

٤ ـ السيد اليزدي وأزمة سعد الحاج راضي :

خلال جولة بلفور في شوارع النجف ومعه بعض رؤسائها ، وقع حادث طارىء أثّر على سير الحوادث بشكل خطير ، وكان بداية أُخرى لتطورات حاسمة في علاقة النجف مع سلطات الاحتلال البريطاني ، فقد وقعت مشادة بين أفراد من الشرطة المسلحين وبين أولاد سعد الحاج راضي ، وصلت إلى إطلاق النار ، وقُتل نتيجتها شرطيان . فبلغ الخبر بلفور وهو لا يزال في جولته[٢] .

---

(١) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤ .

(٢) اختلف المؤرخون في تفصيلات هذه الحادثة . لكن حسن الأسدي يرويها عن لسان راضي الحاج سعد في مقابلة أجراها معه بتاريخ ١٥ مايس ١٩٦٩م (٢٧ صفر ١٣٨٩) خلاصتها : كان راضي عائداً إلى النجف من تجارة بعثه فيها أبوه سعد . وقد دخل المدينة صباح يوم مقتل مارشال ، وأثناء توجهه إلى المنزل التقى بأخيه محسن فطلب الأخيرمنه أن يشترك معه في أخذ بندقيتين من شرطيين كانا يجلسان في مقهى قريب ، وأسفر ذلك عن اشتباكهما معهما ، ثم أطلق راضي النار على الشرطيين فقتلهما بالحال. حسن الأسدي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

أثار هذا الحادث بلفور وتغيرت قناعاته فيما سمعه من رؤساء النجف، فالتفت إلى سعد الحاج راضي وقال له : (أنت الذي تقوم بهذه الأعمال وتتظاهر بأنك لا تدري) . فاحتد سعد من كلامه ورد عليه بخشونة ، ثم انصرف عنه غاضباً . ولما سمع أولاد سعد بتوبيخ بلفور لأبيهم جاؤوا يريدون قتله ، وقد لمحوه يمشي في الميدان فآطلقوا عليه النار لكنهم لم يصيبوه ، وتمكن من النجاة . فخرج من النجف ودخل مقر الحكومة في خان عطية مع من كان معه من الجنود والشرطة . أمّا أولاد الحاج سعد فقد راحوا يتجولون في المدينة مع رجالهم ، وألقوا القبض على من وجدوه من أفراد الشرطة ، وجردوهم من أسلحتهم ، ثم احتجزوا بعضهم ، واطلقوا سراح البعض الآخر ، وهجموا على مقر الحكومة القديم بعد أن هرب حراسه ، فاستولوا على أثاثه وأشعلوا فيه النار[١] .

كانت هذه الحادثة تحدياً جريئاً لسلطة الإنكليز ، كما أنها وضعت رؤساء النجف في دائرة الاتهام . وبذلك تغيرت قناعات بلفور بشكل كامل ، ولعله فكّر أنّ جولته في النجف كانت خطأً فادحاً . إنّ الحوادث المتكررة والمتسارعة ولا سيما محاولة اغتياله ، جعلته يتصور أنه إزاء ثورة عامة في المدينة ، لا يُعرف موقف السيد اليزدي منها ، وربما احتمل تبنّيه لها ؛ لذلك لم يلجأ إليه كما فعل في المرة السابقة ، بل فضّل التحصن في دار الحكومة .

إنّ الاحتمال الذي نطرحه حول موقف بلفور له ما يرجّحه من خلال الربط بين بعض القرائن التاريخية ، ففي تلك الأيام كان الوضع

---

(١) د.علي الوردي/لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،الجزء٥،القسم٢،ص ٢٢١ .

العسكري يشهد توتراً بين القوات البريطانية والقوات العثمانية في مناطق العراق الشمالية ، حيث كان الإنكليز يعدّون لهجوم ضخم على العثمانيين ، كما راجت في المقابل إشاعات قوية في النجف مفادها أنّ الأتراك مصممون على استعادة بغداد ، وأنهم أعدوا جيشاً قوياً لهذا الغرض سمّوه (جيش الصاعقة)[١] .

بعد الذي حصل أدرك سعد الحاج راضي أنه في مأزق حقيقي ، وأنّ أولاده أصبحوا عرضة للإعدام على يد الإنكليز لقتلهم الشرطيين .

حاول السيد كاظم اليزدي تدارك الموقف قبل أن تتطور الأحداث بصورة أكثر خطورة ، فأرسل في طلب سعد الحاج راضي ومهدي السيد سلمان والحاج محسن شلاش . وبعد الحوار والمناقشة طلب السيد اليزدي من سعد تسليم ولديه مقابل تعهده بالمحافظة على حياتهما ، غير أنّ سعداً رفض الطلب وخرج ناقماً . إنّه قرر مواجهة الإنكليز ، فقام بجولة قابل فيها الشخصيات الهامة من زعماء السلاح في النجف ، وفي مقدمتهم كاظم صُبّي وألبو كلل وعباس علي الرماحي وغيرهم من زعماء المدينة الحربيين ، فاستثارهم ضد الإنكليز الذين يريدون إلقاء القبض على أعز أولاده مقابل الشرطيين ، (فانتخوا له واشتركوا فعلاً في الثورة ، التي ليس للحاج سعد ولا لكاظم صُبّي ولا لأيّ زعيم من زعماء النجف يد في أساسها)[٢] .

وبذلك أصبحت الثورة حالة جماهيرية عامة في المدينة يصعب السيطرة عليها ، فقد اتخذ زعماء النجف الإجراءات العسكرية السريعة ،

---

(١) د.علي الوردي/لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،الجزء٥،القسم٢،ص٢١٩ .
(٢) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص٢٥٦ .

والتحق بهم المتطوعون ، وتم تشكيل قيادة عسكرية للثورة ، تولّت توزيع الثوار على المواقع الاستراتيجية في المدينة ، وبلغ عدد المقاتلين حوالي ستمائة مقاتل[١] .

أمّا سلطات الاستعمار البريطاني فقد باشرت بإرسال قواتها العسكرية إلى النجف ، فأحاطت بها ، وبدأت تحفر الخنادق ، وتوزع الأسلاك الشائكة؛ لفرض حصار طويل على المدينة .

لقد بدأت الحوادث تأخذ اتجاهاً تصاعدياً بحكم الفعل الجماهيري المتحمّس للثورة على الاستعمار البريطاني ، ولم يعد ثَمّة قرار آخر يستطيع أن يوقف المد الثوري المتعاظم في ساعات الحماس تلك .

إنّ الثورة إذاً ، ومن خلال العرض التاريخي السابق ، لم يُقدّر لها أن تنطلق في ظروف التخطيط والإعداد ، كما كان يريد معظم قادة النجف، وحتى الاتجاه المتحمّس في جمعية النهضة الإسلامية ، والذي قاده الحاج نجم البقال ، ما كان لينجح في فرض الثورة لو لم يقع الحادث الجانبي في قتل الشرطيين . فلقد فرض هذا الحادث على أحد زعماء النجف «سعد الحاج راضي» أن يتخذ قرار المواجهة عندما شعر أنه يواجه أزمة مصيرية أمام الإنكليز ، وسار معه الزعماء الآخرون في اتجاه الثورة التي كان الجو العام يتقبلها كمشروع سياسي بتأثير نشاط جمعية النهضة الإسلامية .

٥ ـ مواقف السيد اليزدي خلال فترة الثورة :

أصبح القرار بيد زعماء النجف ومعهم المئات من الثوار ، وتعامل

---

(١) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص٢٥٨ .

هؤلاء على أنهم أصحاب الموقف الأخير ، وقد ساهمت سيطرتهم المطلقة على النجف والاستجابة الجماهيرية الكبيرة في تعزيز ثقتهم بأنفسهم ومضيّهم في درب الثورة المسلحة .

إزاء هذا الاندفاع الساخن كان علماء الدين يرون أنّ المواجهة في هذه الظروف وعلى النحو الذي حصل ، لا يحقق أهداف الثورة المطلوبة ، وأن المشروع الثوري قد فرضته حوادث متسارعة طارئة . بينما كانوا هم يخططون لثورة ممنهجة يتفق على موعدها العلماء ورؤساء العشائر في منطقة الفرات الأوسط ؛ لذلك حاول علماء الدين استيعاب الموقف والعمل على تهدئة الأوضاع من أجل منع التصادم المسلح مع الإنكليز لعدم تكافؤ المواجهة في وقت لم يحن موعده .

لقد اعتبر معظم الباحثين موقف السيد اليزدي خلال هذه الحوادث مؤشراً على تعاطفه مع الإنكليز ، وأنه الوحيد من بين مراجع وعلماء الدين الشيعة الذي وقف في الاتجاه المضاد للثورة . وذهب بعضهم إلى أنه خدم الإنكليز أيام الثورة . ولعل هذه التقييمات هي التي جعلت السيد اليزدي يحاط بشكوك مكثفة ، تحاول أن تفسر ما فعله وما لم يفعله من خلال التهمة الرائجة بالتعاطف مع الإنكليز ، ليس في حوادث الثورة فحسب ، بل قبلها وبعدها أيضاً . حتى أصبحت هذه الصورة مسلّمة تاريخية ، وقاعدة يقيس عليها عدد من الباحثين حوادث التاريخ .

إنّ موقف السيد اليزدي خلال حوادث ثورة النجف لايختلف عن مواقف بقية علماء الدين الشيعة يومذاك ، حيث كانوا يرون أنّ الثورة سبقت موعدها ، وأنّ السيطرة عليها أمر مطلوب ؛ لذلك لم تصدر أي فتوى بالجهاد لدعم الثورة من أيّ مرجع ديني آخر ، بل إنّ مراجع وعلماء

الشيعة الذين اشتهروا بمعارضة الإنكليز باتفاق المؤرخين والباحثين والمهتمين ، مثل الميرزا محمد تقي الشيرازي وشيخ الشريعة الأصفهاني والشيخ مهدي الخالصي وغيرهم ، لم يصدر عنهم موقف عملي يشير إلى رغبتهم في تصاعد الحوادث أو استمرار الثورة في النجف .

وعلى هذا فلا يختلف السيد اليزدي عن بقية مراجع وعلماء الشيعة في الموقف من الثورة ، والذي يقوم على رؤية استوعبت الحادث وقدرت الظرف واستشرفت المستقبل .

إنّ السيد اليزدي كان الأكثر نشاطاً من بقية المراجع وعلماء الدين في محاولة الحفاظ على حياة الثوار ، والحيلولة دون تعرضهم لانتقام الإنكليز ، ومحاولة إقناع السلطات البريطانية بإصدار العفو العام عن كل الذين اشتركوا في الثورة بدءاً من مقتل الكابتن « مارشال » في ١٩ آذار ١٩١٨م وحتى أيام الثورة اللاحقة . وقد أدرك الثوار أنفسهم دور السيد اليزدي من خلال تحركاته ، وتعاطفه معهم ؛ لذلك بادروا إلى تزويد منزله بالمواد الغذائية ليتمكّن من مقاومة الحصار المضروب على النجف[1] . ولم يغادر السيد اليزدي النجف عند اندلاع الثورة ، كما رفض فيما بعد طلب الإنكليز بمغادرة النجف لئلا يتضرر بالقصف البريطاني المزمع تنفيذه . لقد اشترط على الإنكليز أنه يستطيع مغادرة النجف في حالة واحدة فقط ، هي أن يصطحب معه كافة أهله ومتعلقيه . وعندما وافق الإنكليز على ذلك ، قال لهم : إنّ أهله هم كل سكان النجف الأشرف . ومن المعلوم أنّ رفضه مغادرة المدينة كان من أجل ردع الإنكليز عن القيام بعمل عسكري إرهابي يستهدف ثوار المدينة وسكانها

---

(١) مقابلة مع السيد عبد العزيز الطباطبائي في ٢١ رمضان ١٤١٤ هـ (٤ آذار ١٩٩٤) .

بعد صمودهم ومقاومتهم البطولية ، وتحديهم للإدارة المحتلة .

هذه الإشارات السريعة التي نوردها ، لا نقصد بها الدفاع عن السيد كاظم اليزدي كشخصية شيعية لها شأنها الأول في تلك الفترة . إنما سقناها كمقدمات سريعة لدراسة دور السيد اليزدي في حوادث الثورة بعد أن تعرضنا لمواقفه قبل اندلاعها ، وذلك في محاولتنا لإعادة تشكيل مفردات التاريخ الخاص بتلك الفترة ، بسياقاته الحقيقية من خلال الوقائع التي حدثت آنذاك . وسنحتاج إلى تذكرها فيما بعد ، والدخول في تفصيلات أُخرى . إنّ ذلك يساعدنا في محاولتنا هذه ، وبالتالي في إصدار تقييم حقيقي حول شخصية اليزدي . وعلى هذا فمن الضروري أن نسير مع الحدث في تطوراته اليومية المتلاحقة .

في صباح ٢١ آذار ١٩١٨م (٨ جمادى الثانية ١٣٣٦هـ) أي في اليوم الثالث من الثورة ، كانت أول خطوة سياسية بمبادرة السيد اليزدي ، حيث دعا إلى اجتماع كبير في مدرسته ضم علماء الدين وأعيان المدينة وزعماء النجف ؛ لدراسة الموقف العام في المدينة وايجاد الحل المناسب للأزمة ، لا سيما وأنّ البلدة مكتظة بالزوار ، وأنّ هؤلاء يتعرضون لأخطار الرمي المتبادل بالرصاص بين الطرفين . وقد طلب الثوار من السيد اليزدي أن يضمن لهم ولأتباعهم العفو العام والأمان التام[١] .

ورغم أنّ الاجتماع انتهى بهذه الصورة من دون التوصل إلى نتيجة ـ كما وصفته المصادر التاريخية ـ باعتبار أنّ هذا الطلب لم يكن في حدود الإمكانات التي يمتلكها علماء الدين ، إلّا أنّ السيد اليزدي سعى بهذا الاتجاه في التوسط لاستحصال العفو ، كما سيأتي بعد قليل .

---

(١) عبد الرزاق الحسني/ ثورة النجف ، ص٤٦ .

أرسل الحاكم الملكي العام في العراق في نفس اليوم الرسالة التالية إلى السيد اليزدي :

(إلى حضرة آية اللّه الحاج سيد محمد كاظم الطباطبائي دامت بركاته .

لقد أصدر صاحب الدولة قائد الجيش العام الأوامر اللازمة بإخماد الفتنة التي وقعت في النجف الأشرف وكدّرت خاطره كثيراً ، وقد أصدر أيضاً الأوامر بإلقاء القبض على المفسدين الذين سببوا هذه الفتنة ، وبالمحافظة على سلامة البقعة المباركة الشريفة ، وسلامة حضرات العلماء الأعلام ، والمجاورين لذلك البلد الطاهر . ولا شك في أنّ القبطان بلفور سيطلع حضرتكم على هذه الأوامر التي إن لم يطعها أهالي النجف الأشرف ويرضخوا لها ، فلا بُدّ أن تحصل بواسطتهم المضايقة على حضرات العلماء الأعلام الساكنين في النجف الأشرف . وأنا على يقين تام بأنكم ستساعدون السلطات البريطانية وتعاونوها بثاقب فكركم ، وعالي همتكم ، وحسن نيتكم ، على تهدئة أحوال البلد الطاهر ، وإخماد الفتنة الحالية ، إذ أنكم تعرفون حق المعرفة حسن نية الحكومة المعظمة ، ومساعيها الكثيرة التي تبذلها لإعلاء المبادىء الدينية التي يتدين بها أهل العراق ، وانقاذ شعوبه من المظالم والمفاسد السابقة . وإننا لمنتظرون نتيجة مساعيكم المشكورة وأدامكم المولى ملاذاً للإسلام والسلام .

الحاكم الملكي العام في العراق)[1] .

في يوم ٢٢ آذار أرسل بلفور إلى السيد اليزدي وعلماء النجف

---

(١) د . علي الوردي/لمحات اجتماعة من تاريخ العراق،الجزء٥،القسم ٢،ص٢٢٥ ـ ٢٢٦ .

وأعيانها يطلب منهم التفاوض معه ، فاجتمع عدد كبير منهم في دار الكليدار لتحديد مطالب الثوار . وقد تشدّد الثوار في مطاليبهم ، حيث طالبوا بتخلي الإنكليز عن حكم البلدة ، وأن يكتفوا بممثل لسلطتهم هو حميد خان ، أي أنهم أرادوا العودة إلى الإدارة المستقلة .

تم تأليف الوفد من السيد عباس الكليدار والشيخ جواد الجواهري والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء والشيخ جعفر الشيخ راضي ومحمود أغا الهندي ومهدي السيد سلمان وغيرهم . اجتمع الوفد بالكابتن بلفور ، فقال لهم : إنّ الحكومة البريطانية تحترم النجف وعلماءها وأهاليها كل الاحترام ، وهي تريد كل الخير لهم ، ولكن هناك جماعة من المفسدين هم الذين سببوا الفتنة ، وأخلّوا بأمن البقعة المباركة الشريفة وسلامة العلماء الأعلام المجاورين لهذا البلد الطاهر ، وليس لدى الحكومة سوى مطلب يسير ، هو تسليم هؤلاء المفسدين إليها لينالوا جزاءهم ، وأنّ الحكومة على يقين بأن السيد كاظم اليزدي وسائر العلماء بما لديهم من ثاقب الفكر وعلو الهمة وحسن النية سيساعدونها على ذلك ، إذ أنهم يعرفون حق المعرفة حسن نية الحكومة المعظمة ومساعيها الكثيرة لإعلاء المبادىء الدينية التي يتدين بها أهل العراق ، وإنقاذ شعوبه من المظالم والمفاسد السابقة .

أجاب الشيخ الجواهري قائلا : إنّ الوفد جاء لإصلاح ذات البين ، وتذليل العقبات التي تقف حجر عثرة في سبيل الصلح بين الفريقين ، أمّا هذا الطلب الذي قدّمتموه ، فهو لا يساعد على الصلح . فقال بلفور : إنّ هذه هي إرادة القائد العام وهي لا تُردّ . فلما طلبوا منه التساهل ، أجابهم بأنه سيتصل بالقائد العام ويعطيهم الجواب في اليوم التالي .

في اليوم التالي ذهب الكليدار ومهدي السيد سلمان لمقابلة بلفور ، فقدم لهم الشروط التالية :

أولاً : تسليم القتلة ومن اشترك معهم بالفتنة تسليماً بلا قيد أو شرط .

ثانياً : غرامة ألف بندقية وخمسين ألف روبية يجمعها الرؤساء من المحلات التي كانت لها يد في الفتنة .

ثالثاً : تسليم مائة شخص من المحلات الثائرة إلى الحكومة لإبعادهم عن النجف بصفتهم أسرى حرب .

عند تقديم الشروط أخبرهم بلفور أنّ النجف ستبقى تحت الحصار الشديد ، فيمنع عنها الطعام والماء إلى أن تستجيب للشروط وتنفذها بحذافيرها[1] .

كان الشيخ جواد الجواهري والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء يمثلان السيد اليزدي في المفاوضات ، وهما من العلماء المعروفين في الأوساط العلمية ، وقد اشتهرا بمعاداتهما للإنكليز طوال مراحل حياتهما ، وجهادهما المستمر ضد الاستعمار ، وكان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء من الملازمين للسيد اليزدي ومن المقربين له . وقد أطلعني السيد عبد العزيز الطباطبائي على المجموعة الوثائقية الخاصة بمراسلات الشيخ كاشف الغطاء للسيد اليزدي ضمن المجموعة الوثائقية النادرة التي يحتفظ بها عن السيد اليزدي .

إنّ تمسك الطرفين بمواقفهم جعل إمكانية الوصول إلى حل وسط عملية متعذرة . وقد كان الإنكليز مصممين على إنزال العقوبة الصارمة

---

(١) د . علي الوردي/لمحات اجتماعة من تاريخ العراق،الجزء٥،القسم ٢،ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥ .

بالنجف ، باعتبارها الموقع الأول في تحدي سيطرتهم على العراق ، ومصدر المشروع الثوري الواعي إلى إنهاء الاحتلال البريطاني، والحصول على استقلال العراق التام . ولذلك راح الإنكليز يعززون قواتهم حول المدينة ، ويشددون وسائل الحصار عليها . وقد تسبب الضغط البريطاني على النجف وقساوة الإجراءات التي اتخذتها السلطات ، في إثارة ردود فعل شديدة ، لما تحتله النجف الأشرف من مكانة مقدسة في نفوس الشيعة في العالم ، فهي مركز الحوزة العلمية ومقر المرجع الأعلى للشيعة .

عندما غابت إمكانية الحل ، وأصبح الاستمرار في الثورة أمراً واقعاً ، قررت جمعية النهضة الإسلامية مراسلة شيوخ العشائر الذين ينتمون اليها ، تحثهم على مساعدة النجف في ثورتها[1] .

في مساء يوم ٢٤ آذار ١٩١٨م (١١جمادى الثانية ١٣٣٦هـ) أرسلت الجمعية رسائلها بيد رجل من عشيرة العوابد ؛ لكنه عندما حاول اجتياز الأسلاك الشائكة شعر به الجنود البريطانيين فألقوا القبض عليه ، وبعد أن أخذوا الرسائل واستجوبوه نفذوا به حكم الإعدام . وقد صعّد الإنكليز إجراءاتهم الاحتياطية في ضوء ما استقوه من معلومات واردة في الرسائل . وعندما علمت الجمعية بالخبر ، كررت المحاولة بإرسال رسول آخر .

قرر السيد اليزدي وبقية العلماء إرسال عريضة إلى القائد البريطاني العام . وتم تسليم العريضة التالية إلى الإنكليز في ٢٥ آذار :

(لحضرة القائد العام لجيوش بريطانيا العظمى ـ بغداد

---

(١) محمد علي كمال الدين/ ثورة العشرين في ذكراها الخمسين ، ص٣٩ .

نحن العلماء في النجف الأشرف نرفع الشكوى عنا وعن عامة الفقراء والمساكين والمجاورين في هذه البلدة المقدسة ، مستغيثين بمراحم هذه الدولة وعدالتها ، مسترحمين رفع هذا الأسر والحصار عن الأبرياء والضعفاء الذين لا جناية لهم ولا تقصير ولا رضا . وأشد البلاء قطع الماء فإنه من العقوبات التي لا تسوّغ في جميع الأديان البشرية ، فإن لم تكن رحمة للرجال فنسترحم الرأفة على النساء والأطفال . وحاشا من عدالة هذه الدولة المعروفة بالرأفة والعدالة والقوة والسطوة أن تأخذ الأبرياء بالأشقياء . وقد أشرفت النفوس على التلف والهلاك من الجوع والعطش وتعطيل الأسباب . وهذه المعاملة ضربة على جملة العالم الإسلامي ، جارحة لعواطف عامة المسلمين ، غير موافقة لما هو المعروف من سياستكم الجميلة في جلب عواطف عموم المسلمين . فالمأمول إعمال التدابير الحازمة في رفع هذه الغائلة على وجه لا تهلك الضعفاء والأبرياء بإصدار العفو العام وتأمين البلاد وأنتم أعرف بذلك) .

وقد كتب السيد اليزدي العبارة التالية على هذه العريضة : (حسب الظاهر أنّ إطفاء هذه الغائلة عن هذا البلد المقدس موقوف على العفو العمومي وفيه المصلحة)[1] .

لقد أراد السيد اليزدي بكتابة هذه العبارة تأكيد موقفه في طلب العفو العام ، وكان قد نقل هذا الموقف سابقاً على لسان الشيخ جواد الجواهري الذي مثّله في الاجتماع الأول مع بلفور ، كما أراد أن يؤكد للإنكليز من خلال العبارة السابقة أنه بصفته المرجع الأعلى للشيعة يرى أنّ إنهاء الأزمة يتوقف على إصدار العفو العام ، وهو الطلب الذي طرحه الثوار

(١) د .علي الوردي/لمحات اجتماعة من تاريخ العراق الحديث،الجزء ٥،القسم٢،ص ٢٣٤ .

في اجتماعه الأول . وهذا يعني أنّ السيد اليزدي قدم مطلب الثوار على أنه موقفه الشخصي .

إضافة إلى ذلك ، فإنّ هذا الطرح يُفهم منه أنّ شروط الإنكليز الثلاثة مرفوضة ضمناً في عريضة العلماء وعبارة السيد اليزدي ؛ لذلك سارع الجنرال «مارشال» القائد العام للقوات البريطانية في العراق إلى الرد عليها بشدة في الرسالة التالية بتاريخ ٢٦ آذار ١٩١٨ :

(إلى حضرة حجة الإسلام السيد محمد كاظم اليزدي الطباطبائي وحضرات العلماء الأعلام في النجف الأشرف وإلى أهاليها .

وصلنا كتابكم فأمعنا النظر فيه وأنكم لمحقون في إفادتكم أنّ الحكومة البريطانية رؤوفة ، وأسطع برهان على ذلك الرأفة التي عومل بها النجفيون في الحادثتين اللتين وقعتا في الستة شهور الماضية ، وبرهان آخر على ذلك الخطة السلمية التي نتبعها في تنفيذ الشروط المشترطة عليكم . فإننا لم نوقع العقاب بالأهالي الذين لم يخالفوا القانون ، بل أُولئك الذين خرقوا حرمته ومن ساعدهم على ذلك . وفي استطاعة النجف الأشرف أن تخرج سالمة من مأزقها الحالي إذا خضعت للشروط التي سبقت وعرضناها . ففي إمكان حضرات المجتهدين والعلماء الأعلام حكام النجف المسلمين ، لا بل الأحرى عليهم أن يطهروا بلدتهم من مفسديها ، كما وعليهم مساعدتنا على إيقاع العقاب بأُولئك الذين اقترفوا تلك الجريمة ، وعلى من حرّضوا على ارتكابها ، وسوف لا تقصر الحكومة في منح العفو متى آن الوقت المناسب . فليتأكد سكان البلدة المسلمين بأننا سنعاملهم بالحسنى إذا أظهروا بأعمالهم أنهم يستحقون منا تلك المعاملة . ولقد مضت سبعة أيام منذ قتل الكابتن مارشال ، ومع

ذلك فلم يعبّروا لنا أهالي النجف الأشرف عن خضوعهم ، ولم يقوموا بشيء ما لإرجاع القانون والنظام إلى نصابيهما والسلام .

القائد العام للجيوش البريطانية في العراق/ مارشال)[1]

استطاع أفراد بعض العشائر الذين راسلتهم جمعية النهضة الإسلامية من دخول النجف يوم ٢٧ آذار ١٩١٨ فانضموا إلى الثوار في الدفاع عن المدينة التي أخذت آثار الحصار تشتد عليها وخاصة مياه الشرب .

وفي يوم ٢٩ آذار عقد اجتماع في منزل السيد اليزدي ، ضمّ علماء الدين والأعيان لمناقشة تطورات الموقف ، وكيفية انهاء الحصار وإنقاذ الثوار من انتقام الإنكليز . فتم الاتفاق على توجيه رسالة جديدة إلى القائد العام للقوات البريطانية ، وقد جاءت لهجة الرسالة شديدة، أشارت إلى عدم تمسك الإنكليز بالوعود التي طرحوها عند احتلال بغداد بحفظ حرمات الإسلام ، وأنّ الحصار عملية غير انسانية . وعادت الرسالة فأكدت أنّ حل الأزمة يكون من خلال إصدار العفو .

و في ٣٠ آذار١٩١٨ قُدمت الرسالة إلى الجانب البريطاني وهذا نصها :

(لحضور حضرة القائد العام للجيوش البريطانية في العراق .

تلقينا تلغرافكم نمرة ٢٨٠٢ بتاريخ ٢٦ آذار١٩١٨ وأخذنا ما فيه بنظر التدقيق . تذكرون أنكم لم توقعوا العقاب بالأهالي الذين لم يخالفوا القانون ، ونحن نفصح بالصراحة أنّ البلاء والعقاب ما وقع ولن يقع إلّا على الأبرياء والضعفاء الذين لا جناية لهم ولا تقصير ، وقد نشرنا لعدالتكم (التي ذاع صيتها ولا حاجة فيها إلى برهان) طالبين رفع الحصار والأسر عن الأبرياء والضعفاء بإصدار العفو العام . وعسى أن لا يكون

---

(١) د . علي الوردي/لمحات اجتماعة من تاريخ العراق،الجزء٥،القسم ٢،ص٢٣٤ ـ ٢٣٥ .

خفيّ عليكم عجز العلماء وعامة الأهالي عمّا تقدر عليه دولة معظمة كالدولة البريطانية التي وعدت بحفظ حرمات الإسلام ورعاية المسلمين، كما أعلن القائد الفاتح «مود» في أوائل فتح بغداد، وأكّده الحاكم الملكي العام، بحفظ نواميس معابدنا التي صارت منذ أكثر من عشرة أيام هدفاً لرصاص المترليوز، وشؤون العلماء مهتوكة بهذا الحصار الشديد.

وبالنهاية نقول بكل صراحة بدافع النصيحة للدولة الفخيمة: إنّ هذا الحصار الذي أوجب تلف عدة من نفوس الأبرياء من الغرباء والمجاورين كل يوم بالقتل والجوع والعطش، كل هذا فضلاً عن مغايرته للرأفة والعدالة، ومخالف للنواميس الإنسانية وحفظ حقوق البشرية، وموجب لهتك الحرمات الإسلامية، وهو ضد المصلحة المرعية لمثل هذه الدولة الوحيدة بالسياسة، التي لا يعجزها حل مثل هذه المسألة الطفيفة.

أمّا العلماء فلم يقصّروا ولا يقصرون بالقيام بوظيفتهم في الوعظ والنصح والإرشاد، وكيف وهو من واجباتهم الدينية. ولكن لا تكاد تنحسم المادة بصرف الوعظ والنصح فقط حتى تنضم إليها مساعداتكم بالعفو والسياسة اللازمة في مثل هذا الوقت.

ولذلك الأمل فيكم أكيد بإصلاح هذه الغائلة بالتدابير الحازمة بالقريب العاجل إن شاء الله)[1].

وقد أضاف السيد اليزدي العبارة التالية، (نعم الصلاح بالإصلاح) وفيها يؤكد موقفه السابق في طلب العفو العام[2].

---

(١) عبد الرزاق الحسني/ ثورة النجف، ص٥٧.

(٢) الملفت للانتباه أنّ الكتّاب الذين تناولوا هذه الرسالة، تعرضوا لعبارة السيد اليزدي باشارات إدانة، مع أنهاواضحة الدلالة في تأكيدطلب العفو، لاسيما إذاعرفنا أنّ مراجع وكبارعلماء الشيعة اعتادوا على ايجازكلامهم بعبارة مقتضبة في أمثال هذه الأُمور.

أثارت الرسالة سلطات الاحتلال البريطاني ، فهي تشكّل وثيقة إدانة للسياسة البريطانية ، خصوصاً وأنّ الذي وقّع عليها المرجع الأعلى للشيعة . وقد لاحظت السلطة أنّ السيد اليزدي وبقية علماء الدين لم يتنازلوا عن مواقفهم في الاستمرار بمطالبة إصدار العفو العام ، أي رفضهم للشروط البريطانية ، كما أنّ الرسالة حمّلت الإنكليز مسؤولية استمرار الأزمة ؛ لذلك كان رد الفعل البريطاني قاسياً في لهجته ، حيث أوعز الحاكم السياسي العام في العراق إلى الكابتن بلفور أن يردّ على رسالة العلماء ، فكتب إليهم :

(حضرة حجة الإسلام السيد محمد كاظم اليزدي الطباطبائي وحضرات العلماء الأعلام .

سعادة الحاكم العام استلم كتابكم المؤرخ ٣٠ آذار سنة ١٩١٨م ، وهو يعتبر من الضروري أن أُبيّن لكُم بأنّ قولكم : إنّ البلد المقدس أصبح هدفاً لنيران المترليوز ، ليس مطابقاً للحقيقة . إذ أنه معلوم تماماً أننا لم نطلق نيراننا إلّا على الأشقياء الذين يطلقون نارهم علينا . وسعادته يرغب منكم أن تعلموا أنّ مثل هذه الأقوال لا تساعدكم في المدافعة عن واقعة النجف الأشرف .

كتب هذا الكتاب بأمر قائد الجيوش في الكوفة

الكوفة ٢ نيسان ١٩١٨ م)

حاكم سياسة الشامية كابتن بلفور)[1] .

في الرسالة إشارة إلى رفض السلطات البريطانية ، لمطالب السيد

---

(١) عبد الرزاق الحسني/ ثور النجف ، ص٥٩ .

اليزدي وعلماء الدين في حل الأزمة سلمياً . والعبارة الأخيرة فيها إدانة، لهم على مواقفهم من الثورة .

لم تكتف سلطات الاحتلال بهذا الردّ، فكتب القائد العام للقوات المحتلة في العراق بتاريخ ٣ نيسان ١٩١٨ الرسالة التالية :

(حضرة آية اللّه حجة الإسلام السيد محمد كاظم اليزدي الطباطبائي وسائر العلماء الأعلام .

قصاص البلدة الذي تضمنته شروطنا لم يبتدىء بعد ، وهو لا يحتوي على أذية الأبرياء . الماء الموجود في البلدة كاف لحفظ النفوس على ما بلغنا ، وأمّا قطع الواردات الخارجية فلا ينتج عنه سوى عدم راحة الأهالي . وقد تبيّن مراراً إلى القائد العام للجيوش أنّ الأهالي الخاضعين للقانون هم الجانب الأكبر ، وهذا ما يعظم خجلهم لعدم اتخاذهم أيّ إجراءات ضد الأشقياء الذين يستمرون على تجرّيهم علينا . لا نمس بأيّ أذى أيّ شخص روحاني أو أيّ شيء مقدس ، فإننا نحترم المحلات المقدسة المختصة بجميع الأديان ؛ لكن الأهالي هم أنفسهم الذين يجلبون الخجل على بلدتهم المقدسة لعدم مقاومتهم القاتل وبذل جهودهم تلقاء تنفيذ القانون والنظام . لم يتقدم إلى الآن سبب يوجب منح العفو ، ولم يصل إلى القائد العام للجيوش أيّ كتاب يظهر شعور الأسف على قتل الكابتن مارشال من أيّ مصدر معتبر خارج بغداد والكاظمية . بناء عليه لا يُخفف الحصار ، وربما تقتضي الضرورة آناً ما باتخاذ إجراءات أشد في تنفيذ القيام بشروطنا .

القائدالعام للجيوش البريطانية في العراق)[1] .

---

(١) عبد الرزاق الحسني/ ثورة النجف ، ص٦١ .

الجواب البريطاني يتضمن التهديد الصريح ، ويؤكد أنّ سلطات الاحتلال متمسكة بتنفيذ الشروط التي أعلنتها ، وفي حالة عدم الاستجابة لشروطها فإنها ستصعد من إجراءات الحصار .

أخذت ردود الفعل الإسلامية تضغط على البريطانيين في حصارهم الشديد لمدينة النجف الأشرف ، فقد رفع القنصل الإيراني مذكرة إلى سفير إيران في بغداد يخبره بأوضاع الجالية الإيرانية في النجف[١] .

وكتب « ويلسن » الذي تعيّن في تلك الأيام بمنصب الحاكم العام ، في مذكراته يصف تلك الضغوط بالقول :

(إنّ التوتر بلغ أشده وخيف من ردود فعل غير حميدة في بعض الأوساط ، وقد زاد أهل السُنّة في بغداد من مصاعبنا عندما أفصحوا عن ابتهاجهم علانية بوقوعنا في الفخ السام . واتصل علماء الشيعة في أنحاء إيران والعراق بالحكام الإنكليز ، حيث أبدوا مخاوفهم من ظهور استنكار عام ، وعرضوا طلبات ضخمة للتسامح مع أهل النجف ، أو اقتراحات للتوسط بيننا وبينهم . وأفصحت الحكومة الإيرانية للوزير البريطاني في طهران عن مخاوفها من حدوث استثارات خطرة في المشاعر الدينية الإيرانية ...

وجاءني إلى دائرتي في بغداد وسطاء يقدمون اقتراحات من عندهم للوصول إلى حل سلمي ، ووصلتنا رسائل خالية من التوقيع تهدد بالاغتيالات ، كما وردت برقيات من الهند ولندن تدل على خشيتهم من عواقب الإجراءات الصارمة التي قمنا بها ضد النجف)[٢] .

---

(١) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص٢٨٣ .

(٢) د .علي الوردي/لمحات اجتماعة من تاريخ العراق الحديث،الجزء٥،القسم٢،ص٢٣٨ .

رغم هذه الضغوط إلّا أنّ السلطات الاحتلالية لم تفكر في تخفيف الشروط ، وأصرّت على تشديد الحصار حتى تتحقق شروطها في الانتقام من النجف الأشرف .

وخلال تلك الأيام وقعت اشتباكات عنيفة بين الثوار وبين القوات البريطانية ، وكانت آثار الحصار قد أثرت بشدة على الأهالي ، وفتك بهم الجوع والعطش ، وقد فقد رجال الثورة الأمل بإمكانية وصول نجدات من العشائر العراقية ، خصوصاً وأنّ أحد رسلهم إلى العشائر استطاع دخول المدينة ليلة الخامس عشر من الثورة (٢ نيسان١٩١٨ م) وأخبر جمعية النهضة الإسلامية بأنّ الإجراءات البريطانية تحول دون مساعدة العشائر للثورة ؛ لأنّ السياسة البريطانية توزعت بين الإرفاق والإرهاب[١] .

في الصباح الباكر من يوم ٣ نيسان ١٩١٨م (٢١ جمادى الثانية ١٣٣٦هـ) عقد رجال الثورة اجتماعاً سرياً ناقشوا فيه الظرف العام الذي يحيط بهم . وقد تأكّد لهم أنّ المقاومة غير مجدية لعدم وصول الإمدادات من خارج النجف ؛ لذلك بدأوا يفكرون بالحلول السلمية التي يمكن أن تتم عن طريق المفاوضات[٢] . وفي أثناء اجتماعهم وصلتهم دعوة للحضور إلى منزل السيد اليزدي، حيث عقد اجتماع حضره العلماء والأعيان . كان هذا الاجتماع هاماً في مسار الحوادث ، وقد أراد فيه السيد اليزدي أن يحرك المفاوضات مع الإنكليز لإنقاذ الثوار من انتقامهم، لكن أجواء الاجتماع كانت متشنجة، فقد أعلن مهدي السيد سلمان رئيس محلة الحويش براءته من الثورة ، وهو معروف بميله إلى

---

(١) جعفر الشيخ باقر آل محبوبة/ ماضي النجف وحاضرها ، الجزء الأول ، ص ٣٤٨ .
(٢) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص٢٨٩ .

الإنكليز ، مما دفع كاظم صُبّي إلى الرد عليه بأنّ أولاده وبعض أتباعه اشتركوا في تدبير الثورة[١] . حاول السيد اليزدي الإصلاح بينهم ، وقدّمَ اقتراحه بضرورة التفاهم مع السلطات البريطانية ، والموافقة على بعض شروطها ، حيث لا يمكن التفاهم معها بدون ذلك .

تمّ الاتفاق بعد النقاش الساخن على كتابة عريضة إلى الإدارة البريطانية يبدي فيها الثوار ندمهم على ما وقع ويظهرون الطاعة ؛ ليكون ذلك أساساً للمفاوضة معهم .وقد كتبوا العريضة فعلاً ، لكن مهدي السيد سلمان وأتباعه امتنعوا عن توقيعها ، فأجبرهم السيد اليزدي على التوقيع . وعندما خرج الرسول ليوصلها إلى الإنكليز ، أخذها اتباع مهدي السيد سلمان ومزقوها[٢] .

إنّ خطوة مهدي السيد سلمان ذات أثر سلبي واضح في مسار الحوادث ، حيث أحبطت صيغة مقبولة اتفق عليها السيد اليزدي وزعماء الثورة ؛ لتكون خطوة على طريق الحل ، وانقاذ النجف وقادة الثورة من الانتقام البريطاني المرتقب .

يقول حسن الأسدي بشأن موقف جماعة مهدي السيد سلمان : (غير أنّ بعض الموالين للسلطة ـ البريطانية ـ لا يرون غير التخلص من زعماء الثورة الذين لا يمكن أن يكون للموالين نفوذ في البلد بوجودهم ؛ لذلك حالوا دون خروج مبعوثي اليزدي إلى الكوفة لوضع أُسس المفاوضات ، كما أنّ بعضهم اتصل بالإنكليز وأشعرهم بخذلان الثوار ، فلا يجب أن

---

(١) كان كاظم صُبّي يقصد بذلك ردع مهدي السيد سلمان عن الانسياق إلى جانب الإنكليز . لكن ذلك لم ينفع ، فقد كان لهذا الأخير دوره في الإساءة للثورة ، وقد مهد أتباعه للإنكليز اقتحام المدينة .

(٢) د .علي الوردي/لمحات اجتماعة من تاريخ العراق الحديث،الجزء٥،القسم٢،ص٢٣٩ .

يتساهلوا معهم بأيّ حال . وبذلك فشلت محاولة الوساطة التي كان يعلّق عليها الناس والثوار كل الآمال . وفعلاً ظل الثوار يترقبون النتائج دون أن يعلموا بما دبّره الموالون)[١] .

وكان هؤلاء قد التقوا بلفور صباح يوم ٤ نيسان، مما جعل بلفور ـ بعد أن انكشف لديه الوضع العسكري داخل النجف، وتفكير الثوار ـ يتشدد في الشروط السابقة، وبذلك تغيّر الموقف بصورة أكثر تعقيداً بالنسبة للثوار .

حاول السيد اليزدي تدارك الموقف ، فعقد يوم ٤ نيسان اجتماعاً في داره ، دعا له زعماء النجف وكرر اقتراحه السابق عليهم ، غير أنّ جماعة مهدي السيد سلمان عمدوا مرة ثانية إلى تأزيم الاجتماع فانفض دون نتيجة[٢] .

إضطر السيد اليزدي أمام الأزمات المفتعلة التي يصنعها جماعة الموالين للسلطة البريطانية ، أن يبعث وفداً إلى الكوفة وبغداد في نفس اليوم ، لمقابلة المسؤولين البريطانيين والتفاوض معهم بشأن تخفيف الشروط المفروضة على الثوار . وقد ضم الوفد الشيخ جواد الجواهري والشيخ محمود الهندي والشيخ علي كاشف الغطاء والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء والسيد رضا اليزدي . اجتمع الوفد في الكوفة مع الكابتن بلفور الذي أصرّ على تنفيذ الشروط السابقة . ثم توجه بعد ذلك الشيخ جواد الجواهري والشيخ محمود الهندي إلى بغداد لمواصلة الجهود مع القيادة البريطانية[٣] .

---

(١) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص٢٩٠ ـ ٢٩١ .
(٢) د .علي الوردي/لمحات اجتماعة من تاريخ العراق الحديث،الجزء٥،القسم٢،ص٢٣٩ .
(٣) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص٢٩٤ ، ٢٩٧ .

وفي المساء حاول الثوار الهرب من النجف غير أنّ المحاولة فشلت لشدة الحصار ، فعادوا إلى مواقعهم عند الفجر . وفي صباح ٥ نيسان وصل رسول من الإنكليز إلى مهدي السيد سلمان يطلب منه مقابلة بلفور، فذهب إلى مقر بلفور خارج سور المدينة ، وعاد يحمل الإنذار التالي إلى أهالي النجف :

(منشور إلى أهالي بلدة النجف الأشرف

١ ـ إنّ إطلاق النيران المستمرة من الأشقياء على العساكر البريطانية لا يمكن أن يحتمل أكثر .

٢ ـ وبالنظر إلى هذا ستخذ الإجراءات التي أجدها ضرورية ، غير أنّ هذه الإجراءات ستسري في بادىء الأمر على بعض المحلات الخارجة عن البلدة ، فعلى الأهالي أن يبتعدوا عن الأسوار وعن نواحي البلدة كي يسلموا من الضرر ، وأنصحهم أن يختبئوا داخل السراديب بينما الـ[illegible] افع (الطواب) تطلق نيرانها .

٣ ـ وليتأكد حضرات العلماء الأعلام والأهالي الخاضعون أنه لا يحصل أيّ ضرر للمحلات المقدسة داخل البلدة .

الكوفة ٥ نيسان١٩١٨

قائد جيوش النجف والكوفة) .

أذاع مهدي السيد سلمان هذا الإنذار على الناس ، وذكر أنّ الإنكليز أمهلوا البلدة ٢٤ ساعة لكي يسلّموا قتلة مارشال الخمسة والعشرين ، فعمّ الفزع بين الناس وأخذ الساكنون قرب السور يتركون بيوتهم على عجل ويلجأون إلى داخل المدينة[1] .

---

(١) د .علي الوردي/لمحات اجتماعة من تاريخ العراق الحديث،الجزء ٥،القسم٢،ص ٢٣٩ .

كان يوم ٦ نيسان حاسماً في مسار الثورة ، فقد ذهب مهدي السيد سلمان وعبد المحسن شلاش إلى الإنكليز بسبب التوتر الذي خيّم على المدينة بعد الإنذار البريطاني . وعندما عادا إلى داخل النجف ، أخبرا الثوار أنّ الإنكليز أعلنوا عدم قصف مواقع الثوار تمهيداً لإجراءات مفاومضات الصلح التي تظاهر الإنكليز بالموافقة عليها[١] ، وكانت هذه خدعة من الإنكليز .

وفي الحقيقة أنّ الإنكليز كانوا يخططون لشن هجوم واسع يقتحمون به المدينة من التل الجنوبي الكائن في محلة الحويش وهو أهم المواقع العسكرية .

يصف عبد الرزاق الحسني ما حدث مساء ذلك اليوم بقوله : (. . بلغ مسامع السلطة الإنكليزية أنّ الثوار يتركون مراكزهم إلى آلهم في الصباح الباكر ، ليأخذوا قسطاً من الراحة ويغيروا ملابسهم ، فتواطأت مع الميالين إلى المسالمة للاستيلاء على التل الجنوبي . . وكان السيد مهدي السيد سلمان رئيس محلة الحويش من المخالفين للثورة منذ البداية ، وعُرف عنه بين النجفيين أنه من الممالئين لسلطات الاحتلال . فأوعز إلى جماعته من ثوار المحلة أن يتركوا حراسة التل ؛ لتستطيع السلطة أن تدخل المدينة من هذه الفجوة ، وتنهي المشكلة التي كانت تتخبط فيها ، وفي الوقت نفسه سرت شائعات بين المقاتلين مآلها أنّ الحكومة البريطانية توشك أن تتوصل مع الثوار إلى وقف القتال والتفاهم مما فتّ في عضدهم .

وما كادت تشرق الشمس على «مقلاب الحويش» صباح يوم الأحد

---

(١) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص٢٩٨ .

٢٥ جمادى الآخرة ١٣٣٦هـ (٧ نيسان ١٩١٨م) حتى شرعت المدفعية الإنكليزية في قذف حممها بشدة أذهلت المحاربين والمسالمين على حد سواء ، وقد دام هذا القصف نحو الساعة ، وإذا بحملة القنابل اليدوية من الهنود السيك والكوركا ، يرتقون التل المذكور تحت ستار من النار الكثيفة ، ويحتلون خنادق الثوار بيسر ، فتداعت المقاومة . وبالاستيلاء على هذا التل ، تمت السيطرة على النجف . .)[١] .

بعد اقتحام المدينة بساعتين توجه ثلاثة من الضباط الإنكليز وقد سحبوا معهم سلك الهاتف وتوجهوا إلى منزل السيد اليزدي ، حيث كان على الخط الحاكم العام في بغداد ، وكان الغرض من ذلك بعث الاطمئنان في نفوس الشيعة ، فلقد كان سفراء الدول الإسلامية في بغداد مجتمعين في مقر الحاكم البريطاني[٢] .

قرر الإنكليز هدم السور من ناحية محلة العمارة . وقد بعثوا الرسالة التالية إلى السيد اليزدي في هذا الخصوص :

(حضرة آية اللّه السيد محمد كاظم الطباطبائي دامت بركاته .

بعد السلام . إني مأمور من قبل القائد العام لأبلغكم أنّ جنابه قرر إطلاق المدافع على نواحي محلة العمارة بكرة صباحاً . تقرر بموجب أمر قائد الكوفة والنجف ـ بناء على وساطة مندوبي حضرتكم : الشيخ محمود أغا والشيخ صاحب الجواهر عند سعادة القائد العام ـ إدخال الماء إلى المدينة ، وترخيص الزوار والمسافرين لمغادرتها ، وأنا مشغول بترتيب ذلك . فإنّ مقصد القائد العام رفع الصدمات الزائدة التي تلحق الأبرياء ،

---

(١) عبد الرزاق الحسني/ ثورة النجف ، ص٦٣ .

(٢) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص٣٠٦ .

بسبب حركات المجرمين ، ولي أمل أن أتشرف بحضرتكم في هذا القرب واستدعي لحضرتكم دوام الصحة .

٩ أبريل ١٩١٨م

بلفور

حاكم سياسة الشامية)[١]

لم يستطع الإنكليز عند دخولهم المدينة إلقاء القبض على الثوار ، فقد سارعوا إلى الاختفاء داخلها ؛ لذلك أعلن الإنكليز عن مكافأة نقدية لكل من يلقي القبض على أحد الأشخاص الذين اشتركوا بالثورة ، كما هددوا الذين يخفون رجالها بالعقوبة الصارمة . وكان مهدي السيد سلمان وجماعته يقومون بدور البحث عن الثوار في المنازل ، وقد استخدموا القسوة والتعذيب ضد بعض العوائل لانتزاع اعتراف منهم عن أماكن اختفاء ذويهم[٢] . وتمكّنت حملات التفتيش من القبض على معظم الذين اشتركوا بالثورة ، وسلّم بعض الزعماء أنفسهم للسلطة بدافع الكرامة .

احتج السيد اليزدي على مواصلة الإنكليز حصارهم للمدينة ، وطالب بلفور ، عندما زاره الأخير مع مجموعة من الجنود في ٢٠ نيسان، برفع الحصار وتزويد النجف بالماء والمواد الغذائية والكف عن تهديم البيوت ، فأجابه بلفور أنّ السلطات ستمنح اجازات لمن يريد الخروج من المدينة ، وستزود النجف بالمواد الغذائية ، وأنّ السلطات قررت هدم البيوت الملاصقة للسور فقط ، أمّا الحصار فإنّه سيرفع إذا ما تم القبض

---

(١) عبد الرزاق الحسني/ ثورة النجف ، ص٦٩ - ٧٠

(٢) جعفر الخليلي/ هكذا عرفتهم ، الجزء الرابع ، ص٩٥ - ٩٦ .

على بقية الثوار .

لم تكن وعود الكابتن بلفور حقيقية ، ولم يستجب الإنكليز لمطالب السيد اليزدي السابقة ، ففي ٢٢ نيسان أرسلوا إليه برقية مفادها أنّ السلطة لن تزود المدينة بالمواد الغذائية قبل تسليم الثوار[١] .

في ٢٨ نيسان توجه بلفور إلى النجف وذهب إلى منزل السيد اليزدي وكان معه عدد من الضباط ونحو خمسين جندياً يسحبون معهم سلك الهاتف . فدخل بلفور على السيد اليزدي واختلى به فترة من الزمن ، حيث فاتحه في أمر علماء الدين الذين وجد الإنكليز أسماءهم في الوثائق التي تركها الأتراك في منطقة (عانه) بعد انسحابهم ، وأهمهم السيد محمد علي بحر العلوم والشيخ محمد جواد الجزائري . ويقال أنّ ويلسن تحدّث مع السيد اليزدي بالهاتف من بغداد[٢] .

كان السيد بحر العلوم والشيخ الجزائري ضمن القائمة التي وزعها الإنكليز يوم ٨ نيسان بأسماء المطلوبين للمحاكمة ، لكنهما ظلا مختفيين، وبعد زيارة بلفور للسيد اليزدي ، سلّم الشيخ محمد جواد الجزائري نفسه للسلطة في ٣٠ نيسان ، وفي ١٢ مايس استدعى الكابتن بلفور السيد محمد علي بحر العلوم وأبلغه أنه مطلوب من قبل الحكومة في بغداد .

يقول الدكتور عبد اللّه النفيسي : إنّ السيد اليزدي توسط لدى السلطات لتخفيف حكم الإعدام بحق السيد بحر العلوم إلى النفي[٣] .

---

(١) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص٣٢٥ .

(٢) د .علي الوردي/لمحات اجتماعة من تاريخ العراق الحديث،الجزء٥،القسم٢ص ٢٤٨ .

(٣) د. عبداللّه النفيسي/ دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، ص٦٢ .

ويقول السيد عبد العزيز الطباطبائي : إنّ السيد اليزدي كان يتوسط للثوار، وإنه توسط فيمن توسط لهم ، للميرزا أحمد ابن الشيخ محمد كاظم الخراساني ، وكان الإنكليز قد قبضوا عليه أثناء محاولته اجتياز الحصار خلال أحداث الثورة ، وأنقذه من الإعدام[١] .

إنّ من الضروري القول أنّ الإنكليز لم ينفّذوا كل ما كان يريده السيد اليزدي رغم أهمية موقعه كمرجع أعلى للشيعة ، كما أشرنا مثلاً إلى اجتماع بلفور به في ٢٠ نيسان ، وكما حدث أكثر من مرة خلال مساعيه لاستحصال العفو عن الثوار خلال أحداث الثورة .

بعد أن تم إلقاء القبض على المطلوبين ، رُفع الحصار عن المدينة في ٤مايس ١٩١٨ م (٢٢ رجب ١٣٣٦هـ) بعد أن استمر ستة وأربعين يوماً .

وفي ٢٥ مايس انتهت محاكمات الثوار ، وقد نُفّذ حكم الإعدام بأحد عشر ثائراً ، بعد أن خُفّف إلى النفي عن السيد محمد علي بحر العلوم بوساطة السيد اليزدي ، وعن الشيخ محمد جواد الجزائري بوساطة الشيخ محمد تقي الشيرازي وشيخ الشريعة الأصفهاني ، وصدرت الأحكام بنفي ١٢٣ شخصاً .

أثارت هذه الأحكام موجة من السخط في أجواء النجف وغيرها ، وذهب يوم ٢٨ مايس جمع من علماء الدين وأعيان النجف إلى بغداد في محاولة لتخفيف أحكام الإعدام ، لكن دون جدوى ، فقد نُفّذ الحكم يوم ٣٠ مايس .

وكان السيد اليزدي وعدد من العلماء قد تركوا النجف يوم ١٣ مايس إلى الكوفة ، يقول السيد عبد الرزاق الحسني :

---

(١) مقابلة مع السيد عبد العزيز الطباطبائي في ٢١ رمضان ١٤١٤ هـ (٤ آذار ١٩٩٤) .

(وكان السيد محمد كاظم اليزدي قد رفض طلب الإنكليز بمزايلة النجف ، بعد أن شددوا الحصار عليها وأذاقوا أهلها ضروب العذاب والاضطهاد ، فانتهز فرصة رفع هذا الحصار الآن وانتقل إلى الكوفة ، كما انتقل إليها شيخ الشريعة ، وغيره من العلماء والأعلام الذين أبت مروءتهم إلّا أن يشاطروا الأهلين آلام الحصار والعذاب)[1] .

وبذلك انتهت ثورة النجف ، وهي أول مواجهة بين الإنكليز وبين الشعب العراقي ، وقد وضع مشروعها الثوري علماء في جمعية النهضة الإسلامية .

خلاصة موقف اليزدي من الثورة

إنّ استعراضنا للأحداث التي سبقت ثورة النجف الأشرف ، ثم أحداث الثورة التي اندلعت بعد عملية الحاج نجم البقال في ١٩ آذار ١٩١٨ ، يضع أمامنا النتائج التالية :

أولاً : كان علماء الشيعة في جمعية النهضة الإسلامية يخططون لثورة عامة في العراق تنطلق من النجف الأشرف ، وتشترك فيها العشائر العراقية في المناطق الأُخرى ، غير أنّ الاختلاف بين أعضاء الجمعية حول موعد الثورة ، جعل الجمعية تنقسم داخلياً إلى قسمين ، أحدهما يرى التريث والآخر يرى أهمية الاستعجال . وقد نفّذ القسم الثاني خطوته بقيادة الحاج نجم البقال .

ثانياً : حدثت بعد عدة ساعات من العملية حادثة عرضية وضعت

---

(١) عبد الرزاق الحسني/ ثورة النجف ، ص٨٥ .

سعد الحاج راضي أحد زعماء النجف أمام مأزق حقيقي ، قرر بتأثيره مواجهة الإنكليز بدعم زعماء النجف واستجابة رجالها وأبنائها .

ثالثاً : حاول السيد اليزدي منع حدوث الصدام المسلح مع الإنكليز باعتبار أنّ الأجواء لا تساعد على ثورة عاجلة ، كما كان يرى ذلك أغلب علماء الدين ، لكن اندفاع سعد الحاج راضي وفورة الحماس عند الزعماء المحليين حال دون ذلك .

رابعاً : أدركت جمعية النهضة الإسلامية أنها أصبحت أمام الأمر الواقع ، فقررت المضي في طريق الثورة ، وبذلت جهودها لاستنهاض العشائر للاشتراك في الثورة وإنقاذ النجف من محنتها ، غير أنّ الإجراءات البريطانية السياسية والعسكرية حالت دون نجاح مساعي الجمعية .

خامساً : شعر زعماء النجف أنهم يواجهون حصاراً شديداً ، لذلك عمدوا إلى تزويد منزل السيد اليزدي بالمواد الغذائية من أجل أن يستطيع مواجهة ظروف الحصار ، فقد كانوا على علاقة وثيقة به .

سادساً : بعد مداولات السيد اليزدي مع زعماء الثورة ، كان الزعماء على استعداد لإنهاء الثورة فيما لو وافق الإنكليز على إصدار العفو العام ، وقد بذل السيد اليزدي جهوده المتواصلة في هذا الاتجاه من خلال الرسائل المتبادلة التي أشرنا إليها ، ومن خلال مبعوثيه إلى الإنكليز . وأثناء تبادل الرسائل بين السيد اليزدي وبقية العلماء وبين السلطات البريطانية المحتلة ، تأزم الموقف بين الطرفين ، وأشارت رسالة الحاكم الملكي العام بتاريخ ٣ نيسان ١٩١٨ أنّ للسيد اليزدي علاقة بالثورة .

سابعاً : حاول السيد اليزدي بعد أن وصل الثوار إلى نهاية صعبة ،

بذل جهد جديد لإنقاذهم ، لكن مهدي السيد سلمان زعيم محلة الحويش أحبط مشروعه ، وراح ينسق مع الإنكليز على حسم عسكري خاطف ينهي الثورة ، وبالفعل نجح في نشاطه وشكره الإنكليز على موقفه .

ثامناً : طلب الإنكليز من السيد اليزدي مغادرة النجف تمهيداً لقصفها، فرفض ذلك ؛ لأنه أراد حماية الثوار والمدينة من الانتقام البريطاني .

تاسعاً : حاول السيد اليزدي إنهاء الحصار بعد اقتحام الإنكليز المدينة، لكن الإنكليز رفضوا طلبه ، كما رفضوا وساطاته الأُخرى لإنقاذ الثوار المحكومين بالإعدام ، ولم يستجيبوا له إلّا في تخفيف حكم الإعدام عن السيد محمد علي بحر العلوم والميرزا أحمد الخراساني .

ويؤكّد السيد عبد العزيز الطباطبائي في أكثر من لقاء أجريته معه ، على وساطات سرية بذلها السيد اليزدي لإنقاذ الثوار من الإعدام ، لكن الإنكليز لم يستجيبوا له .

إنّ مراجعة مسلسل الحوادث يبين أنّ الإنكليز كانوا مصممين على الانتقام من الثوار ، وأنّ أيّ محاولة في هذا الخصوص كانت مرفوضة ، وفي إحباط مشروع السيد اليزدي الأخير دلالة على ذلك . وهذا ما يؤكّده « لونكريك » حيث كتب يقول :

(كان الإنكليز قد اتخذوا قرارهم بقمع ثورة النجف عسكرياً ، حيث اعتبرت القيادة البريطانية أنّ إبداء أيّ ضعف ظاهر إزاء ذلك من شأنه أن يؤدي إلى نتائج أشد سوءاً)[1] .

---

(١) ستيفن لونكريك/العراق الحديث ، الجزء الأول ، ص١٦٢ .

عاشراً : كان السيد اليزدي الوحيد بين مراجع وعلماء الشيعة الكبار الذي واكب الحوادث طوال فترة الثورة مواكبة فعلية ، من خلال سعيه المتواصل لاستحصال العفو التام عن الثوار ، وإنهاء الحصار المضروب على النجف الأشرف .

هذه خلاصة مواقف السيد اليزدي خلال الحوادث التي شهدتها مدينة النجف في مواجهتها الثورية مع الإنكليز . ولم يتخذ السيد اليزدي قراراً معارضاً لقرار الثوار ، بل إنّ الخطوات التي اتخذها كانت بالاتفاق مع زعماء الثورة وبقية علماء الدين في النجف الأشرف طوال أيام الثورة .

إشكالية النص التاريخي

رغم التهم الكثيرة التي وجهت للسيد اليزدي ، وحاولت البرهنة على علاقته الودية أو المتعاطفة مع الإنكليز ، إلّا أنه لم تظهر أيّ وثيقة تؤيد هذا الاتجاه . فكل الذي صدر لا يعدو عن كونه تصورات وآراء كُتبت بعد الاحتلال البريطاني للعراق ، وكان معظمها آراء الكتّاب الإنكليز . وهؤلاء لم يوردوا نصاً وثائقياً يبيّن علاقة السيد اليزدي بالإدارة البريطانية ، إنما الذي صدر عنهم آراء ساقوها في كتاباتهم يزعمون فيها تعاطف السيد اليزدي وتأييده للسياسة البريطانية ، وأبرزهم في هذا الخصوص المس « بيل » و « ولسون » .

أمّا المؤرخون العرب الذين عاصروا اليزدي فلم يوردوا أيّ وثيقة إدانة بحقه ، كما أنهم لم يتعرضوا لمسألة علاقته بالإنكليز ، باستثناء بعض الكتابات التي صدرت بعد سنوات عديدة من وفاته عام ١٩١٩م . وكان تعرضهم له بصورة هامشية تنطلق في تحميله ضعف الموقف المضاد

للسياسة البريطانية ، وليس التعاطف أو التعاون معها . وقد استندت على التصور والتحليل دون الوثيقة والدليل التاريخي القاطع .

إنّ الملاحظة التي تستحق الدراسة والتأمل ، هي أنّ السيد اليزدي واجه حملة التشكيك بعد وفاته بسنوات طويلة ، وقد أخذت هذه الحملة خطاً تصاعدياً كلّما ابتعد الزمن عن فترة الحدث ، مما يشير إلى أنّ الكتابات الحديثة أخذت منهج التشكيك في مواقف السيد اليزدي من الإشارات الأولية التي سجلها المؤرخون الإنكليز بالدرجة الأساس . فلقد تحولت إشاراتهم مع مرور الزمن إلى علامات تاريخية مفروضة على منهج البحث التاريخي ، وكأنها وقائع مسلّمة الصحة ، وفي ذلك خلل علمي كبير ، يسيء إلى الموضوعية التاريخية .

إنّ هذه القضية هي مما ابتلي به التاريخ بصورة عامة . فالحدث الذي يفتقر إلى المادة التاريخية ، يدفع الباحث بصورة قد تكون غير مقصودة إلى اعتماد الإشارة الخافتة والرأي الضعيف ، كمعلومة أولية ، ثم يلجأ إلى محاولة تدعيمها من خلال التحليل والاستنتاج ، ليجعل من المعلومة العابرة حقيقة تاريخية . وربما يُقدّرلهذا النمط من المنهجية أن يتعمق تدريجياً ويتحول إلى اتجاه تاريخي سائد ، وهذا ما نراه قد حصل في مسألة تاريخية حساسة مثل شخصية السيد كاظم اليزدي . وفي الحقيقة أنّ تحليل التاريخ لا يمكن أن يكون توثيقاً نهائياً للتاريخ ، وبديلاً عن المعلومة الموثقة ، لأنه يبقى رأياً قابلاً للنقاش . وربما أغفل الباحث واقعة تاريخية لم تتوفر له ، مع أنّ دلالاتها ذات قيمة مؤثرة على الخط التحليلي الذي سلكه .

إنّ الذي نذهب إليه في هذا السياق أنّ الموقف التاريخي من السيد

اليزدي ،اعتمد التحليل بدل الوثيقة ، وقدّم التصورات الجاهزة على الحقائق المهملة ، فكانت النتيجة أن انطلقت الدراسات المتأخرة من المواقف المسبقة إزاء السيد اليزدي ، وتعاملت معها على أنها المسلّمة التي يجب أن تُدعم وتُثبّت كحقائق لا يشوبها خلل .

لقد اعتمدت الدراسات الحديثة التي تدين السيد اليزدي على التقارير والكتابات البريطانية بالدرجة الأُولى ، ثم على الإشارات التي وردت في كتابات بعض شخصيات التاريخ العراقي ثانياً ، وهذه محدودة جداً ، لأنّ الذين عاصروا تلك الأحداث وكتبوا عنها كانوا قلّة من الآحاد ، وهؤلاء لم يتطرق بعضهم لموضوع السيد اليزدي ، ولم يثر أيّ شك حول شخصيته ، والبعض الآخر تعرّض له محمّلاً إياه مسؤولية عدم التدخل بالموقف السياسي ، وميله إلى الصمت . مع ملاحظة هامة ، هي أنّ القسم الثاني من الكتابات تحتاج إلى توثيق ، مثل مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي التي نشرت في مجلة الثقافة الجديدة الصادرة عن الحزب الشيوعي العراقي ، حيث إنّ هذه المذكرات لا تعتبر موثقة ؛ لأنها تعرضت للتحريف ، وفي ذلك خسارة لمصدر تاريخي هام .

وعلى هذا نلاحظ أنّ إثارة الشكوك حول شخصية السيد اليزدي لا تستند على معلومة صريحة ، وتفتقر إلى التوثيق التاريخي ، وأنّ المصدر الأساس في الموضوع هو الكتابات البريطانية ، التي أطلقت عبارات عامة حول علاقة السيد اليزدي بالحكم البريطاني دون تقديم نص تاريخي في هذا الخصوص .

إنّ الاعتماد على التصورات المسبقة والأحكام الجاهزة ، هو الذي جعل السيد اليزدي يحاط بالتهم والشكوك ، ثم تحولت هذه الشكوك إلى

اتجاه سائد فيما بعد . وسنحاول هنا مناقشة النصوص التاريخية الواردة في الكتابات البريطانية ، ثم أثرها على الكتابات الحديثة .

السيد اليزدي في النصوص الإنكليزية

رغم غنى أرشيف وزارة الخارجية البريطانية بالوثائق الخاصة بالعراق منذ الحرب العالمية الأُولى ، ورغم انتهاء مدة الحظر على نشر الوثائق ، إلّا أنه لم تصدر أيّ وثيقة تدعم مزاعم علاقة السيد اليزدي بالإدارة البريطانية . وكل الذي نُشر هو من قبيل الرسائل التي أوردناها في الحديث عن ثورة النجف ، وهي تشير إلى نتائج معاكسة لما تدّعيه الكتابات التاريخية حول علاقة السيد اليزدي بالسلطات المحتلة آنذاك . ومع ذلك شكلت الكتابات البريطانية سواء التقارير أو المؤلفات مصدراً اعتمده الباحثون فيما بعد ، واعتبروه الأساس في إصدار حكم الإدانة بحق السيد اليزدي .

وسنحاول هنا اختيار نماذج للمناقشة من النصوص الإنكليزية التي استندت عليها الكتابات التاريخية الحديثة .

١ ـ كتبت المس بيل تتحدث عن موقف اليزدي عندما بدأت القوات البريطانية احتلالها للعراق :

(كان المجتهد الأكبر ـ في وقت الاحتلال ـ السيد محمد كاظم اليزدي وكان الأتراك قد ألحّوا عليه بأن يفتي بالجهاد ولكنه امتنع عن ذلك مدة من الزمن . ثم أفتى به بعد ذلك لأجل أن يكون معلوماً لدى الجميع بأنه لا يرى أنّ الظروف تستدعي الجهاد . على أنّ ابنه الأكبر نشط في الدعوة إلى الجهاد خلال شتاء ١٩١٤ ـ ١٩١٥م ، لكن المعاملة التي عوملت بها

المدن المقدسة بعد ذلك من قبل الأتراك ، أيدت موقف الأب وعدّلت من موقف الابن)[١] .

من المسلّم به تاريخياً أنّ السيد اليزدي كان من أوائل مراجع الدين الشيعة الذين أفتوا بالجهاد . وقد أشرنا في الفصل السابق إلى فتاواه ومواقفه عندما تعرّض العراق للهجمة الاستعمارية البريطانية .

فقد بعث السيد اليزدي بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩١٤م (١محرم الحرام ١٣٣٣ هـ) إلى الشيخ خزعل حاكم عربستان ، يأمره بالدفاع عن البصرة بقوله :

(وأنت في ثغر مهم من تلك الثغور . فالواجب حفظ ذلك الثغر عن هجوم الكفار بكل ما تتمكن ، كما يجب ذلك على سائر العشائر القاطنين في تلك الجهات ، واللازم عليك تبليغ ذلك إليهم ، كما أنه يحرم على كل مسلم معاونة الكفار ومعاضدتهم على محاربة المسلمين ...)[٢] .

ونورد هنا نص الرسالة التي أرسلها السيد اليزدي إلى والي بغداد عندما تعرض العراق للغزو البريطاني ، يخبره بإصدار فتواه بوجوب الدفاع عن بيضة الإسلام ، وبإرسال ابنه السيد محمد إلى ساحة القتال ، كتب السيد اليزدي يقول :

(. . فإنه لما دهم الخطب واستفحل البلاء وأُعضلت النازلة على ثغور الإسلام والمسلمين وكان من أهم الواجبات وأعظم شرايع الدين أن ينهض كل مسلم متمكن للدفاع عنه حسب مقدوره ، ولا يسوغ لمؤمن

---

(١) غرترود بيل/ فصول من تاريخ العراق القريب ، ص٩١ .

(٢) أوردنا نص البرقية في الفصل السابق .

باللّه واليوم الآخر أن يتوانى عنه أو يتقاعس دونه . ألا وإني رغبة إلى اللّه جلّ شأنه وابتغاء لمرضاته وحرصاً على الدفاع عن دينه الأقدس وناموسه الأعظم ، قد قدّمت إليكم أعز ما عندي وأنفس ما لديّ ، ولدي وفلذة كبدي السيد محمد سلّمه اللّه تعالى ، آثرتكم به مع مسيس حاجتي له وشدة عوزي إليه فإنه أدام اللّه حراسته على ما له عندي من علاقة الأُبوّة ومكانة البنوّة ، قد بلغ من مراتب الجد والاجتهاد وسوامي منازل العلم والفضيلة إلى المقام الذي يَستغني ولا يُستغنى عنه ، ويَستقيل ولا يُستقلّ دونه ، وفوق ما هنالك ومع تسامق عرفانه ، وصلاح على تقى أُسس بنيانه ، وحصافة عقل أُحكمت معاقله واستُكملت منازله ، ولما استنهضته للقيام بأعباء هذه المهمة والسعي عني للمساعدة في دفع هذه الملمة ، تلقاها برحيب صدر وثابت قلب وركين حلم . فأرسلته إليكم داعياً اللّه ورسوله ... وليبلغ عني ما يلزم إعلانه ويهم بيانه حفاظاً في اللّه على دينه، ويدفع لأعدائه . وإلى اللّه أرغب ضارعاً إليه في أن ينفع به الإسلام والمسلمين ويدفع به كما دفع بأجداده كيد الكافرين .

ألا وإن وصيتي إليكم وعهدي لكم هو ما عهده اللّه سبحانه إلى عباده أن تخلصوا إلى اللّه في نياتكم وتصلحوا طوياتكم ، وأن تتظاهروا في مواقفكم كلها بشعاير الإسلام وشرايعه المقدسة على نهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، شعاركم التكبير والتهليل ولهجتكم الاستعانة باللّه واستنزال النصر من عنده . فإنّ الأمر عظيم والخطر جسيم لكم الأجر خطير والثواب كثير ، والعمل رائد النجاح ، وملاك العمل الإخلاص ، فلا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ، ولا تهنوا وأنتم الأعلون ، وإنّ اللّه لمع المتقين .

وأشدّ فزعي إلى اللّه ومسألتي منه أن يصون ولدي وكافة اخواننا المؤمنين بعنايته ويكلفهم بحياطته ويدفع عنهم كيد أعدائه واللّه خير حافظاً وهو أرحم الراحمين وهو المستعان وعليه التكلان)[1] .

الوثيقة تبين بوضوح تفاعل السيد اليزدي مع الأوضاع الخطيرة التي تتعرض لها الدولة العثمانية ، وتصديه القوي لمواجهة الاستعمار البريطاني ، وحرصه على الدفاع عن بلاد الإسلام منذ بداية تعرضها للغزو الاستعماري البريطاني ، وليس كما تقول المس بيل .

كما أرسل السيد اليزدي إلى ابنه السيد محمد رسالة يشجعه على المضي في مواجهة الإنكليز :

(ولدنا الأعز السيد محمد سلّمه اللّه تعالى

وصلنا تلغرافك المعرب عن عزمك على الحركة إلى جهة مدافعة العدو ، فسرّنا ما أنت فيه من الإقدام والاهتمام بما فرضه اللّه تعالى عليك ، الذي أنت أولى به ، نصرك اللّه وكافة إخواننا المؤمنين على الكافرين . وأُوصيك شدّ اللّه تعالى أزرك وأرشد أمرك بالجد والجهد في إرشاد الناس لما هو السداد ، واستنهاض القبائل وتنبيه الغافل ، والإنذار عند الإعذار ببث المواعظ والنصائح المتنبهة لهم من سِنَة الغفلة والتعلل من غير علة وإتمام الحجة على من في طريقك من الطوائف وسكان البلاد والقرى ، بحيث لا تترك مكاناً إلّا وقد أدّيت ما عليك فيه من البلاغ ، فإنّ الوقت ينبغي لمثلك فيه الاهتمام فبالتعب يُكتب الراحة وبالمشقة يُكتب الأجر ، ولتكن ثقتك باللّه وتوكلك عليه سبحانه في جميع أوقاتك .

---

(١) زودنا بهذه الوثيقة السيد عبد العزيز الطباطبائي ، من مجموعة الوثائق الخطية للسيد كاظم اليزدي .

وأمّا ما طلبت منا من تحريك فنحن ومن اللّه التوفيق ساهرون له مجدون فيه بكل طريق ونستمد من اللّه في اداء ما يجب علينا وما هو وضيفتنا وهو ولي التوفيق والنصر)[١] .

هذه الوثائق توضح بطلان ما ادّعته المس بيل . وهي تبيّن أنّ السيد اليزدي كان يحث ابنه على تصعيد جهوده في الدفاع عن البلاد ضد الغزو الاستعماري .

إنّ ما كتبته المس بيل يشير إلى الشائعات التي كان يطلقها عملاء الإنكليز لإرباك الأوضاع العامة ، وامتصاص قوة الاندفاع الجماهيري في حركة الجهاد الشيعي ضد الهجمة الاستعمارية .

ونثبت هنا وثيقتين هامتين في هذا الخصوص :

الأُولى : رسالة من الشيخ شعلان العطية إلى السيد اليزدي بعد ما يقرب من سنة على إعلان الجهاد ، وكان الإنكليز آنذاك يتوغلون في الأراضي العراقية ، والحكومة العثمانية تستعد للطلب من علماء الشيعة بإعلان دعوة ثانية للجهاد .

والثانية : جواب السيد اليزدي على الرسالة .

ونثبت هنا نص الرسالتين :

(بعد تقبيل أنامل حجة الإسلام ومؤيد شريعة جدّه سيد الأنام قدوة العلماء ونخبة الفقهاء حضرة حجة الإسلام كاظم دام ظله .

أمّا بعد يا مولانا فقد اجتمعت جميع عشاير عفك ، دغارة ، اجبور وكافة لواء الديوانية إلى بغداد . من المحقق عندنا برضى منا ورغبة وفيهم تمام القوة والرهبة لما تحقق هتك الأعراض من الكافرين وهجومهم على

---

(١) السيد عبد العزيز الطباطبائي/ مجموعة الوثائق الخطية للسيد اليزدي .

بيضة الإسلام ، لكن مولاي بعض الجهلة يگولون السيد ما وجّب الدفاع ، ينافي من الحكومة وأعطى فتوى .

فالرجاء أن تكتب لنا فتوى مؤكدة لفتواك ، والمسلمين بعونه تعالى قابلين لدفع الكافر بأهون ما يكون ، ولكن يردُونْ إمدادك وكتاباتك ونحن قد تجاسرنا ، نرجو المسامحه واللّه أرحم الراحمين .

وسيد علي الحلي مدة شهر عندنا وشاف بعينه اجتماع الخلق يفيدكم شفاء ، والسلام .

١ ذا الحجة ١٣٣٣هـ

الخادم شعلان العطية الدخيل)[1]

وقد أجاب السيد اليزدي على هذه الرسالة المكتوبة باللهجة العامية ، برسالة وجهها إلى أهالي عفك هذا نصها :

(بسم اللّه الرحمن الرحيم

إلى كافة إخواننا المؤمنين الموحدين من أهالي عفك .

لا يخفى عليكم تحقق هجوم الكفرة على ثغور المسلمين ، فانفروا كما قال اللّه خفافاً وثقالاً ، ولألفينّكم كما يقول عزّ من قائل أشداء على الكفار رحماء بينهم . فانهضوا بتوفيق اللّه إلى جهاد عدوكم وعدو نبيكم ، وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة . فقد أعلنا بوجوب الدفاع عن حوزة المسلمين وبيضة الدين ، وقد فضّل اللّه المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً . والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته .

محمد كاظم الطباطبائي)

---

(١) السيد عبد العزيز الطباطبائي/ مجموعة الوثائق الخطية للسيد اليزدي .

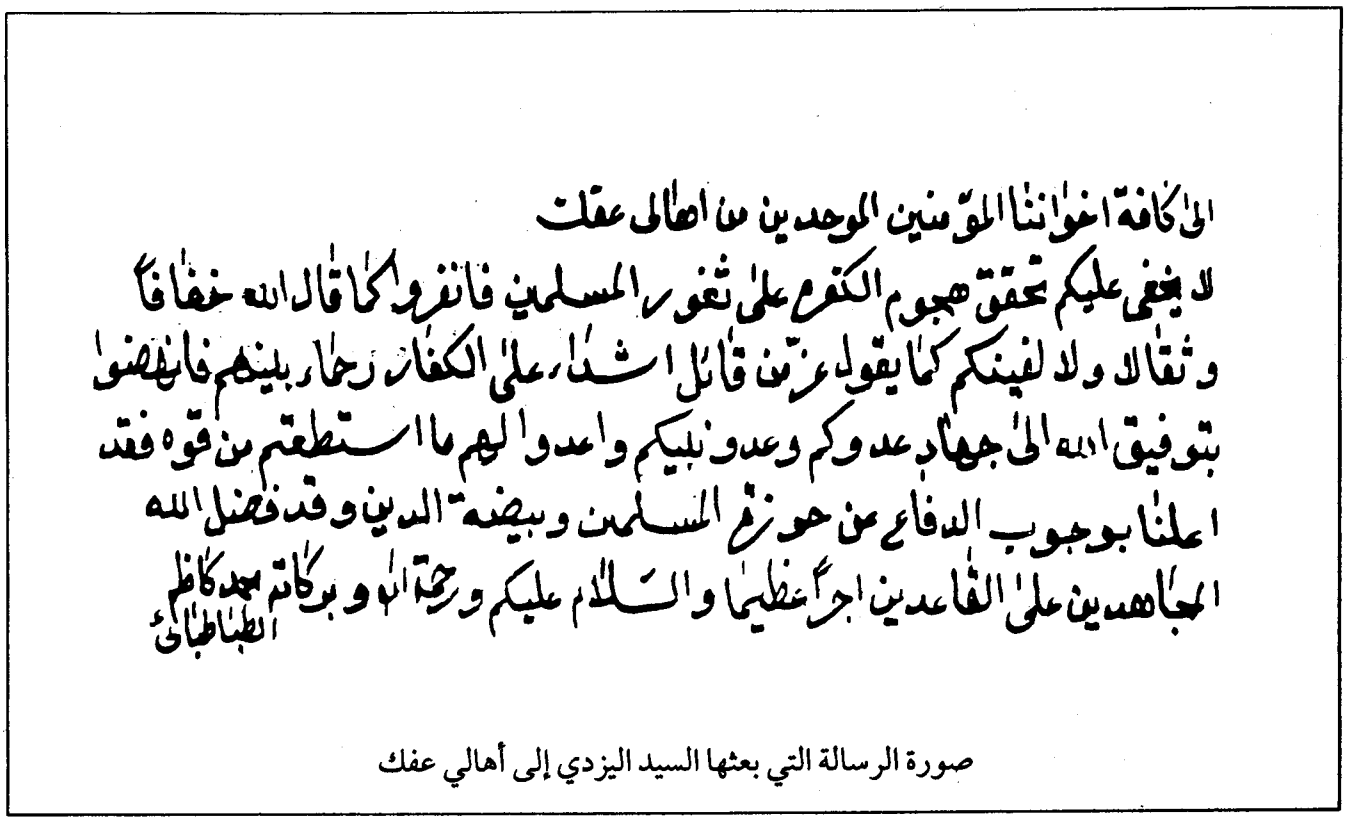
الى كافة اخواننا المؤمنين الموحدين من اهالي عفك
لا يخفى عليكم تحقق هجوم الكفر على ثغور المسلمين فانفروا كما قال الله خفافا
وثقالا ولا لفينكم كما يقول عز من قائل اشداء على الكفار رحماء بينهم فانهضوا
بتوفيق الله الى جهاد عدوكم وعدو نبيكم واعدوا لهم ما استطعتم من قوة فقد
اعلمنا بوجوب الدفاع عن حوزة المسلمين وبيضة الدين وقد فضل الله
المجاهدين على القاعدين اجرا عظيما والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته محمد كاظم
الطباطبائي

صورة الرسالة التي بعثها السيد اليزدي إلى أهالي عفك

ومن الضروري الإشارة إلى أنّ الرسالة وجواب السيد اليزدي كان بعد ثورة النجف على الأتراك عام ١٩١٥م ، أي أنّ موقفه لم يتغير في مقاومة الإنكليز ووجوب محاربتهم حتى بعد تجاوز الأتراك على النجف وسوء معاملتهم للمدن الشيعية ، خلافاً لما تقوله المس بيل في نصها السابق : (لكن المعاملة التي عوملت بها المدن المقدسة بعد ذلك من قبل الأتراك أيدت موقف الأب وعدّلت من موقف الابن) .

ومن المعروف أيضاً أنّ السيد محمد ابن اليزدي لم يغير موقفه في وجوب محاربة الإنكليز ، تماماً كما هو موقف والده بل إنّ السيد محمد لعب دوراً بارزاً في دعوة الجهاد الثانية ، وقد كانت وفاته بسبب تلك الحوادث المفجعة التي تعرض لها العراق خلال الحرب العالمية الأولى .

٢ ـ ونختار نصاً آخر كتبته المس بيل عن اشتباكات وقعت صيف عام ١٩١٦م بين آل فتلة وبين الخزاعل ، إذ تقول :

(وطُلب إلى السيد محمد كاظم اليزدي ليصلح بين الفريقين فلبى ذلك الطلب وأجرى الصلح على أساس أنّ كلا الفريقين يجب أن يمتنع عن تقديم المساعدة الفعالة للبريطانيين والأتراك ، أمّا إذا هاجم الأتراك الخزاعل فعلى القبائل الأخرى أن تتآزر مع الخزاعل لصدهم)[1] .

هذا النص يشير إلى أنّ السيد اليزدي يمتلك موقفاً للأتراك ، وأنه يطلب عدم مساعدتهم ، بل إنه يستنهض العشائر إلى محاربة الأتراك فيما لو هاجموا عشيرة الخزاعل . غير أنّ الوثائق الخطية للسيد اليزدي تبيّن خلاف ذلك ، فلقد أصدر السيد اليزدي بياناً عاماً دعا فيه إلى الاتحاد ونبذ الخلافات للوقوف أمام الخطر البريطاني جاء فيه :

---

(١) غرترود بيل/فصول من تاريخ العراق القريب ، ص٩٩ .

(فليعلم عامة المسلمين وكافة إخواننا المؤمنين أنّ اللّه تبارك وتعالى قال في كتابه المنزل على نبيّه المرسل(ص) وشاورهم في الأمر ، وأنّ سفك الدماء وقتال المسلمين فيما بينهم غير جائز شرعاً ولا يباح مال المسلم ودمه وعرضه للمسلم بلا موجب شرعي)[١] .

وفي وثيقة أُخرى يتضح فيها موقف السيد اليزدي من الأتراك ، حيث كتب رسالة إلى الشيخ خيون العبيد جاء في إحدى فقراتها : (والحكومة وساير المسلمين في هذا اليوم سواء في وجوب الدفاع وحفظ بيضة الإسلام) . وقد كرر السيد اليزدي هذه العبارة في أكثر من رسالة له إلى شيوخ العشائر .

إنّ السيد اليزدي يوحّد الموقف الإسلامي في ظروف الهجمة الاستعمارية على بلاد المسلمين ، فليست هناك فاصلة بين الحكومة والمسلمين في المواقف المواجهة للغزو الاستعماري .

٣ ـ في نص آخر للمس بيل تتحدث فيه عن الأوضاع في النجف الأشرف بعد ثورتها على الأتراك عام ١٩١٥م ، جاء فيه :

(غير أنّ التهدئة كانت نصراً أجوفاً للأتراك . فما عتّمت أن جرت حتى أخذ الحاج عطية ـ أبو كلل ـ في النجف يؤازره السيد اليزدي بالاتصال برئيس الحكام السياسيين . فقد اقترح بأن تلتحق بنا النجف والقبائل المحيطة بها لقاء احترامنا للعتبة المقدسة وعدم التعرض لها)[٢] .

النص الذي كتبته المس بيل يخالف مضمون الرسالة التي أرسلها عطية أبو كلل إلى الإنكليز والتي أوردناها في الحديث عن زعماء النجف في

---

(١) مجموعة الوثائق الخطية غير المنشورة للسيد اليزدي .

(٢) غرترود بيل/ فصول من تاريخ العراق القريب ، ص٩٦ .

بدايات هذا الفصل . فلقد أراد أبو كلل أن يحذّر الإنكليز من التورّط العسكري في النجف الأشرف ، وطلب الإفصاح عن نواياهم بخصوص النجف وغيرها ، وأراد أن يأتي جوابهم بصورة سرية من أجل تدارس الموقف مع العشائر ، وهو في ذلك يريد حصر المفاوضات به ، ليؤكد رفضه لتدخل الإنكليز في شؤون المنطقة كما قال ذلك صراحة في رسالته ، أو ربما كان يخشى اطّلاع الأتراك على رسالته ، ومع ذلك فقد ختم رسالته بتهديد صريح مؤكداً أنّ الإنكليز إذا ما قرروا خلاف ما طلبه ، وتدخلوا في النجف دون اطّلاع مسبق ، فسيضطر (الأهالي وجميع العشائر للقتال دفاعاً عن دينهم) .

أمّا عبارة المس بيل بأنّ السيد اليزدي يؤازر عطية أبو كلل والتي صاغتها باسلوب يوحي بأنه اشترك مع عطية في الاتصال ، فإنّ التقرير البريطاني الذي عرض رسالة عطية أضاف الملاحظة التالية : (حامل الرسالة يفيد أنّ السيد كاظم اليزدي يؤيد الشيخ عطية في هذا الأمر) . فنص التقرير البريطاني الذي عرض الرسالة يختلف عمّا كتبته المس بيل .

ولقد أدركت القيادة البريطانية دقة الموقف وحساسية الطرف الآخر من السيطرة البريطانية على العتبات المقدسة ؛ لذلك كان جوابها رسمياً يشتمل على طمأنة السيد اليزدي وعطية أبو كلل بأنّ الإنكليز ليس في نيّتهم التدخل بأيّ شكل من الأشكال في الشؤون الدينية للعتبات .

والمعروف عن عطية أبوكلل أنه كان على طول الخط معادياً للإنكليز ، ورغم أنّ الإنكليز أعطوه عام ١٩١٧م صلاحيات واسعة لاسترضائه ، إلّا أنه ظل على موقفه . وقد تأكد الإنكليز أنّ الصلاحيات التي منحوها له لم تغير موقفه ، بل إنّ جواسيسهم أخبروهم بأنه يستغل الصلاحيات

للاتصال بالأتراك وتقديم المساعدة لهم ، مما جعل العلاقة معه تعود إلى سابق عهدها من حيث التأزم والعداء كما أشرنا خلال الفصل .

إنّ ما هدفت إليه المس بيل هو الإيحاء بعلاقة السيد اليزدي بالإنكليز . وقد دفعتها المحاولة إلى عرض مضمون رسالة عطية أبو كلل بطريقة محرّفة عن حقيقتها . وقد اعتمدت بيل هذا الأسلوب في موارد كثيرة من كتاباتها .

٤ ـ في حديثها عن زعماء النجف الأشرف أوردت غرترود بيل نصّين متناقضين في علاقة السيد اليزدي بالزعماء ، حيث تقول في الأول : (وكان لهؤلاء الرجال الأربعة سلطة على المحلات الأربع التي تنقسم إليها النجف ، حيث كان السيد مهدي يحكم محلة الحويش والحاج عطية يحكم محلة العمارة وكاظم صبّي يحكم محلة البراق والحاج سعد يحكم محلة المشراق . وبعد حوادث نيسان ـ تقصد ثورة النجف على الأتراك عام ١٩١٥ م ـ أخذ الشيوخ الأربعة يحكمون البلد بأنفسهم وبمشورة السيد محمد كاظم اليزدي الذي كان يمثله ابنه السيد محمد علي)[١] .

ثم تعود بيل فتقدم معلومة أُخرى مناقضة للأُولى في معرض حديثها عن الترتيبات التي قامت بها سلطات الاحتلال البريطاني عندما عيّنت الكابتن مارشال حاكماً على النجف أواخر عام ١٩١٧ م وأنهت بذلك سلطة رؤساء النجف ، كتبت تقول :

(وبرغم المنافع الكثيرة التي أدى إليها فرض حكومة صالحة ، فإنها لم تكن مقبولة عند الجميع ، حيث إنّ رعاع عشائر البلدة وحتى بعض

---

(١) غرترود بيل/ فصول من تاريخ العراق القريب، ص٩٤ . أخطأت المس بيل في ابن السيد اليزدي ، والصحيح السيد محمد ، فليس للسيد اليزدي ابن باسم محمد علي .

السادة الصغار الشأن الذين وجدوا انتفاعاً من التصيّد في الماء العكر ، كانوا يحملون شعوراً عدائياً متستراً ، لكن التجار وطبقة الرأي العام الفقيرة مع السيد محمد كاظم اليزدي وأتباعه ، ارتاحوا ارتياحاً صريحاً بكسر النير الذي وضعه في رقابهم شيوخ البلدة ، وبالعودة إلى الحالة الاعتيادية الرتيبة)[1] .

إنّ غرترود بيل في النص الأول اعتبرت أنّ زعماء النجف كانوا يحكمون المدينة بمشورة السيد اليزدي ، وأنّ ابنه كان يمثله في إدارتهم . وفي النص الثاني تعتبر السيد اليزدي كان أسير الزعماء ، وأنّ إبعادهم عن إدارة المدينة كان مبعث ارتياحه الصريح .

لقد قصدت بيل من وراء المعلومة الثانية الإشارة إلى سوء العلاقة ـ المفترضة ـ بين اليزدي والزعماء ؛ لتترك انطباعاً في الذهن بأنه كان على خلاف مع هؤلاء الزعماء عندما حدثت ثورة النجف بعد ذلك بأشهر قليلة . وهي المعلومة التي تتعارض مع السياق التاريخي للحوادث ، والتي بيّنت ـ كما ذكرنا سابقاً ـ قوة العلاقة بين اليزدي وزعماء المدينة .

٥ ـ جاء في أحد التقارير البريطانية تقييم حول السيد اليزدي بالنص التالي :

(إنه في قرارة نفسه موال لبريطانيا ومناوئ جداً للأتراك ، ولا شك أنه في قرارة نفسه يكره الدستوريين ويؤيد الملكية بشدة ... وقد أدلى بملاحظة ذات مدلول للكولونيل « ستوكس» عندما قال الأخير إنه كان في فارس وقت الدستور ، فأجابه : (نعم ، عندما بدأت فارس ترجع إلى الوراء) . إنّ أحكامه في القضايا الشرعية نهائية ، إلّا أنه لن يصدّر

---

(١) غرترود بيل/ فصول من تاريخ العراق القريب، ص١٢٣ .

قراراً ضد الشيرازي)[١] .

مع أنّ هذا التقرير لا يمتلك قيمة علمية ، لأنه قائم على أساس التحليل النفسي ، فإنّه أيضاً اشتمل على نقطتين تتعارضان مع تعاطف السيد اليزدي المفترض مع الإنكليز . الأُولى : أنّ التقرير أكّد على أنّ اليزدي يكره الدستوريين أي المشروطة ، في حين أنّ بريطانيا وكما هو معروف كانت تؤيد المشروطة في كل من إيران وتركيا . والثانية : أنّ التقرير يذكر أنّ اليزدي لن يصدّر قراراً ضد الميرزا محمد تقي الشيرازي ، ومن المعروف أيضاً أنّ الميرزا الشيرازي وقف ضد الإنكليز بقوة ، وكانت كل قراراته ومواقفه وفتاواه ضد الاحتلال البريطاني ، وضد مشاريعها في صياغة مستقبل العراق .

وفي الحقيقة أنّ إصدار مثل هذه الأحكام تكررت في مواضع عديدة في المصادر البريطانية ، فنلاحظ أنّ المس بيل وصفت الميرزا الشيرازي بقولها : (والمرزا محمد تقي إيراني مثل جميع مجتهدي العراق البارزين ، وقد كان حتى الوقت الحاضر ـ ١٩١٩م ـ على وئام تام معنا)[٢] .

إنّ الميرزا الشيرازي إضافة إلى فتواه في وجوب محاربة الإنكليز دفاعاً عن بلاد الإسلام ، فإنّه أصدر فتواه الشهيرة عام ١٩١٩م خلال الفترة التي تتحدث عنها غرترود بيل في هذا النص ، بحرمة انتخاب غير المسلم لحكم العراق ، وهي الفتوى التي ساهمت في التأثير على المشروع البريطاني في رسم مستقبل العراق ، ثم أصدر فتواه الأُخرى بإعلان

---

(١) د . وميض جمال عمر نظمي / الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية ، ص٣٣٨ .

(٢) غرترود بيل/ فصول من تاريخ العراق القريب ، ص٤٦٤ .

الثورة على الإنكليز عام ١٩٢٠م .

٦ ـ عمدت المس بيل في كتاباتها إلى تحاشي ذكر اسم الميرزا الشيرازي، واستخدام تعبير (عالم إيراني) مثلاً ، وذلك عندما تضطر إلى ذكر مواقفه ، كما إنها حاولت أن تقلل من موقعه المتقدم في مسار الحوادث ، فقالت :

(وكانت منزلة محمد تقي في العالم الشيعي لا تفوقها إلّا منزلة محمد كاظم اليزدي ، لكنه كان يكاد أن يكون خرفاً يستولي عليه بالكلّية ابنه محمد رضا الذي كان على اتصال وثيق بمشاغبي النجف)[١] .

ومثل هذه الأحكام التي جاءت في المصادر البريطانية ما كتبه ويلسن عن ثورة العشرين ، حيث قال :

(وقد لاذ علماء النجف الكبار ، وعلى رأسهم المجتهد الأكبر السيد كاظم اليزدي بالصمت الوجل)[٢] ، في حين أنّ السيد اليزدي توفّي عام ١٩١٩م والثورة اندلعت في ٣٠ حزيران ١٩٢٠م .

وكذلك ما حاولته المس بيل في تصوير نتائج ثورة النجف عام ١٩١٨م واحتلال القوات البريطانية للمدينة ، حيث تقول :

(وفي أثناء سير هذه الحركات لم تطلق إطلاقة واحدة على البلدة نفسها وحوفظ على علاقات ودّية مستديمة مع المجتهد الأكبر السيد محمد كاظم اليزدي)[٣] .

إنّ سير حوادث الثورة كان يشهد اشتباكات مستمرة بين الثوار

---

(١) غرترود بيل/ فصول من تاريخ العرق القريب ، ص٤٦٣ .

(٢) جعفر الخليلي/ موسوعة العتبات المقدسة ، قسم النجف ، الجزء الأول ، ص٢٨٤ .

(٣) غرترود بيل/ المصدر السابق ، ص١٢٦ .

والإنكليز ، وقد أصابت الإطلاقات البريطانية العديد من الأبرياء[١] . مما دفع السيد اليزدي وبقية العلماء إلى استنكار الإجراءات البريطانية في رسالة لهم إلى الإنكليز ـ أدرجناها بنصها آنفاً ـ وقد أثارت الرسالة السلطات البريطانية وردّت عليها برسالتين شديدتين ، اتهمت الثانية التي كتبها الحاكم البريطاني العام ، السيد اليزدي بالتعاون مع الثوار .

٧ ـ يقول لونكريك :

(ولقد استنكر رئيس المجتهدين ـ السيد اليزدي ـ حادث مقتل النقيب مارشال وبقي على اتصال مع القوات التي تحاصر المدينة)[٢] .

لقد استعرضنا خلال سير الحوادث ، موقف السيد اليزدي ، وتوصلنا إلى أنه لم يُصدر أيّ تصريح يستنكر الحادث . وفيما يتعلق بالاتصالات ، فقد كانت مراسلات ووفود من أجل إنقاذ الثوار وإنهاء الحصار ، وتخللتها أزمة بين الجانبين كما مرّ بنا .

٨ ـ يلاحظ على المصادر الإنكليزية أنها توظّف الحادث بطريقة التعميم من أجل إعطاء صورة كبيرة تختفي في خطوطها أجزاء الحقيقة . وعلى هذا النمط من التوظيف للحوادث التاريخية ، نورد النص التالي الذي كتبه هنري فوستر :

(إنّ علماء كربلاء والنجف بعثوا ببرقية تهنئة إلى الملك جورج الخامس ، فردّ جلالته عليهم يعلمهم بأنّ رغبته هي توفير الرخاء لشعب

---

(١) حول قتلى الفريقين خلال ثورة النجف يقول الشيخ باقر آل محبوبة : (الذي استقيته من المصادر الوثيقة أنها سبعمائة نفر ـ أي قتلى الإنكليز ـ وأما قتلى النجفيين في مدة الحادثة فهم أربعون قتيلاً منهم أبرياء) ماضي النجف وحاضرها ، الجزء الأول ، ص٣٤٧ .

(٢) ستيفن لونكريك/ العراق الحديث ، الجزء الأول ، ص١٦٢

العراق ، والمحافظة على الأماكن المقدسة فيه)[١] .

هذا النص يشير إلى أنّ علماء الدين الشيعة في أهم مدينتين مقدستين يستقر فيهما كبار المجتهدين ، أرسلوا بعد احتلال بغداد ، برقية تهنئة إلى الملك البريطاني ، فهم - حسب النص - يؤيدون الاحتلال . ولما لم يشر فوستر إلى أسماء العلماء ، فإنّه يمكن تصور الموقف على أنه موقف عام أو غالب اتّخذه علماء الشيعة .

هذا ما يشير إليه النص الإنكليزي والذي تكرر في مصادر عديدة .

غير أنّ الحقيقة ليست كما وردت في النص السابق . فهؤلاء الذين أرسلوا برقية التهنئة أربعة أشخاص فقط مالؤوا السلطات المحتلة فصاروا يعرفون بعد ذلك بعلماء الحفيز للسخرية ، و (الحفيز) هوالأُوفيس أي المكتب[٢] .

كانت هذه نماذج متفرقة من النصوص الإنكليزية والتي قصدت تشويه صورة السيد اليزدي وغيره من علماء الشيعة . فلقد وظّفت بعضها الواقعة بأسلوب يجعلها تنأى عن الحقيقة ، وأوحت بعضها بدلالات بعيدة عن المضمون التاريخي الصحيح ، وكان البعض الآخر مجرد افتراضات لاتستند إلى الواقع . . غريبة على سياق الحوادث .

ولقد تحولت هذه النصوص وغيرها ، إلى مصادر تاريخية اعتمد عليها الباحثون في كتاباتهم التاريخية . ولنا أن نتصور مقدار الإساءة التي يتعرض لها التاريخ ، فيما لو استند الباحث على مثل هذه المعلومات ، واعتمد هذه النصوص ، وهذا ما حدث بالفعل .

---

(١) هنري فوستر / نشأة العراق الحديث ، الجزء الأول ، ص١٠٠ .

(٢) جعفر الخليلي / موسوعة العتبات المقدسة ، قسم النجف ، الجزء الأول ، ص٢٥٣ .

السيد اليزدي في الكتابات الحديثة

شكّلت الكتابات الإنكليزية مصدراً أساسياً في الكتابات الحديثة المتخصصة في المجال التاريخي . ولقد استند معظم الباحثين على التقارير البريطانية ومؤلفات رجال السياسة الإنكليز ، وما تضمنتها من تقريرات وأحكام على أنها نتائج تاريخية مطابقة لحقائق الماضي . ومضى العديد منهم في سياقات النص الإنكليزي ، فحاول تأكيده باستنتاجات إضافية لا تخرج عن المنحى العام الذي ورد في التقارير والمؤلفات البريطانية .

وعلى هذا جاز لنا القول أنّ كتابة التاريخ الإسلامي المعاصر جاءت متفقة مع التصورات الإنكليزية ، بل حقّ لنا القول أنّ الكتابة الحديثة للتاريخ المعاصر إنّما هي بدرجة كبيرة تعبير عربي عن الأُصول الإنكليزية ، غير أنّ ثمّة تفاوت بين باحث وآخر .

ولقد فسحت النصوص الإنكليزية المجال المرن أمام الاتجاهات الفكرية والسياسية لأن توظّف الحادث التاريخي بالاتجاه الذي تريده . فظهرت العديد من المشاريع التي تدرس التاريخ الشيعي المعاصر بوجهات نظر قومية أو وطنية أو ماركسية . وقد دفعت المنهجية المسبقة أصحاب المشاريع التاريخية إلى تفسير الحادث بطريقة أقرب إلى التعسف منها إلى الموضوعية ، وصارت الشخصية الواحدة ذات اتجاه قومي تارة وذات نزعة إقليمية أُخرى ، وماركسية تارة ثالثة ، كما حدث ذلك مع الشيخ محمد رضا الشيرازي ابن الميرزا محمد تقي الشيرازي ، الذي اعتبره بعض الباحثين وطنياً مخلصاً ، ورأى فيه البعض الآخر الرجل القومي الذي خدم الحركة القومية في العراق ، فيما أصرّ بعض ثالث على أنه كان

يتزعم الاتجاه البلشفي في كربلاء . بل إنّ دراسة جامعية لنيل شهادة الماجستير خصصت موضوعها من أجل استنتاج الاتجاه الماركسي لعلماء الدين الشيعة خلال العقدين الأولين من القرن العشرين ، وكانت النصوص الإنكليزية من مصادرها الأساسية .

إنّ مناقشتنا للنصوص الإنكليزية السابقة ، لعلها تكفي لإعطاء صورة واضحة عن حالة التناقض والارتباك وتحريف الحقيقة . ويمكن لنا أن نتصور طبيعة النتائج التي يتوصل إليها الباحث فيما لو استند أساساً على مثل تلك النصوص ... وهذا ما حدث .

وسنحاول هنا مناقشة نماذج من الكتابات التاريخية الحديثة التي تناولت شخصية السيد اليزدي وما يتصل بها ، وأثارت حوله الكثير من الشكوك والاتهامات في علاقته بالإنكليز ، وذلك حسب التسلسل الزمني للحوادث .

حوادث المشروطة

يقول الدكتور وميض جمال عمر نظمي :

(وعندما كانت «المرجعية» تعود للسيد كاظم اليزدي ، فإنّ الأخير كان معادياً «للمشروطية» أي الحركة الدستورية « الإيرانية والعثمانية » ، وكان نصيراً للاستبداد ومتعاطفاً مع الإدارة البريطانية)[1] .

---

(١) د. وميض جمال عمر نظمي/ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية ، ص ٢٤ ـ ٢٥ . والملاحظ أنّ الحكم الذي يصدره الدكتور نظمي بشأن السيد اليزدي هو صياغة مشابهة للنص الإنكليزي الذي أوردناه في الفقرة رقم (٥) من النماذج السابقة . وقد كرره في موضعين من كتابه .

ليست هناك علاقة بين معاداة المشروطة وبين التعاطف مع الإنكليز . فمثلاً أنّ الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء أحد أكثر علماء الشيعة اهتماماً بالسياسة ، والمشهور بمواقفه الصريحة ضد الاستعمار ، كان من المقربين جداً للسيد اليزدي ، وكانت نظرته للمشروطة هي نفس نظرة اليزدي . كما أنّ الشيخ فضل اللّه النوري الذي وقف معارضاً للمشروطة بعد انتصارها في إيران ، أعدمه أعوان الإنكليز في طهران .

إنّ العلاقة بين المشروطة والتعاطف مع الإنكليز ، افتراض غير مقبول، بل إننا إذا أردنا إنشاء مثل هذه العلاقة فإنها تعطي نتائج مغايرة للأُولى ، حيث إنّ الإنكليز - وكما تحدثنا في الفصل الأول - كان لهم دور في دفع حركة المشروطة باتجاه أغراضهم السياسية ، وكانت السفارة البريطانية في طهران تقدم خدماتها ودعمها للجماهير في بداية الحركة ، وإنّ زوجة السفير البريطاني هي التي أوعزت للمتحصنين في السفارة بالمطالبة بالنظام البرلماني .

وقد حاول حسن العلوي أن يجد حلاً لهذه الإشكالية على ما يبدو ، فقال : (وكان الشيخ محمد كاظم الخراساني يتزعم دعاة الحرية في مطلع القرن الحالي ، وقد خلفه الشيخ محمد حسين النائيني في هذه الدعوة . بينما كان السيد كاظم اليزدي يتزعم دعاة الاستبداد . وكان الإنكليز يغذون الفريق المستبد ضد دعاة الحرية على عكس الدور البريطاني في إيران الذي كان يدعم الدستوريين ضد دعاة الاستبداد)[1] .

غير أنّ هذا الفصل الذي يقرره الأُستاذ العلوي في الموقف البريطاني في إيران والعراق يتعارض مع السياق التاريخي لحركة المشروطة . حيث

---

(١) حسن العلوي/ الشيعة والدولة القومية في العراق ، ص ٩٠ .

إنّ القيادة الفعلية للحركة كانت في النجف الأشرف وليس في طهران . كما أنّ الموقف البريطاني من المشروطة كان موقفاً مركزياً ، فقد كتب السفير البريطاني إلى وزارة الخارجية يقول :

(تأكد لي منذ زمن بعيد أنّ محمد علي شاه ينطوي على نوايا سيئة ضد المشروطة ، وهو منهمك بتدبير الدسائس ليتسنى له حل المجلس وإلغاء المشروطة ، ولأنّ الإقدام على مثل هذا الأمر من الممكن أن يحدث انقلاباً في إيران يهدد الأمن العام وأمن أتباعنا كذلك ، ويخل بتجارتنا في إيران أكثر فأكثر)[1] .

إنّ الإنكليز كانوا يرون في المشروطة دعماً لمصالح السياسة البريطانية في إيران ، وذلك من أجل منافسة النفوذ الروسي لا سيما وأنّ محمد علي شاه كان خاضعاً لتأثير الروس إلى حد كبير .

وعلى هذا فليست هناك علاقة بين العداء للمشروطة وبين التعاطف للإنكليز ، كما إننا لا نقول إنّ المشروطة لها علاقة بالتعاطف مع الإنكليز . إنّ الموقف من الإنكليز يقوم على أُسس خاصة به ، مثلما يقوم الموقف من المشروطة وغيرها على أُسس أُخرى خاصة .

إنّ الأُستاذ العلوي يستند مثل الدكتور نظمي على النص الإنكليزي السابق الذي أوردناه في الفقرة رقم (٥) في حديثه عن السيد اليزدي . ولعل قناعته بدقة النص هي التي جعلته يعتبر أنّ العداء للمشروطة يعني التعاطف مع الإنكليز كقاعدة عامة ، ومن ثم يحاول إيجاد فصل بين موقف الإنكليز من المشروطة في إيران وفي العراق . بل إنه قفز إلى تقرير رأي ملفت للانتباه حيث قال : (ومعنى هذا أنّ لقاءات كانت تتم بين

---

(١) د . مهدي ملك زاده/ تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، الجزء الثالث ، ص٨٧ .

المقيم البريطاني في بغداد وبين عدد من المجتهدين في النجف وكربلاء)[١].

لا نرى لهذا الاستنتاج أيّ مرجح علمي مقبول ، فقد رتّب العلوي نتيجة تاريخية بسرعة خاطفة ، ثم قدمها على أنها معلومة تاريخية على أساس افتراضه بأنّ الأنكليز في العراق يغذّون الفريق المستبد ضد دعاة الحرية .

مرة أُخرى نقول : لعل تأثر العلوي بالنص الإنكليزي المشار إليه هوالذي جعله يصدر افتراضاته ، ثم يرتب عليها أحكاماً خطيرة بطريقة الانتقال الفوري .

حوادث إيران وطرابلس

حاول بعض الكتّاب تجزئة النص التاريخي بصورة أظهرت السيد اليزدي بشكل سلبي . هذا ما نقرؤه مثلاً فيما كتبه الدكتور وميض جمال عمر نظمي عن موقف علماء الشيعة من احتلال الروس لإيران وغزو إيطاليا لطرابلس ، وهما البلدان اللذان أصدر السيد اليزدي فتواه بوجوب الدفاع عنهما ، كتب الدكتور نظمي يقول :

(وفي أواخر ١٩١١م دعا الخراساني إلى الجهاد ضد الغزو الروسي لإيران . وفي نيسان/ ابريل ١٩١٢م أيد دعوته الخالصي والصدر والشيرازي ، أمّا اليزدي فلم يحرك ساكناً)[٢] .

وكتب عبد الحليم الرهيمي في نفس الموضوع يقول :

---

(١) حسن العلوي/ الشيعة والدولة القومية في العراق ، ص٩٠ .

(٢) د . وميض/الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية،ص١٢٢ .

(أصدر الخراساني « فتوى » الجهاد ضد الروس وسفّر المجاهدين إلى إيران . وقد أكد هذه الفتوى بفتاوى مماثلة ، بعد الوفاة المفاجئة للخراساني اثنان من كبار المجتهدين هما الشيخ مهدي الخالصي والشيخ محمد تقي الشيرازي « الحائري » ، أمّا المرجع الأعلى السيد كاظم اليزدي ، فلم يحرك ساكناً)[١] .

تحدثنا في الفصل الثاني عن دور السيد اليزدي في تلك الفترة ، وأوردنا فتواه في وجوب الدفاع عن الغزو الروسي لإيران ، والاحتلال الإيطالي لطرابلس ، وهي من الوثائق المتداولة في الكتب التاريخية ، مما يشير إلى عدم دقة ما ورد في النصين السابقين حول السيد اليزدي .

لقد اعتمد الأُستاذان نظمي والرهيمي على كتاب الدكتور علي الوردي (الجزء الثالث ص ١٢٣ ـ ١٢٥) كما ذكرا ذلك في هامش كل من كتابيهما . لكن الدكتور الوردي نفسه يقول في الجزء ذاته (ص١٨٩) وتحت عنوان (فتوى الجهاد) :

(وقد ساهم في إصدار هذه الفتاوى علماء السُنّة والشيعة جميعاً ما عدا واحد منهم هو السيد كاظم اليزدي . ومما يلفت النظر أنّ الرجل عاد فأصدر فتواه حين هاجمت روسيا إيران ، وقد ذكر في فتواه عندئذ أنّ المسلمين يجب أن يقوموا بأمر الدفاع عن طرابلس الغرب تجاه هجوم إيطاليا ، وعن إيران تجاه هجوم الروس)[٢] .

فالوردي لم يهمل ذكر فتوى السيد اليزدي بالجهاد والدفاع عن إيران

---

(١) عبد الحليم الرهيمي/ تاريخ الحركة الإسلامية في العراق ، ص١٥١ .

(٢) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الثالث ، ص١٨٩ .

وطرابلس ، إنما الاعتماد على كتابه لم يكن دقيقاً .

وملاحظة أُخرى لا بُدّ من ذكرها في هذا الخصوص ، هي أنّ الدكتور نظمي استند على مقال نشرته مجلة العلم في عددها الصادر بتاريخ (٢٣تشرين الثاني ١٩١١م) ، واقتطع منه نصاً صغيراً في نهاية المقال ، في حين أنّ المقال كان يتحدث عن فتوى السيد اليزدي ، ومع ذلك أهمل المعلومة التاريخية ونص فتوى السيد اليزدي بوجوب الدفاع عن إيران وطرابلس ، وكتب يقول : إنّ اليزدي (لم يحرك ساكناً) .

حوادث الاحتلال البريطاني

يقول حسن العلوي :

(لكن النجاح الأوفر حظاً كان من نصيب بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني الذي أثمرت اتصالاته مع المرجع الديني الكبير آية اللّه السيد كاظم اليزدي عن نتائج مرضية)[1] .

ويحاول العلوي تأكيد هذا الرأي بنص للمس بيل تقول فيه : (إنّ أُولئك الذين اشتركوا معنا في الدراما لن ينسوا المساندة التي تلقيناها من النقيب في بغداد والسيد كاظم اليزدي في النجف) .

وعلى أساس الأحكام المسبقة الواردة في النصوص الإنكليزية يوثق العلوي (إشاعة) صدرت خلال زيارة كوكس للنجف في ٤ كانون الأول ١٩١٧م واجتماعه باليزدي ، مفادها أنّ كوكس (أسرّ للسيد اليزدي ـ كما أُشيع ـ بأنه سيجهز حملة عسكرية على النجف والفرات) .

---

(١) حسن العلوي/ الشيعة والدولة القومية في العراق ، ص٨٧ .

ويربط العلوي بين الأحكام المسبقة وبين الإشاعة ، فيصل إلى النتيجة التالية : (من المعتقد أنّ السير بيرسي كوكس ما كان يستطيع الإقدام على تلك الخطوة ، لو لم يأخذ ضمانات من السيد اليزدي بأنّ رد الفعل سوف لا يكلف بريطانيا مشكلات إضافية)[١] .

مرة أُخرى نلاحظ أنّ العلوي يلجأ إلى إطلاق حكم سريع على هيئة معلومة تاريخية ، وهي هنا تستبطن فكرة الصدق البريطاني والتزام الإنكليز بوعودهم . فالإنكليز على ما يُفهم من رأي العلوي ما كان بإمكانهم إرسال قواتهم إلى النجف والفرات ، وهي الوعود التي أعلنوها سابقاً ، إلّا بعد أن ضمن اليزدي لكوكس عدم نشوء رد فعل يكلف بريطانيا مشكلات إضافية .

إنّ استنتاجات العلوي السريعة لم تزعمها حتى المصادر البريطانية نفسها . فقد كتب كوكس عن زيارته لمنطقة الفرات والنجف ، ولم يشر إلى ما دار في زيارته للسيد اليزدي ولو كان هناك ما يستحق الذكر من قبيل ضمانات اليزدي لكتب عن تفصيلاتها بلا تردد ، ولكررتها المصادر البريطانية الأُخرى .

لقد تحدثنا عن ظروف الزيارة التي قام بها كوكس ، وأنه التقى أيضاً شيخ الشريعة الأصفهاني ، وقلنا أنه كان يخشى ردة الفعل الشيعية ، لذلك اكتفى الإنكليز بإجراءات عسكرية حذرة ، ولم تدخل أيّ قوة بريطانية إلى النجف باستثناء أفراد من الشرطة الشيعة .

إنّ زيارة كوكس جاءت بعد فترة قصيرة من زيارة سابقة قام بها الجنرال « ستورز » المشرف على شؤون الاستخبارات البريطانية الخاصة بالبلاد

---

(١) حسن العلوي/ الشيعة والدولة القومية في العراق ، ص٨٨ .

العربية ، وذلك في مايس ١٩١٧م . والملفت للانتباه أنّ الذين كتبوا عن تاريخ العراق الحديث واتخذوا موقفاً مضاداً من السيد اليزدي ، لم يتطرقوا إلى ما كتبه ستورز عن زيارته ، مع أنه التقى به ، وأعطى تصوراته حول شخصيته . ولعل إغفال ذكر هذه الحادثة لم يكن أمراً عفوياً . . إنه لم يكن كذلك حتماً ، لأنّ ستورز يبين صراحة فيما كتبه أنّ الإنكليز كانوا يحذرون من موقف اليزدي تجاههم ، ويكشف ستورز عن محاولاتهم في تقديم رشوة لليزدي وإصراره على الرفض ، وننقل هنا ترجمه جعفر الخياط لوقائع تلك الزيارة :

(وفي الساعة الخامسة من عصر ذلك اليوم ـ ٢٠ مايس ١٩١٧ م ـ توجه السر رونالد ستورز مع رفيقه المستر غاريوت ، لزيارة العلامة الأكبر السيد كاظم اليزدي الذي يمتد نفوذه من العراق إلى أصفهان .

ويذكر ستورز في هذا الشأن أنّ الإنكليز لم يكونوا مطمئنين من موقف السيد تجاههم ، وأنه كان قد رفض مبلغ المئتي باون الذي قدم إليه على سبيل الهدية من قَبل . وكان المستر غاريوت الذي رافقه في السفرة من بغداد قد طلب إليه في هذه المرة أيضاً أن يتحايل على السيد اليزدي فيقدم له رزمة بألف باون هدية من الحكومة ، فاستثقل هذه المهمة الصعبة ، وكلف السر رونالد ستورز نفسه بأن يتولى المهمة عنه ، فقبل بتحفظ . ودس الرزمة في جيبه ثم توجها إلى دار السيد ، وهناك انتظر برهة من الزمن في خارج حجرته ريثما يخبر بحضورهما . فخرج لهما ، وإذا به رجل متقدم في السن يلبس « زبوناً » أبيض ويعتمر بعمّة سوداء وقد تخضبت لحيته وأظافره بحنة حمراء لماعة . فحياهما من بعيد وأجلسهما على الحصيرة بجنبه خارج الحجرة .

ويقول ستورز بعد أن تبحّر في وجه السيد ، أنه أدرك في الحال السر في شهرته ونفوذه . فهناك قوة في سيمائه الواضحة ، وعينيه الرماديتين المتعبتين ، وسلطان في وجوده وحديثه الخافت ، مما لم يجد له مثيلاً في أيّ مكان آخر من بلاد المسلمين .

ويذكر كذلك أنه بعد أن أثنى عليه وعلى مواقفه المشرفة ، أخذ يسأله عمّا إذا كان هناك أيّ شيء يريد أن يفعله الإنكليز له ، فبادره بقوله : (حافظوا على العتبات الشريفة ، حافظوا على العتبات الشريفة) . فاعتبر ستورز أنه يقصد بذلك المحافظة على العتبات ومن فيها من جماعة العلماء والمجتهدين بوجه عام ، ثم عاجله السيد بجملة أُخرى طلب فيها أن لا يعينوا في المدن الشيعية إلّا الموظفين من أبناء الشيعة ، وأن يطلقوا سراح بعض الشيعة الذين كانوا معتقلين ومنهم الدكتور مظفر بك ، وأن يعيّنوا المرزا محمد ... قائمقاماً في النجف .

وفي هذه المرحلة بدا السيد اليزدي للسر رونالد وكأنه قد نزل من عليائه بعض الشيء ، لأنه أنعم عليه كما يقول بجملة ثناء أعقبها بكلمة فارسية خاطب بها عالماً آخر كان موجوداً في مجلسه ، وقد علم بعد ذلك أنه قال له أنّ الأتراك لو كانوا يسلكون مثل هذا السلوك لما أضاعوا تعلق العرب بهم مطلقاً . فما كان من السر رونالد إلّا أن يعده بنقل توجيهاته ومشورته هذه إلى السر بيرسي كوكس في بغداد . وبعد تردد وإحجام إلى السيد أن يختلي به وحده لمدة ثلاث دقائق فقط ، ثم ذكّره بوجود عدد لا يحصى من الفقراء الذين كانوا ينظرون إليه في إعاشتهم على الدوام ، واسترحم منه بأن يمدّ يد المساعدة للإنكليز في هذا الشأن . وحينما مدّ ستورز يده لتقديم رزمة الباونات إلى السيد في هذه الاثناء ، دفع السيد

الرزمة برفق مقرون بالعزم الأكيد وهو يعتذر عن قبولها . فلم يجد ستورز من اللياقة الإلحاح على تقديمها ، وعمد إلى فتح موضوع الشريف معه ، وهو يقول : إنّ السيد كان من المعجبين بالشريف والمؤيدين له . وبعد ساعة انقضت على هذا المنوال عزم السر رونالد على توديع السيد والعودة إلى المنزل ، غير أنه قبل أن يفعل ذلك حاول تقديم الألف باون مرة ثانية إليه ؛ لكنه رفضها من جديد بكل مجاملة وأدب)[1] .

إنّ هذه المقابلة واضحة في دلالاتها بأنّ العلاقة المفترضة بين اليزدي والإنكليز لم تكن كما يذهب إليه جمع من الباحثين .

خلال ثورة النجف

يصف الدكتور غسان العطية موقف السيد اليزدي خلال حوادث ثورة النجف فيقول : (أمّا الدعامة الكبرى للبريطانيين فقد جاءت من موقف السيد كاظم اليزدي المجتهد الأكبر والذي تعتبر قراراته بمثابة أوامر دينية . فقد امتنع هذا عن تأييد العصيان والتزم مسكنه . ومع أنه دافع عن وضعه بحجة أنه رجل دين لا علاقة له بالسياسة ، ولكنه مع ذلك قال للبريطانيين مراراً وتكراراً بأنه يعارض العصيان ، كما أنه أظهر ارتياحه لسحق رؤساء الأحياء)[2] .

اعتمد الدكتور العطية على النص الإنكليزي التالي الوارد في تقرير للإدارة البريطانية في العراق :

---

(١) جعفر الخليلي/موسوعة العتبات المقدسة، قسم النجف،الجزء الأول،ص٢٥٦-٢٥.
(٢) د . غسان العطية/ العراق .. نشأة الدولة ، ص٣٠٤ .

(قام الضابط السياسي في الشامية بزيارة السيد محمد كاظم اليزدي في داره في النجف في ١٧ نيسان وفي ٢٠ و ٢٨ منه . كانت المقابلة في كل مرة تتسم بمنتهى المودّة ، وبعد المقابلة الأُولى بادر سيد محمد كاظم في رسالة خاصة إلى إزجاء النصيحة بأنه ينبغي اغتنام هذه الفرصة لتنظيف النجف من جميع الأشخاص المنحرفين سواء كانوا يرتدون العِمّة أو العقال ، وسواء كانوا من رجال الدين أو الدنيا . وقد اشتكى خلال الزيارة الثالثة مُرّ الشكوى من المحاولات التي يقوم بها بعض العلماء لاستدراجه إلى موقف مناهض للبريطانيين)[1] .

لقد تحدثنا عن موقف السيد اليزدي خلال الحوادث التي سبقت ثورة النجف ومواقفه خلال الثورة ، ومساعيه المتكررة لإنقاذ الثوار وإنهاء الأزمة ، وأنه اتفق مع قادة الثورة على مشروع وساطة لإنقاذهم من الإعدام ، لكن مهدي السيد سلمان أحبط المشروع .

وقلنا أنّ وساطة السيد اليزدي ومراسلاته أثارت سخط الإنكليز وأشاروا إلى أنه متورط في الثورة ، وذكرنا أيضاً علاقة اليزدي الوثيقة بزعماء النجف ، وهي علاقة قديمة وأنه توسط قبيل الثورة لإنقاذ عطية أبو كلل وكاظم صُبّي .

وعلى هذا فإنّ ادعاء الدكتور غسان العطية بأنّ اليزدي أظهر ارتياحه لسحق رؤساء المدينة ، لا يمتلك أساساً تاريخياً ويتعارض مع سير الحوادث التاريخية .

أمّا التقرير البريطاني الذي استند إليه فقد أتينا على تفصيل حوادثه سابقاً ، وقلنا أنّ السيد اليزدي في كل اجتماع مع الكابتن بلفور ، كان

---

(١) د . غسان العطية/ العراق .. نشأة الدولة ، ص٣٠٤ .

يطالب الإنكليز بإنهاء الحصار عن المدينة وتزويدها بالماء والمواد الغذائية ، ولم يستجب الإنكليز لمطاليبه ، بل إنّهم أرسلوا إليه برقية تحذير بأنّ النجف لن تزوّد بالماء والطعام ما لم يتم إلقاء القبض على بقية الثوار .

أمّا الاجتماع الذي عقد في ٢٨ نيسان ١٩١٨م فقد كان حول مصير علماء الدين المطلوبين من قبل الإنكليز . وفيه تحدث ويلسن الحاكم العام بالهاتف مع السيد اليزدي في هذا الخصوص ، وليس كما يذهب إليه التقرير . بل إنّ المرجّح أنّ اليزدي في هذا الاجتماع قدّم وساطته لعلماء الدين المطلوبين . والذي يدعم هذا الرأي أنّ آل الحاج راضي سارعوا إلى بيت السيد اليزدي يطلبون منه التوسط لمعتقليهم . ولعلهم لجأوا إليه بعد أن بلغهم خبر وساطة السيد اليزدي .

إنّ آراء الدكتور العطية محكومة بالرأي الجاهز الذي ورد في المصادر الإنكليزية ، مثل الكثير من الباحثين . وقد انطلق بعضهم من هذه المصادر إلى صياغة منهجيته على أساس ما ورد فيها من أحكام .

ونلاحظ أنّ حسن العلوي وهو أكثر الكتّاب هجوماً على اليزدي ، قد استند إلى هذه المصادر ، وجرى على طريقته الخاصة في إصدار الأحكام السريعة ، حيث يقول :

(وكان موقف اليزدي في ثورة النجف واضحاً إلى جانب الإنكليز . وكان يلح على ثوار النجف بضرورة التصالح مع الحكومة الإنكليزية ، والتوقيع على كتاب موجه للإنكليز يعبّرون فيه عن أسفهم وندمهم على ما حصل مع إظهار الطاعة لهم .

وكانت الشروط الإنكليزية التي يريد السيد اليزدي الإذعان لها ، هي تسليم الثوار الذين هاجموا وقتلوا الكابتن مارشال الحاكم السياسي

البريطاني للنجف ومن اشترك معهم في الهجوم لمحاكمتهم)[١] .

لقد أشرنا خلال الحديث عن ثورة النجف أنّ السيد اليزدي رفض هذه الشروط ، وكان آخر مشروع له اتفق به مع الثوار ، هو أن يعلنوا عن موافقتهم على بعض الشروط ليكون ذلك أساساً للمفاوضات ، بعد أن فشلت مساعيه في استحصال العفو العام عنهم .

ويندفع العلوي بعد ذلك فيقول : (ومن المحتمل أنّ الاحتفال الذي أُقيم في مساء يوم الإعدام في النجف الأشرف وحضره علماء ووجهاء بارزون تكريماً لبلفور الذي أشرف شخصياً على الإعدامات ، إنما كان بتدبير اليزدي نفسه)[٢] .

ويمضي العلوي في اتجاهه هذا ، فيطالب بتعرية أمثال هذه الشخصيات فيقول : (لو أنّ الحركة الإسلامية مارست عملاً أساسياً ومطلوباً في نقد الضد النوعي وتعرية رجال الدين الممالئين للسلطة من السُنّة والشيعة لكانت قد خدمت تاريخ العلماء أنفسهم)[٣] .

إنّ هذه النتائج التي يتوصل إليها الباحثون ، تجعلنا نتلمس بدقة النجاح الذي حققه المشروع البريطاني في تحريف حقائق التاريخ الإسلامي المعاصر ، من خلال إطلاق الأحكام والتقريرات التي تشوّه حوادث التاريخ وشخصياته .

من المناسب هنا أن نتطرق إلى نموذج له صلة بالحوادث التي استعرضناها . إنّه أُسلوب تعامل الدكتور علي الوردي في دراسة

---

(١) حسن العلوي/ الشيعة والدولة القومية في العراق ، ص١٠١ .

(٢) المصدر السابق/ص١٠٢ .

(٣) المصدر السابق/ص١٠٤ .

شخصية عطية أبوكلل ، حيث يعتمد على نص بريطاني شهير ، وهو ما كتبه رونالد ستورز عن زيارته للنجف الأشرف ، يقول الدكتور الوردي :

(وعندما وصل السر رونالد ستورز مع حاشيته إلى النجف في ١٩ أيار ١٩١٧م ، خرجت جماهير غفيرة من أهل النجف لاستقباله ، وكان عطية في مقدمتهم . ويقول ستورز في مذكراته : « إنّ أسواق النجف قد أُغلقت بمناسبة قدومه تكريماً له » . والمظنون أنّ عطية وأعوانه هم الذين أمروا أهل الأسواق بإغلاق دكاكينهم تزلفاً لستورز . ولم يكن في مقدور أهل الأسواق حينذاك أن يخالفوا أمر عطية وأعوانه كما لا يخفى .

يمكن القول بوجه عام إنّ تلك كانت فترة الازدهار الكبرى في حياة عطية ، إذ كان الإنكليز يعدّونه موضع ثقتهم وركيزة نفوذهم في النجف ، وكان هو من جانبه يخدمهم ويتزلف إليهم في كل سبيل . ولكن هذه الفترة لم تدم طويلاً ، وليس من طبيعتها أن تدوم)[١] .

من خلال دراسة هذا النص الذي كتبه الدكتور الوردي ، نلاحظ أنّ عناصره التحليلية تقوم أساساً على المعلومة التاريخية التي قدمها رونالد ستورز في مذكراته وهي :

(إنّ أسواق النجف قد أُغلقت بمناسبة قدومه تكريماً له) .

وقد تعامل الوردي معها على أنها معلومة مؤكدة غير قابلة للنقاش أو التشكيك ، فأصدر على ضوئها أربع نتائج لها أهميتها التاريخية البارزة :

الأُولى : ترجيح أن يكون عطية أبو كلل وأعوانه وبدافع التزلف لستورز هم الذين أمروا أهل الأسواق بإغلاق دكاكينهم .

---

(١) د . علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الخامس ، القسم الثاني ، ص٢٠٨ .

الثانية : الترجيح السابق دفع الدكتور الوردي إلى إصدار حكم تاريخي مفاده : أنّ أهل الأسواق حينذاك لم يكن بمقدورهم أن يخالفوا أمر عطية وأعوانه .

الثالثة : ارتباط عطية الوثيق بالإنكليز فكان يخدمهم ويتزلف إليهم في كل سبيل .

الرابعة : أنّ الإنكليز كانوا يعدّونه موضع ثقتهم وركيزة نفوذهم في النجف .

هذه الاستنتاجات تمتلك أهمية تاريخية ؛ لأنها تتعلق بشخصية بارزة كانت لها مواقفها وتأثيراتها على مسار الحوادث في تلك الفترة . بل إنّ هذه الأستنتاجات تزداد قيمتها التاريخية إذا دخلت كحقيقة تاريخية ضمن المسار العام للوقائع .

وفي الحقيقة أنّ المعلومة التاريخية التي اعتمدها الدكتور الوردي من خلال النص الإنكليزي لم تكن دقيقة على الإطلاق . فلقد كان السبب في تعطيل الأسواق يوم زار ستورز النجف ، أنه صادف ذكرى المبعث النبوي الشريف . فيوم (١٩ آيار ١٩١٧م) يقابله في التاريخ الهجري (٢٧ رجب ١٣٣٥هـ) .

وثَمّة ملاحظة هامة في هذا السياق نقرؤها في موسوعة العتبات المقدسة ، حيث كتب الأستاذ جعفر الخياط يقول في ترجمته لمذكرات ستورز حول زيارته للنجف :

وحينما وصل إليها بعد الظهر خرج الألوف لاستقباله على ما يزعم ، لا سيما وقد كانت الأسواق مغلقة بمناسبة حلول يوم المبعث)[1] .

---

(١) جعفر الخليلي/ موسوعة العتبات المقدسة ، قسم النجف ، الجزء الأول ، ص٢٥٥ .

إننا نلاحظ في النص الذي ترجمه الخياط اختلافاً أساسياً عن النص الذي أورده الوردي فيما يتعلق بسبب إغلاق الأسواق . فالسبب حسب ترجمة الخياط هو يوم المبعث . وحسب الدكتور الوردي الخوف من سطوة عطية أبو كلل وأعوانه الذين أمروهم بإغلاق دكاكينهم .

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أنّ النسخة التي اعتمدها الوردي من مذكرات ستورز ، مطبوعة عام ١٩٣٩م ، في حين أنّ النسخة التي اعتمدها الخياط مطبوعة عام ١٩٤٥م. وربما أنّ صاحب المذكرات قد أجرى تعديلاً على الطبعة الأُولى فغيّر سبب غلق الأسواق من تكريمه إلى المبعث النبوي .

إنّ النتيجة التي نصل إليها أنّ استنتاجات الدكتور الوردي وفي ضوء معرفة سبب تعطيل الأسواق ، تصبح موضع تساؤل وتحتاج إلى إعادة تشكيل جديد .

لقد اعتمد الدكتور علي الوردي منهج الدلالة الاجتماعية في الدراسة التاريخية ، مما جعله يميل إلى قبول الوقائع والحوادث التاريخية إذا ما وجد ما يدعمها من آراء اجتماعية . ومع أنّ حقيقة منهج الوردي هي معاكسة لهذا الذي حدث ، فهو يوظّف البحث التاريخي اجتماعياً من أجل اكتشاف الدلالات الاجتماعية . إلّا أنه قد ينساق أحياناً لتأكيد الحدث التاريخي على أساس اجتماعي . علماً بأنّ هذا المنهج لا يأتي مطابقاً للحقيقة التاريخية على الدوام ، فالتوثيق التاريخي له عناصره الخاصة التي تتصل بالمجال التاريخي .

لسنا بصدد مناقشة منهجية الدكتور الوردي ، كما أننا لا نقصد التقليل من قيمة استنتاجاته الاجتماعية والتاريخية . غير أنّ الحادثة التي سقناها

في هذه المناقشة أردناها نموذجاً لإحدى إشكاليات التعامل مع النص الإنكليزي في الكتابات الحديثة ، في ملاحظة قد تبدو عابرة وهامشية ، إلّا أنّ الدلالات المترتبة عليها من خلال التحليل والاستنتاج قد تتحول إلى ثوابت تاريخية خاطئة لها آثار سلبية .

إنّ الخلل الذي وقع فيه الكتّاب الذين أرادوا إثبات تعاطف اليزدي مع الإنكليز ، أنهم انطلقوا من المصادر البريطانية ، ثم عادوا إليها للاحتكام كلما واجهتهم مسألة تعارض رغبتهم . وهذا ما نلاحظه في مناقشة الدكتور وميض جمال عمر نظمي للدكتور عبدالله فهد النفيسي :

يقول الدكتور نظمي : (إنّ ادعاء عبدالله النفيسي بأنّ اليزدي « بذل جهوداً كبيرة في السر لزعزعة السلطة البريطانية » هو ادعاء غير مؤكد . ويكفي أن نعيد إلى الذهن كلمات غرترود بيل : « إنّ أحداً منا ، من الذين شاركوا في الدراما (الاستفتاء) لن ينسى الإسناد الذي لقيناه من ... السيد محمد كاظم اليزدي » .

وفي أيار/ مايو ١٩١٨ م ورد في أحد التقارير أنّ الحاكم السياسي للشامية زار اليزدي «وفي الزيارة الثالثة ٢٨ نيسان/ ابريل ١٩١٨ شكا (اليزدي) بمرارة من المحاولات التي يقوم بها بعض العلماء لجرّه إلى موقف مناوئ لبريطانيا» وأختتم التقرير بالقول : «إنّ من الصعب تقدير المساندة المتواصلة (لليزدي) حق قدرها بالنسبة لنا »)[1] .

إنّ المناقشة تقوم على أساس تبنّي النص البريطاني وهذه ظاهرة تميزت بها الكتابات الحديثة التي هاجمت السيد اليزدي . علماً بأنّ الدكتور النفيسي لم يقرر رأيه في جهود السيد اليزدي السرية لتقويض دعائم

(١) د . وميض/الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية،ص ٣٥٠.

السلطة البريطانية ، إلّا بعد أن قام بلقاءات مباشرة مع الشخصيات التي عاصرت الأحداث ، وأبرزهم المرجع الشيعي السيد محسن الحكيم عام ١٩٦٨م . فهو قد توصّل إلى هذه النتيجة بعد بحث قام به على ساحة الأحداث الحقيقية .

إننا نؤكد رأي النفيسي في أنّ السيد اليزدي كان يعمل في الخفاء على محاربة الإنكليز . فلقد اطلعت على وثيقة خطية هامة تبيّن علاقة السيد اليزدي بجعفر أبي التمن وتشير إلى تنسيقه معه وذلك ضمن مجموعة الوثائق الخطية التي يحتفظ بها السيد عبد العزيز الطباطبائي . وسنأتي على موضوعها في الفصل القادم حول الاستفتاء الذي أجراه الإنكليز في العراق .

الفصل الخامس

الحركة الشيعية الاستقلالية
من السلم إلى الثورة
١٩١٨ - ١٩٢٠م

دفعت قوة المعارضة الشيعية سلطات الاستعمار البريطاني إلى التفكير بضرورة حسم مستقبل العراق السياسي ، وفق صيغة نهائية تمكّن بريطانيا من مواصلة سيطرتها عليه .

فلقد كشفت ثورة النجف أنّ الشيعة يخططون لمواجهة ثورية ممتدة وواسعة ، وأنّ القسوة التي أنهت بها السلطات البريطانية الثورة ، لم تستطع إنهاء المشروع الثوري الذي يتبنّاه الشيعة ضد الوجود الاستعماري، والساعي إلى الحصول على استقلال العراق . وذلك كمنهج ثابت يعتمده علماء الشيعة في رفض الاحتلال الأجنبي لبلاد المسلمين .

إنّ الحكومة البريطانية التي اقتنعت بضرورة إيجاد حل عاجل لمسألة مستقبل العراق ، واجهت انقساماً حاداً في وجهات النظر بين مدرستي الهند والقاهرة .

فالأُولى كانت تريد إخضاع العراق للسيطرة البريطانية المباشرة . فيما كانت الثانية تبذل مساعيها لإعطاء العراق استقلالاً شكلياً .

وقد جرت اتصالات ومناقشات مكثفة بين رجال السياسة البريطانية أسفرت في النهاية عن قبول اقتراح ويلسن الحاكم الملكي في العراق ، بإجراء استفتاء عام لمعرفة رأي الشعب العراقي في شكل الحكم القادم . وقررت الحكومة البريطانية تخويل ويلسن بوضع ثلاثة أسئلة أمام الشعب العراقي للإجابة عليها وهي :

١ ـ هل يؤيدون إقامة دولة عربية واحدة تحت إشراف بريطاني ، وتمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل إلى الخليج الفارسي ؟

٢ ـ وفي هذه الحالة ، هل يرون تنصيب رئيس عربي فخري على هذه الدولة الجديدة ؟

٣ ـ فإنّ كان الأمر كذلك ، فمن يفضلونه رئيسا[١] ؟

إنّ الغرض من توجيه هذه الأسئلة وبهذه الصياغة ، هو الحصول على آراء تؤيد الحكم البريطاني . وقد أصدر ويلسن تعليماته لحكام المناطق بعدم قبول أيّ مضبطة لا تؤيد استمرار السيطرة البريطانية على العراق . فمثلاً في مدينة الحلة لم يجر الاستفتاء إلّا لسبعة أشخاص فقط ، أمّا بقية السكان فقد رفض الإنكليز أخذ آرائهم رغم مطالبتهم بذلك[٢] ، وكذلك جرى الاستفتاء في مدينة البصرة لسبعة عشر شخصاً واعتُبرت آراؤهم هي التي تمثل أهالي المدينة[٣] . أمّا في الديوانية فقد أخذ الحاكم السياسي أختام رؤساء العشائر ، وختم بها على مضابط لم يعرفوا ماذا

---

(١) د . غسان العطية/ العراق .. نشأة الدولة ، ص٢٣٥ .

(٢) د . محمد مهدي البصير/ تاريخ القضية العراقية ، الجزء الأول ، ص٧٠.

(٣)د . وميض جمال عمر نظمي/ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق ، ص٣٠١ .

كُتب بها[١]. وهناك أمثلة أُخرى جرت في بقية المدن العراقية، تبين شكلية الاستفتاء وعدم اعطائه حقيقة آراء الشعب العراقي . وسندرس هنا سير الاستفتاء في بعض المدن التي اتخذ فيها الشيعة موقفاً رافضاً للسيطرة الاستعمارية البريطانية على العراق .

الاستفتاء في النجف الأشرف

قرر ويلسن إجراء الاستفتاء أولاً في مدينة النجف الأشرف لأهميتها في الواقع السياسي العراقي ، فسافر إليها في ١١ كانون الأول ١٩١٨ م ، وفي اليوم التالي زار السيد كاظم اليزدي ، ولم يتحدث معه صراحة حول مشروع الاستفتاء . ولعله خشي من ردة فعله ، أو أنه أراد أن يفاجئ أهالي المدينة بالخطوة قبل أن يستعد علماء ورجال الشيعة لموقف مضاد .

غير أنّ علماء النجف ورجال العشائر في الفرات الأوسط كانوا على علم بالمشروع البريطاني . فلقد علم أحد الموظفين العرب في دائرة الحاكم السياسي للشامية والنجف الميجر « نوربري » ، بموضوع الاستفتاء ومجيء ويلسن إلى النجف . فسارع إلى تسريب الخبر إلى مدينة النجف[٢] . وبذلك أصبح العلماء ورجال الشيعة في النجف والفرات الأوسط على علم بمخطط السلطات البريطانية .

في ١٣ كانون الأول وهو اليوم المحدد لإجراء الاستفتاء عقد ويلسن الحاكم الملكي العام اجتماعاً في دار الحكومة خارج سور النجف ، حضره حاكم الشامية والنجف الميجر نوربري ، ودُعي لحضوره : الشيخ

---

(١) عبد الرزاق الدراجي/جعفر أبوالتمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق. ص٦٧ .
(٢) عبد الرزاق الحسني/ الثورة العراقية الكبرى ، ص٤٠ ـ ٤١ .

عبدالكريم الجزائري والشيخ جواد الجواهري والشيخ محمد رضا الشبيبي والشيخ محمد باقر الشبيبي وزعماء العشائر في المنطقة .

نلخص أهم ما دار في الاجتماع بما كتبه فريق المزهر آل فرعون وهو من الذين حضروا الاجتماع :

في البداية تحدث ويلسن عن عدالة دولته ، ثم طرح عليهم الأسئلة الثلاثة . فأجابه هادي النقيب وهو معروف بتعاطفه مع الإنكليز : (نحن لا نريد ولا نرضى بسوى بريطانيا لأنها عادلة ومنصفة وقد كثرت الفلوس عندنا) .

قال السيد علوان الياسري : (إنّ السيد هادي عبّر عن رأيه ، وتكلم عن شخصه ، وهو لم يعبّر عن رأي أحد غيره لا من الحاضرين ولا من الغائبين) .

ثم تحدث عبد الواحد الحاج سكر فقال : (إذا كان ما بيّنه حضرة الحاكم العام صحيحاً وأنّ حكومة بريطانيا منحت لنا الحرية بانتقاء حكومتنا كما نريدها نحن ، فإننا نطلب إمهالنا ريثما نتواجه مع علمائنا ونستنير برأيهم ، ثم نأتيكم بالنتيجة) .

أظهر ويلسن غضبه وطلب من الحاضرين إعطاء رأيهم خلال الاجتماع . لكن الحاضرين أصروا على أخذ رأي العلماء فاضطر ويلسن إلى الموافقة[1] .

إنّ إصرار ويلسن على الحصول على رأي سريع ، وغضبه على اقتراح الرجوع إلى العلماء لتداول الأمر معهم ، يشير بوضوح إلى خوفه من موقف مراجع الدين الشيعة ، وأنهم سيعطون رأياً يتعارض مع رغبة

---

(١) فريق المزهر آل فرعون/ الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ، ص٧٥ ـ ٧٦ .

السياسة البريطانية .

لقد كانت مخاوف ويلسن حقيقية ولها مبرراتها الفعلية ، حيث ذهب الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ محمد جواد الجواهري وعبد الواحد الحاج سكر وعلوان الياسري إلى السيد كاظم اليزدي . وعندما أخبروه بما حدث ، قال لهم : (عجيب لقد كان ـ ويلسن ـ عصر أمس عندي ولكنه لم يكلمني بهذه الصراحة ، وعلى كل حال فالقضية مهمة ، ولكل عراقي حق فيها ، فيجب أن تعقدوا اجتماعاً عاماً يحضره الجميع من جميع الطبقات)[١] . وذكر لهم أنّ كل فرد له الحق في إبداء الرأي سواء أكان تاجراً أم بقالاً ، زعيماً أم حمّالا[٢] .

وفي ضوء توجيهات السيد اليزدي عُقدت عدة اجتماعات في النجف الأشرف لبحث مسألة الإجابة على أسئلة الاستفتاء البريطاني .

ويبدو أنّ السيد اليزدي في نفس الوقت كان يقوم بنشاط سري في هذا الخصوص مع بعض الشخصيات الشيعية في بغداد ، وكان عضو الارتباط الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء . وهذا ما توضحة وثيقة زودني بها السيد عبد العزيز الطباطبائي ، وهي رسالة كتبها الشيخ أحمد كاشف الغطاء إلى السيد اليزدي من كربلاء يخبره عن قرب مجيء الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وجعفر أبو التمن إلى النجف الأشرف قادمين من بغداد ، جاء فيها :

(. . وفي هذه الليلة كتبنا تلغرافاً إلى بغداد إلى الأخ الشيخ محمد حسين وجعفر الحاج داود إخباراً لهما بمجيئهما وهما يتحركان بالعربة

---

(١) فريق المزهر آل فرعون/ الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ، ص٧٦ .
(٢) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الثاني ، ص١٨١ .

هذه الليلة أعني ليلة الجمعة (غير مفهومة) فانتظر قدوم الأخ الشيخ محمد حسين وعند مجيئه نتوجه معاً لطرفكم ...)

لقد كان لوصول الحاج جعفر أبوالتمن أثره في تحديد الرأي المتفق عليه بشأن أسئلة الاستفتاء . فبعد عدة اجتماعات تم الاتفاق وبإشارة من السيد اليزدي على مضبطة تطالب بحكومة مستقلة استقلالاً تاماً ناجزاً برئاسة ملك عربي مقيد بدستور ومجلس تشريعي منتخب[١] ، وكان للحاج جعفر أبو التمن دور في ذلك . يقول الدكتور النفيسي :

(بعد المقابلات التي أجريتها في صيف ١٩٦٨م في النجف مع المجتهد الأكبر ـ السيد محسن الحكيم ـ ومع بعض أعيان المدينة ، أنه لم تكن هناك عريضة وقّع عليها في ذلك الاجتماع ـ اجتماع عقد في منزل الشيخ الجواهري ـ إلّا بعد يومين عندما قدم مدينة النجف السيد جعفر أبو التمن من بغداد ممثلاً للشيعة في الكاظمين وساعياً ليكون وسيطاً بين فريقي الشيعة في المدينتين ، النجف والكاظمين ، فقد كان السيد جعفر أبو التمن قد أبدى نشاطاً ملحوظاً في الكاظمين وفي بغداد ، وفي سعيه لتوحيد وجهتي النظر لدى السُنّة والشيعة في العراق ، وللوقوف في وجه من تسوّل له ميول نفسه أن يقف إلى جانب البريطانيين . وقد لاحظ ضابط الارتباط السياسي في منطقة الشامية تحركه فأمر بتوقيفه وأرسله إلى بغداد حيث أُدخل السجن لبضعة أسابيع)[٢] .

رفضت السلطات البريطانية تسلّم مضبطة العلماء ورجال العشائر .

---

(١) حسن الأسدي/ ثورة النجف على الإنكليز ، ص٣٦٦ .

(٢) د . عبدالله النفيسي / دور الشيعة في تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص١٢٠-١٢١ .

وأخرجت زعماء الشامية وأبي صخير من النجف . ثم دعتهم بعد ذلك بيومين ، حيث حاول حاكم الكوفة الحصول منهم على الرأي الذي تريده الإدارة البريطانية . غير أنهم ظلوا ثابتين على موقفهم ، وقدموا مضبطة طالبوا فيها (أن يكون للعراق الممتدة حدوده من شمالي الموصل إلى خليج البصرة ، حكومة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم هو أحد أنجال الملك حسين ، على أن يكون مقيداً بمجلس تشريعي)[١] .

كانت تجربة الاستفتاء في النجف الأشرف أول إخفاق عملي واجهه المشروع البريطاني في تحديد مستقبل العراق السياسي ، وقد عزز موقف النجف ، المدن العراقية الأخرى ولاسيما الشيعية ، حيث رفضت إعطاء الآراء التي تريدها سلطات الاحتلال ، وأصرت **على** الحكم المستقل .

الاستفتاء في كربلاء

كان موقف مدينة كربلاء المقدسة تعبيراً آخر على وحدة الموقف الشيعي الرافض للسلطة الاستعمارية ، بكل أشكالها وصيغها السياسية ، والذي لا يريد أيّ بديل آخر غير استقلالية الحكم في العراق .

في ١٦ كانون الأول ١٩١٨م عقد حاكم الفرات الأوسط الميجر «تيلر»، اجتماعاً في دار الحكومة دعا إليه علماء ووجهاء البلدة ، وطرح عليهم أسئلة الاستفتاء ، فقام السيد عبد الوهاب الوهاب نيابة عن الحاضرين ، وطلب إعطاء الحاضرين مهلة ثلاثة أيام للتداول في هذا الموضوع ، فوافق الميجر تيلر على ذلك[٢] .

---

(١) عبد الرزاق الحسني/ تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الأول ، ص١٣٤ .

(٢) د.علي الوردي/لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،الجزء٥ ، القسم١،ص٧٥.

عُقدت عدة اجتماعات في هذا الخصوص ، أسفرت عن تقديم المضبطة التالية التي تطالب بتأسيس حكومة عربية إسلامية يكون ملكها أحد أبناء الشريف حسين وفق صيغة دستورية، وذلك في ١٥ ربيع الأول ١٣٣٧هـ (١٩ كانون الأول ١٩١٨ م) .

(حسب تبليغ حاكم الحلة لنا عن الدولة المفخمة البريطانيةالعظمى أنها قد تفضلت على العراقيين بطلب أيّ أمير يختارونه ، وقد أمرنا أن نجتمع ونتداول الرأي في ذلك ، ثم نقدم النتيجة إلى حاكم كربلاء ، فتلقينا أمره بتمام الرغبة ، وقد سبق الوعد المنشور من الدولة المفخمة البريطانية بالاتفاق مع الدولة الفرنسوية بالعبارة التالية : « إنّ غرض الحكومتين من الحرب في الشرق تحرير الشعوب تحريراً تاماً نهائياً وإنشاء حكومات وإدارات وطنية في سورية والعراق تقوم بها الشعوب بذاتها من خالص رغبتها» كما نشرته جريدة العرب عدد (١٤٠) الصادر في (١٥تشرين الثاني ١٩١٧م) .

وقد اجتمعنا نحن أهالي كربلاء امتثالاً لأمركم وبعد مداولة الآراء وملاحظة الأُصول الإسلامية تقرر رأينا على أن نستظل بظل راية عربية إسلامية ، فانتخبنا أحد أنجال سيدنا الشريف ليكون ملكاً علينا مقيداً بمجلس منتخب من أهالي العراق لتسنين القواعد الموافقة لروحيات هذه الأُمة وما تقتضيه شئونها)[1] .

رفض الإنكليز تسلّم هذه المضبطة بحجة تأخرها عن الموعد . وحاولوا التأثير على موقف رجال المدينة الرافض لسلطة الاحتلال .

---

(١) عبد الرزاق آل وهاب/ كربلاء في التاريخ ، الجزء الثالث ، ص ٤٨ ـ ٤٩ .

وبدأت الإشاعات تنتشر في المدينة . مما دفع المعارضة الشيعية إلى استفتاء الميرزا محمد تقي الشيرازي لحسم الموضوع ، وذلك حسب النص التالي :

(ما يقول شيخنا وملاذنا حضرة حجة الإسلام والمسلمين آية اللّه في العالمين الشيخ ميرزا محمد تقي الحائري الشيرازي متع اللّه المسلمين بطول بقائه ، في تكليفنا معاشر المسلمين بعد أن منحتنا الدولة المفخمة البريطانية العظمى في انتخاب أمير لنا نستظل بظله ونعيش تحت رايته ولوائه ، فهل يجوز لنا انتخاب غير المسلم للإمارة والسلطنة علينا أم يجب علينا اختيار المسلم ؟ بيّنوا تؤجروا .

فأجاب الميرزا الشيرازي بالفتوى التالية :

ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين .

٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٣٧ هـ)[1]

إنّ فتوى الميرزا الشيرازي حددت الاتجاه العام للتحرك الإسلامي ضد الوجود الاستعماري . وكانت بمثابة المنهج الثابت الذي يجب أن تعتمده الأُمة في نشاطها السياسي . وقد كان لها أبلغ التأثير في الأوساط الجماهيرية حيث وزعت على نطاق واسع في مناطق العراق ، وأظهرت الميرزا الشيرازي في موقع القيادة الحركية للتحرك السياسي الإسلامي المعارض للإنكليز .

---

(١) عبد الرزاق آل وهاب/ كربلاء في التاريخ ، الجزء الثالث ، ص٤٤ .

الاستفتاء في الكاظمية

في ٨ كانون الثاني ١٩١٩م (٥ ربيع الأول ١٣٣٧هـ) عقد الكولونيل بلفور اجتماعاً حضره علماء ووجهاء الكاظمية . وقد رفضوا في هذا الاجتماع الحكم البريطاني وظلوا على موقفهم هذا مما جعل بلفور يخرج من الاجتماع لأنه لم يرَ في الحاضرين أيّ استعداد لتقبل توجهات السياسة البريطانية . ثم أعقب ذلك اتفاق الحاضرين على مضبطة طالبوا فيها بحكومة عربية إسلامية ، وقّعها الشيخ مهدي الخالصي والسيد حسن الصدر والسيد محمد مهدي الصدر والشيخ عبد الحسين آل ياسين والسيد أحمد الحيدري وغيرهم[١] ونصت المضبطة على ما يلي :

(بناء على الحرية التي منحتنا إياها الدول العظمى ، وفي مقدمتها الدولتان المفخمتان إنكلترة وفرنسة ، وحيث إننا ممثلوا جمهور كبير من الأُمة العربية العراقية المسلمة ، فإننا نطلب أن تكون للعراق الممتدة أراضيه من شمالي الموصل إلى خليج فارس ، حكومة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم ، هو أحد أنجال جلالة الملك حسين على أن يكون مقيداً بمجلس تشريعي وطني والله ولي التوفيق)[٢] .

استطاع علماء الدين في الكاظمية أن يسيطروا على اتجاه الرأي العام المعارض للإنكليز ، فقد هددوا بالتحريم والإقصاء عن الجوامع كل من يصوّت لمصلحة الاحتلال البريطاني[٣] . وقد استجاب الأهالي لتوجه علمائهم ، فلم يشذ عن هذا الاجماع سوى رئيس بلدية المدينة وبعض

---

(١) حسن شبر / تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الثاني ، ص١٩٣ .
(٢) عبد الرزاق الحسني/ تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الأول ، ص ١٢٩ .
(٣) حسن شبر / المصدر السابق ، ص ١٩٤ .

فقراء محلته الذين أغراهم بالمال .

الاستفتاء في بغداد

جرى الاستفتاء في بغداد بعد الانتهاء منه في كافة مناطق العراق . وقد طلب الحاكم السياسي البريطاني انتخاب مندوبين من الطوائف والأديان . (٢٥) مسلماً سنّياً و (٢٥) مسلماً شيعياً و (٢٠) يهودياً و (١٠) مسيحيين .

عُقدت عدة اجتماعات لانتخاب المندوبين ، وكان الحاج جعفر أبو التمن الأكثر نشاطاً في التنسيق بين السُنّة والشيعة . وبعد التداول في صياغة الجواب ، قدموا مضبطة طالبوا فيها بتأسيس دولة عربية يرأسها ملك عربي مسلم هو أحد أنجال الشريف حسين على أن يكون مقيداً بمجلس تشريعي وطني مقره عاصمة العراق .

وقد وصف تقرير الاستخبارات البريطانية دور جعفر أبو التمن في الاستفتاء بالقول : (ينتمي إلى مجموعة بغدادية متقدمة قامت بدور فعال في الدعاية التي أدت إلى تقديم مضبطة لتأسيس حكومة إسلامية في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩م وهو نفسه وقّع الوثيقة)[١] .

ونصت المضبطة على مايلي :

(لما عُلم أنّ الغاية التي ترمي إليها كل من دولتي بريطانيا العظمى وفرنسا في الشرق ، هي تحرير الشعوب وإنشاء حكومات وإدارات وطنية وتأسيسها تأسيساً فعلياً بكل من سوريا والعراق حسبما يختاره السكان

---

(١) عبد الرزاق الدراجي/ جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ، ص٧٢ - ٧٣ .

الوطنيون ، فإننا ممثلوا الإسلام من السُنّة والشيعة من سكان مدينة بغداد وضواحيها ، بما أننا أُمة عربية وإسلامية قد اخترنا أن تكون لبلاد العراق الممتدة من شمالي الموصل إلى خليج العجم دولة واحدة عربية يرأسها ملك عربي مسلم هو أحد أنجال سيدنا الشريف حسين مقيداً بمجلس تشريعي وطني مقره عاصمة العراق بغداد)[1] .

شعرت الإدارة البريطانية المحتلة بخطورة الموقف المعارض ، إذ لم يطالب بالحكم البريطاني أحد من غير اليهود والمسيحيين ، وعدد قليل من الموالين للإنكليز ؛ لذلك فكرت باستخدام الإرهاب ضد المعارضة من أجل الحيلولة دون تصاعد نشاطها ضد المشاريع الاستعمارية التي تخطط لها في العراق .

إنّ نتائج الاستفتاء أعطت صورة واضحة حول وحدة الموقف الشيعي في مستقبل العراق ، وأنه يرفض أيّ شكل يتعارض مع حقيقة الاستقلال، وهو الخط الثابت الذي تميزت به حركة النشاط السياسي الشيعي في مواجهتها للاستعمار البريطاني .

النشاط الشيعي باتجاه الثورة

إنّ مجمل النشاطات الشيعية بعد انتهاء ثورة النجف قادت المواقف العامة في العراق باتجاه الثورة المسلحة ضد الاستعمار البريطاني . فلقد تأكد لعلماء الشيعة أنّ الإنكليز لا يريدون أيّ بديل آخر سوى فرض سلطتهم الاستعمارية على البلاد ؛ لذلك بادروا إلى تكثيف نشاطاتهم

(١) د. محمد مهدي البصير/ تاريخ القضية العراقية ، الجزء الأول ، ص٨٦ .

السياسية باتجاه مشروع سياسي فاعل يبدأ بالتحرك السياسي وينتهي بالثورة المسلحة .

لقد بادر علماء الشيعة بعد فترة قصيرة من انتهاء ثورة النجف إلى تشكيل حزب سري باسم الحزب النجفي ، وذلك في أوائل تموز ١٩١٨م . وقد ضم العديد من علماء الدين وزعماء العشائر في الفرات الأوسط ، منهم : الشيخ عبد الكريم الجزائري ، الشيخ محمد جواد الجزائري ، الشيخ محمد باقر الشبيبي ، الشيخ محمد رضا الشبيبي ، السيد محمد سعيد كمال الدين ، الشيخ حسين الحلي ، السيد أحمد الصافي ، الشيخ محمد علي القسام ، السيد هادي زوين ، السيد علوان الخرسان ، محمد أبو شبع ، علوان الياسري ، كاطع العوادي ، عبدالواحد سكر ، غثيث الحرجان ، وشعلان أبو الجون[١] .

لم يقم الحزب على أُسس تنظيمية دقيقة بالمعنى الحزبي ، إنما كان يعتمد التنسيق بين العلماء ورؤساء العشائر من أجل تعبئة العشائر والاستعداد لظرف الثورة فيما لو حان موعد إعلانها واستدعت الظروف ذلك . وقد انتشرت فروع هذا الحزب في كربلاء والحلة والكوفة والرميثة والغراف وعفك والدغارة والناصرية وسوق الشيوخ والبصرة وغيرها[٢] .

وإلى جانب الحزب النجفي ، أسس الشيخ محمد رضا نجل الميرزا محمد تقي الشيرازي ، الجمعية الإسلامية في كربلاء في أواخر ١٩١٨م . وقد ضمت في عضويتها السيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني

---

(١) مجلة الجهاد للبحوث والدراسات ، العدد ٢١ .

(٢) محمد علي كمال الدين/ الثورة العراقية الكبرى ، ص٧٨ .

والسيد حسين القزويني والسيد عبد الوهاب الوهاب والشيخ أبو المحاسن وعبد الكريم العواد وعمر الحاج علوان وعبد المهدي القنبر وغيرهم[١] .

تميز نشاط الجمعية بالقوة والفاعلية فقد استطاعت أن تزيد مستوى المعارضة للاستعمار البريطاني بشكل أثار مخاوف السلطات ؛ لذلك قررت اعتقال عدة أشخاص من أعضاء الجمعية في ٢ آب ١٩١٩م ، غير أنّ الميرزا الشيرازي الذي أصبح المرجع الأعلى للشيعة بعد وفاة السيد اليزدي ، وقف بقوة ضد إجراء السلطة ، فقد هدّد بالذهاب إلى إيران وإعلان الجهاد ، مما اضطر سلطات الاحتلال إلى إطلاق سراح المعتقلين[٢] .

وقد ظل عمل الجمعية على نمطه الفاعل في المعارضة حتى قرّر الإنكليز اعتقال الشيخ محمد رضا الشيرازي وبعض رجال الجمعية ونفيهم خارج العراق .

لم يكن نشاط الجمعية يقتصر على كربلاء ، إنما تجاوزها إلى مناطق الفرات . فقد كان رؤساء العشائر يوقعون على وثائق تحالف مع الجمعية يؤكدون فيها التزامهم بمقرراتها وبأوامر الميرزا الشيرازي . جاء في وثيقة وقعها رؤساء سوق الشيوخ :

(إننا بحمد اللّه والصلاة على رسوله وآله ، فنحن الموقعون امضائنا على هذه الورقة ، نتعاهد على اسم اللّه العلي العظيم على أن نسعى ونجد في سبيل تحرير العراق وأخذ الحكم الذاتي لها بموجب ما تراه وتأمرنا به الجمعية العربية العراقية ، ويشير إليه حضرة حجة الإسلام

---

(١) عبد الرزاق آل وهاب/ كربلاء في التاريخ ، الجزء الثالث ، ص٢٥ .

(٢) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الأول ، ص٧٦ .

والمسلمين آية اللّه العظمى الميرزا محمد تقي الشيرازي متع اللّه المسلمين بطول بقائه ، ونحن نتعاهد مع جميع رؤساء العشائر ومشايخ القبائل الحالفين لهذه الجمعية على أن نشاركهم في جميع أعمالهم ومساعيهم ويكون لنا ما لهم وعلينا ما عليهم ، ونحن مشتركون معهم في كل نفع ومضرة ولا ننكث ولا نخون ولا نغدر تحالفنا في اللّه ولوجه اللّه الكريم واللّه على ما نقول وكيل)[1] .

وفي الكاظمية أسس السيد أبو القاسم الكاشاني بتوجيه من شيخ الشريعة الأصفهاني الجمعية الإسلامية . حيث طلب منه التوجه إلى الكاظمية لهذا الغرض ، وزوده بالرسالة التالية :

(لا يخفى أنّ جناب العالم العامل الفاضل الكامل ، سيد المحققين وعمدة العلماء والمجتهدين الحاج الميرزا أبي القاسم الكاشاني دام علاه ، مع أنه من العلماء الروحانيين وله حق المطالبة بحقوق العراقيين ، فهوكما أنه معتمد المشايخ والرؤساء وزعماء القبائل فيما يرجع إلى الاحتجاج لهم والمدافعة عنهم ، فيما يؤدي إلى إصلاح العراق ، فهو معتمدي وثقتي والسكون إلى قوله ورأيه . فليعرف كل أحد سمو شأنه ، وعلو مقامه ، ومن اللّه تعالى أرجو توفيقه لما يجلب الخير إلى العراقيين إن شاء اللّه) .

وإلى جانب هذه الرسالة ، رسالة أُخرى موقعة من قبل (١٥) رئيساً من رؤساء عشائر الفرات الأوسط يؤكدون فيها تفويض السيد الكاشاني بالتحدث باسمهم ، وأنه يمثلهم في كافة المجالات تمثيلاً مطلقا[2] .

---

(١) عبد الرزاق آل وهاب/ كربلاء في التاريخ ، الجزء الثالث ، ص٣٦ .

(٢) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الجزء الأول ، ص٧٧ .

وفي بغداد تأسس في نهاية شباط ١٩١٩م حزب سري باسم (حرس الاستقلال) ضم في عضويته : السيد محمد الصدر ، الشيخ يوسف السويدي ، الشيخ محمد باقر الشبيبي ، جعفر أبو التمن ، علي البازركان وغيرهم من الشخصيات السُنّية والشيعية .

فلقد حرص هذا الحزب على توحيد صفوف الأُمة ، وتوجيهها نحو الهدف المشترك في الحصول على استقلال العراق .

كانت الجمعيات السياسية تعمل بدعم الميرزا محمد تقي الشيرازي ، كما أنّ التنسيق كان يتم فيما بينها لتوحيد خطوات التحرك ، ففي ٢١ نيسان ١٩٢٠ م (٣ شعبان ١٣٣٨ هـ) ذكرى ولادة الإمام الحسين (ع) عُقد اجتماع في بغداد حضره رجال التحرك فيها ، إلى جانب وفد العلماء والفرات ، والذي مثلهم فيه الحاج عبد المحسن شلاش والسيد هادي زوين .

كان هذا الاجتماع على درجة كبيرة من الأهمية ، حيث خطط له أن يخرج بتصورات هامة ، يتم من خلالها التنسيق بين بغداد وزعماء الفرات ، الأوسط حول الموقف الراهن ورسم أبعاد التحرك الجديد .

وفي الاجتماع عرض السيد هادي زوين حالة الفرات الأوسط ، وذكر استعداد العلماء ورؤساء القبائل للعمل ، ثم طلب من المجتمعين أن يبيّنوا وجهات نظرهم .

فأجابه جعفر أبوالتمن : (بأنّ قادة بغداد مستعدون للعمل على أن يكون بنسبة ما يبديه العلماء ورؤساء القبائل من معاضدتهم) .

فقال له السيد هادي زوين : (إنّ الفراتيين وعلى رأسهم علماء الدين

في النجف وكربلاء وضعوا الخطط الصريحة للعمل الجدي)[١] .

وفي هذا الاجتماع تقرر إيفاد الحاج جعفر أبو التمن إلى كربلاء لحضور اجتماع سيعقد هناك مع الميرزا محمد تقي الشيرازي .

عُقد الاجتماع في منزل الميرزا الشيرازي يوم ٢ مايس ١٩٢٠م (١٥ شعبان ١٣٣٨هـ) وحضره زعماء الفرات الأوسط . وفيه أقسم الجميع على العمل وفق أوامر الميرزا الشيرازي وعدم التراجع عن قراراته وأوامره.

وتقرر خلال هذا الاجتماع أن يبدأ العمل بشكل سلمي للمطالبة باستقلال العراق ، ثم يتطور إلى مسلح فيما لو لم يأت بنتيجة . كما تم تحديد أُسلوب العمل في هذا الاجتماع ، وهو تشكيل الوفود من كل مدينة وإقامة الاحتفالات والمهرجانات الإسلامية في المساجد ، على أن تبدأ بغداد بذلك .

وبالفعل بدأ العمل في بغداد ، وأقام حزب حرس الاستقلال احتفالات دينية في ليالي الجمع ، كان يحضرها جمع غفير من الناس ، وتقرأ فيها منقبة المولد النبوي ثم مجلس عزاء حسيني . وكانت هذه الاحتفالات جديدة على المساجد فلم يكن مألوفاً أن يقام حفل إسلامي واحد يشتمل على الشعائر الإسلامية للمذهبين السنّي والشيعي[٢] .

حظيت هذه النشاطات بتأييد الميرزا الشيرازي ، حيث أرسل إلى حزب حرس الاستقلال يقول : (إنّ حركتكم الإسلامية في بغداد فعمت قلوبنا غبطة . . إننا نضم أصواتنا إليكم في الهتاف : نطالب بالاستقلال

---

(١) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسى المعاصر ، الجزء الأول ، ص٦٤ .
(٢) مجلة الجهاد/ العدد (٢١) .

التام بدون تدخل أجنبي . . وينبغي عليكم أيضاً المحافظة على حقوق المسيحيين واليهود والأجانب . . لئلا تعطوا العدو حجة حول سوء معاملتكم للأقليات)[1] .

وخلال تلك الفترة أصدر الميرزا الشيرازي بياناً إلى الشعب العراقي في (٩/ ١٠ رمضان ١٣٣٨هـ) دعا فيه إلى التظاهر السلمي للمطالبة باستقلال العراق وتأسيس حكومة إسلامية، وقد نص البيان على ما يلي :

(إلى إخواننا العراقيين

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته .

أمّا بعد ، فإنّ إخوانكم في بغداد والكاظمية والنجف وكربلاء وغيرها من أنحاء العراق ، قد اتفقوا فيما بينهم على الاجتماع والقيام بمظاهرات سلمية ، وقد قامت جماعة كبيرة بتلك المظاهرات مع المحافظة على الأمن، طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق إن شاء اللّه بحكومة إسلامية ، وذلك بأن يرسل كل قطر وناحية إلى عاصمة العراق بغداد وفداً للمطالبة بحقه متفقاً مع الذين يتوجهون من أنحاء العراق عن قريب إلى بغداد . الواجب عليكم بل على جميع المسلمين الاتفاق مع إخوانكم في هذا المبدأ الشريف . وإياكم والإخلال بالأمن والتخالف والتشاجر بعضكم مع بعض . إنّ ذلك مضر بمقاصدكم ، ومضيع لحقوقكم التي صار الآن أوان حصولها بأيديكم . أُوصيكم بالمحافظة على جميع الملل والنحل التي في بلادكم في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم ولا تنالوا أحداً منهم بسوء أبداً ، وفقكم اللّه جميعاً لما

---

(١) د . وميض جمال عمر نظمي / الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق ، ص٣٥٣ .

يرضيه، والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته)[١] .

بعد توزيع هذا البيان أخذت بعض المدن العراقية تشكل الوفود وتقدم مطاليبها في مضابط مكتوبة . وكان التحرك الأوسع في هذا الخصوص في العاصمة بغداد ، حيث تركز فيها النشاط على العمل السياسي .

تم انتخاب وفد بغداد في احتفال جماهيري ضخم أُقيم في جامع الحيدرخانة . وقد تشكل الوفد من شخصيات دينية واجتماعية من الكاظمية وبغداد ، مثل السيد أبو القاسم الكاشاني والسيد محمد الصدر والشيخ يوسف السويدي والشيخ سعيد النقشبندي وجعفر أبو التمن ورفعت الجادرجي وغيرهم . وقدم الوفد طلباً للاجتماع بالحاكم الملكي العام ويلسن ، فتحدّد الموعد يوم ٢ حزيران ١٩٢٠م ، غير أنّ ويلسن دعا إلى الاجتماع عشرين شخصاً معظمهم من الموالين للإنكليز .

في الاجتماع المحدّد طرح الوفد البغدادي ـ الكاظمي مطاليبه التالية :

١ ـ الإسراع بتأليف مؤتمر يمثل الأُمة العراقية ليعيّن مصيرها ، فيقرر شكل إدارتها في الداخل ونوع علاقاتها في الخارج .

٢ ـ منح الحرية للمطبوعات ليتمكّن الشعب من الإفصاح عن رغائبه وأفكاره .

٣ ـ رفع الحواجز الموضوعة في طريق البريد والبرق بين أنحاء القطر أولاً ، وبينه وبين الأقطار المجاورة له والممالك الأُخرى ثانياً ، ليتمكّن الناس هنا من التفاهم مع بعضهم ومن الاطلاع على سير السياسة الراهنة في العالم[٢] .

---

(١) حسن شبر/ تاريخ العراق السياسى المعاصر ، الجزء الأول ، ص٦٩ ـ ٧٠

(٢) عبد الرزاق الحسني/العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، الجزء الأول ، ص ٩٠.

أخذت السلطات البريطانية تعمد إلى إضاعة الوقت دون أن تحدد جوابها الرسمي على هذه المطاليب . وفي الوقت نفسه بدأت تمارس ضغوطها على رجال المعارضة وتلاحق الشخصيات البارزة في التحرك السياسي .

لقد كان واضحاً أنّ الإنكليز لا يريدون الاستجابة لمطالب الشعب العراقي ، وأنهم يحاولون فرض سلطتهم السياسية والعسكرية على العراق من خلال الانتداب .

إنّ عدم تحقيق الوسائل السلمية ، كان يعني أنّ خيار الثورة أصبح وحده أمام رجال الأُمة وزعمائها . ووفق هذا الواقع الذي سيطر على الجو العام في الحياة السياسية العراقية ، قررت المرجعية الدينية متمثلة بالميرزا الشيرازي إعلان الثورة المسلحة ضد سلطة الاستعمار البريطاني . فأصدر فتواه التاريخية التي كانت بمثابة إعلان الثورة ، وهذا هو نصها :

(مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ، ويجب عليهم في ضمن مطالباتهم ، رعاية السلم والأمن ، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز من قبول مطالبهم)[1] .

وبذلك اندلعت الثورة العراقية في ٣٠ حزيران ١٩٢٠م ، ليستكمل فيها المشروع الشيعي منهاجه الطويل في العمل السياسي ضد الاستعمار ، والذي بدأ بالتحرك السياسي ، ثم لجأ إلى العمل المسلح حين لم يعد ثَمّة خيار آخر غير الثورة .

والحمد للّه رب العالمين .

---

(١) عبد الرزاق الحسني/ الثورة العراقية الكبرى ، ص١٠٦ .

إصدارات مركز الغدير

١ ـ التشيع نشأته .. معالمه ـ هاشم الموسوي .

٢ ـ مفهوم التقية في الفكر الإسلامي ـ هاشم الموسوي .

٣ ـ نشأة التشيّع والشيعة ـ تحقيق وتعليق الدكتور عبد الجبار شراره .

٤ ـ مفهوم البداء في الفكر الإسلامي ـ هاشم الموسوي .

٥ ـ مع الدكتور موسى الموسوي في كتابه الشيعة والتصحيح
ـ الدكتور علاء الدين السيد أمير محمد القزويني .

٦ ـ مع الدكتور علي أحمد السالوس في كتابه فقه الشيعة الإمامية
ـ السيد أمير محمد الكاظمي القزويني .

٧ ـ ابن تيميّة حياته .. عقائده .. موقفه من الشيعة وأهل البيت (ع)
ـ صائب عبد الحميد .

٨ ـ منهج في الانتماء المذهبي ـ صائب عبد الحميد .

٩ ـ لماذا أنا شيعي ؟ ـ الشيخ محمد حسين الفقيه .

١٠ ـ ابن تيميّة في صورته الحقيقية ـ لجنة التأليف .